الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية و بنوك

التخصص: بنوك

دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر دراسة تحليلية و استشرافية

إعداد الطالب
مولاتي عبد الباسط

تحت إشراف الأستاذ:
عادل زقرير

لجنة المناقشة

أ/ عدنان محريق	أستاذ مساعد (أ)	بجامعة الوادي	رئيسا
أ/ آمال بوسواك	أستاذة مساعدة (أ)	بجامعة الوادي	مناقشة
أ/ عادل زقرير	أستاذ مساعد (أ)	بجامعة الوادي	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم ..) (سورة إبراهيم : الآية 7)

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :" لا يشكر الله من لا يشكر الناس " أخرجه (أبو داوود).

إن واجب العرفان بالجميل يدعوننا أن نتقدم بوافر الشكر والامتنان لأستاذينا الفاضل .

فضيلة الأستاذ / عادل زقرير حفظه الله ورعاه

حيث كان له فضل الإشراف على هذا البحث ، فكان نعم المعلم والمرشد والموجه ؛ ولم يبخل بوقته

أو تشجيعه في مختلف مراحل الدراسة ، متابعة ، وتدقيقا ، وتصويبا ، وتنقيحا ، فبارك الله فيه ، وفي جهوده المخلصة لخدمة العلم والإسلام ، ونفعنا الله بعلمه .

وفي الختام لا يسعنا في هذا المقام إلا أن أشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا البحث ، راجيا من المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

التي كلما دخلت دعت لي بالنجاح و الفلاح

يا كريم اللهم يا ذا الرحمة الواسعة يا مطلع على السرائر و الضمائر و الهواجس و الخواطر لا يغرب عنك شي أسالك فيضة من فيضان فضلك و قبضة من نور سلطانك وانس و فرج من بحر كرمك أنت بيدك الأمر كله و مقاليد كل شي أن تشفي جدتي ربي إن جدتي مسها البأس والضر وأنت ارحم الراحمين

جدتي الحنون

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أخي عبد الناصر

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته

إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة

العم فوزي

إلى جميع الإخوة و الأخوات و والأعمام و العمات والأخوال و الخالات والي جميع الأساتذة و الطلبة في الجامعة .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

إلي جميع اصديقائي .....

مولاتي عبد

الباسط

الملخص

يعيش العالم و الساحة المصرفية على و جه الخصوص تغيرات كبيرة و تطورا واضحا خاصة في السنوات الاخيرة وجملة من المستجدات منها ما تمثل في التحرر من القيود التشريعية و التنظيمية بالإضافة الى الثورة في المجال التكنولوجي الذي يتمثل في الاعلام و الاتصال الذي يمثل القلب النابض في النشاط الاقتصادي و التوسع في جميع الانشطة بالإضافة الى تقديم الخدمات المالية و المصرفية وغيرها.

هو السبب الذي اعطى للبنوك دفعة لمزاولة انشطة غير تقليدية في اطار ما يعرف بالعمل المصرفي الشامل ،

و على هذا الاساس ، جاءت هذه الدراسة لتناول دور العمل المصرفي الشامل في تنشيط بورصة الجزائر و علاوة على تناول الاطار النظري للصيرفة الشاملة و البورصات و اعطاء نظرة على الاوضاع الحالية للقطاع المصرفي الجزائري و بصفة خاصة تحديد مدى تحول الجهاز المصرفي الجزائري الى فكرة البنوك الشاملة.

الكلمات الافتتاحية : البنوك الشاملة ، البورصة ، القطاع المصرفي

Résumé

Le monde et la scène en direct, en particulier, des changements importants et sophistiquée et claire, surtout ces dernières années bancaire et un certain nombre de développements, y compris ce qui était la liberté de restrictions législatives et réglementaires ainsi que la révolution dans le domaine de la technologie qui est dans les médias et la communication, qui représente le cœur battant de l'activité économique et expansion dans toutes les activités, en plus de fournir des services financiers et bancaires, entre autres.

Est la raison qui a donné l'impulsion pour les banques de se livrer à des activités non traditionnelles dans le cadre du travail que l'on appelle la banque universelle, Sur cette base, cette étude était d'examiner le rôle de la banque globale dans la revitalisation de l'Algérie Bourse et en plus de se plonger dans le cadre théorique des échanges bancaires et boursiers complets et de donner un coup d'oeil à la situation actuelle du secteur bancaire algérien et en particulier de déterminer l'étendue du système bancaire algérien se tourna vers l'idée de banques universelles.

Les mots d'ouverture: les banques universelles, le marché boursier, le secteur bancaire

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	**I**
الاهداء	**II**
الملخص	**III**
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	X
قائمة الاشكال	XI
المقدمة (أ– هـ)	
تحديد اشكالية البحث	أ
فرضيات البحث	ب
تحديد اطار البحث	ب
اسباب اختيار الموضوع	ب
اهمية البحث	ب
اهداف البحث	ج
المنهج و الادوات المستخدمة في البحث	ج
موقع البحث من الدراسات السابقة	ج
خطة وهيكل البحث	هـ

الفصل الاول الاطار النظري

للبنوك الشاملة و البورصات

المبحث الاول : الاطار النظري حول البورصات	03
تمهيد	03
المطلب الاول الاسواق المالية (تعريف – مكونات – الادوات)	03
تعريف الاسواق المالية	03
مكونات الاسواق المالية	04
المطلب الثاني الاطار النظري للبورصات	08
نشأة و تعريف البورصة	08
تصنيفات البورصة	09
الادوات المالية المتداولة في البورصة	09
وظائف البورصة و اهميتها	11
الاهمية المالية	12
الاهمية الاقتصادية	14

المبحث الثاني : الاطار النظري حول الصيرفة الشاملة	16
المطلب الاول : البنوك الشاملة (نشأة – تعريف- خصائص)	16
نشأة البنوك الشاملة	17
تعريف البنوك الشاملة	18
خصائص البنوك الشاملة	18
المطلب الثاني : دوافع و اسباب ظهور البنوك الشاملة و وظائفها	19
وظائف البنوك الشاملة	21
المطلب الثالث : اليات و متطلبات و ضوابط التحول الى البنوك الشاملة	26
المطلب الرابع : منافع و تكاليف البنوك الشاملة	27
منافع البنوك الشاملة	27
تكاليف البنوك الشاملة	28
المطلب الخامس : خدمات البنوك الشاملة في مجال الاوراق المالية	29
خلاصة الفصل الاول	31

الفصل الثاني : الصيرفة الشاملة و البورصات في الجزائر

تمهيد	32
المبحث الاول مدى اعتماد القطاع المصرفي الجزائري على الصيرفة الشاملة	33
المطلب الاول : الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض	33
النظرة الجديدة للنظام المصرفي وإصلاح عام 1990	33
قانون القرض والنقد 10-1990	33
هيكل النظام المالي في ضوء قانون النقد والقرض	35
البنوك والمؤسسات المالية من وجهة نظر قانون 90-10	39
أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض	40
المطلب الثاني : هيكل القطاع المصرفي الجزائري و اهم المؤشرات	41
هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	41
مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري	52
المطلب الثالث: اهم الانشطة المصرفية الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري	55
مدى تحول المصارف الجزائرية إلى العمل المصرفي الشامل	55

متطلبات تأهيل المصارف الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة	60
المبحث الثاني : بورصة الجزائر	63
المطلب الاول :نشأة وتطوير بورصة الجزائر	63
ماهية البورصة	63
مراحل التي مرت بها بورصـة الجزائر	64
مراحل تطوير بورصة الجزائر	68
المطلب الثاني: معوقات تطوير بورصة الجزائر	69
المطلب الثالث : جهود تطوير بورصة الجزائر	71
الشروط الأساسية لإيجاد بورصة فعّالة الجزائر	73
المبحث الثالث :أهم الاستراتيجيات البنوك الجزائرية في تطوير البورصة الجزائر	76
المطلب الاول دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة	76
المطلب الثاني: متطلبات تفعيل دور البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر	78
دور الجهاز المصرفي في تنشيط البورصة في الجزائر	78
آفاق تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر	79
سبل تطوير البورصة	81

خلاصة الفصل الثاني	84

الخاتمة

الخلاصة العامة	85
اختبار صحة فرضيات البحث و سلامتها	86
نتائج البحث	86
التوصيات	87
افاق البحث	88

قائمة المراجع

الرقم	العنوان	الصفحة
	قائمة الجداول	
01	مقارنة بين السندات و الاسهم المتداولة في البورصة	**10**
02	وظائف البنك الشامل الحديث	**25**
03	نشاط الوسطاء في بورصة الجزائر	**51**
04	هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري	**52**
05	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري	**54**
06	نشاط بورصة الجزائر	**72**

الرقم	قائمة الاشكال	الصفحة
01	مكونات سوق راس المال	7
02	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	42
03	هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري	53
04	هيكل الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي الجزائري	53
05	هيكل الودائع للأجل في القطاع المصرفي الجزائري	53
06	هيكل القروض في القطاع المصرفي الجزائري	54
07	شروط اقامة بورصة فعالة	76

I. تحديد اشكالية البحث :

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة المصرفية و المالية العالمية و التي أفرزتها ظاهرتي تحرير و عولمة النشاط المالي و المصرفي ، احتدمت المنافسة في السوق المصرفية و المالية و أصبح لزاما على البنوك الجزائرية ان تتحرر من القيود التي فرضت على انشطتها و وظائفها ، و تنتقل من أنشطة تقليدية الى أنشطة مستحدثة ، تستطيع من خلالها أن تضمن لها مكانة في السوق المصرفية و هذا ما يضمنه التحول الى مفهوم الصيرفة الشاملة ، هذا و تعتمد الصيرفة الشاملة على مفهوم التنويع في الانشطة ، وذلك بغية تعظيم العائد و تخفيض المخاطر.

وعلاوة على ما سبق ذكره أن نجتهد البنوك في اطار تبني مفهوم الصيرفة الشاملة ، الى التعامل بالأدوات المالية المستحدثة و الاستثمار في المحافظ المالية سواء لحسابها او لحساب عملائها ، و هذا من شأنه تطوير و تنشيط تعاملات الاسواق المالية خاصة تلك الاسواق التي تتسم بركود ومحدودية تعاملاتها .

و على هذا الأساس و بالنسبة لحالة الجزائر ، فقد ظهرت بعض ملامح الصيرفة الشاملة ، و ذلك من خلال القيام بأنشطة صيرفة التأمين ، و تقديم القروض المشتركة ....و غيرها .

كما أصبحت البنوك الجزائرية تجري بعض المعاملات في بورصة الجزائر ، هذه الاخيرة التي لاتزال فتية ، و بحاجة الى جهود تطويرها و التي يقع عبء منها على عاتق البنوك الجزائرية و ذلك من خلال تعميق الاتجاه الى الصيرفة الشاملة.

و على اساس ما تقدم فان الاشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي

كيف يمكن أن يساهم تبني البنوك الجزائرية لفلسفة العمل المصرفي الشامل في تطوير بورصة الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية :

- ما ماهية الصيرفة الشاملة و ما المقصود بالبورصات ؟
- ماهو واقع الصيرفة الشاملة و البورصة في الجزائر؟
- ما هي اهم انشطة البنوك الجزائرية في البورصة ؟
- ماهي اهم استراتيجيات تنشيط بورصة الجزائر و وما هو دور البنوك الجزائرية في ذلك ؟

II. فرضيات البحث:

بعد القيام بتحديد اشكالية البحث يتم صياغة الفرضيات على النحو التالي .

1. لا يوجد في الواقع العملي بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري توجه نحو الصيرفة الشاملة .
2. هناك تنوع لأنشطة البنوك الجزائرية في بورصة الجزائر.

III. تحديد اطار البحث :

يدخل البحث ضمن الدراسات التي تهتم بميدان العلوم المالية و المصرفية فهو يتناول اطار الصيرفة الشاملة و دورها في تطوير البورصات مع دراسة حالة الجزائر

IV. اسباب اختيار الموضوع :

يرجع انتقاؤنا لهذه الاشكالية الى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص
- الاثر البالغ الذي يحمله التحول الى العمل المصرفي الشامل
- الرغبة في معرفة كيف تتم اعمال الصيرفة الشاملة من اجل تنشيط بورصة الجزائر

V. اهمية البحث :

يعتبر وجود قطاع مصرفي ذو انشطة متطورة و منسمه بالتنويع ، امر ضروري لعملية تطوير القطاع المالي بصفة عامة ، خاصة اذا كانت تلك الانشطة ذات علاقة بأسواق المال و تعاملاتها المالية.

وهذا ما من شأنه ان يساهم في تطوير الاسواق المالية ، و يحدث نوعا من التكامل بين البنوك و اسواق المال ومن هنا تبرز أهمية البحث الذي يحاول تسليط الضوء على اهم الانشطة المصرفية للبنوك الجزائرية في اطار الصيرفة الشاملة واهم المتطلبات التي يجب توفرها لتكون البنوك الجزائرية لها دور فعال في تطوير بورصة الجزائر

- ابراز مدى تحول البنوك الجزائرية الى نشاط البنوك الشاملة.
- ابراز واقع بورصة الجزائر و معوقات تطويرها.
- ابراز دور البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر.

VI. اهداف البحث :

يهدف البحث إلى تقديم إطار نظري عن مفاهيم الصيرفة الشاملة ودوافع المصارف المتخصصة بالتحول إلى المصارف الشاملة، وآليات ومتطلبات عملية التحول هذه البنوك بالإضافة إلى التعرض بشكل مقتضب إلى مفهوم البورصة وكيفية تنشيطها.

VII. ادوات جمع البيانات و المنهج المستخدمة في البحث :

في اطار جمع بيانات البحث تم اللجوء الى المصادر البحثية : كتب ، تقارير سنوية ، مذكرات ، رسائل جامعية ، مواقع انترنت، وصحف اما بالنسبة للمنهج المستخدم

المنهج الوصفي التحليلي : الذي تم الاستعانة به للاطلاع على أهم الدراسات و البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، و التي بمفهوم التغيير ، أسبابه ، مجلاته ، و اعتمادا على الكتب ، و البحوث و المقالات المنشورة المتخصصة .

VIII. الدراسات السابقة للبحث:

احتل موضوع الصيرفة الشاملة اذهان العديد من الباحثين و الاقتصاديين و كثير من الدراسات و الملتقيات ،

ومن ضمن هذه البحوث وقع اختيار الباحث على بحثين اثنين لاستخدامها كدراسة سابقة نظرا لتركزهما على موضوع البنوك الشاملة

الدراسة الاولى : قدم الياس خضير الحمدوني دراسة بعنوان الصيرفة الشاملة وافاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة تعرض فيه لمفاهيم الصيرفة الشاملة وارتباطها مع عولمة النشاط المالي، ومدى استعداد المصارف لتطبيقها. انطلق الباحث من فرضية أساسية هي: إن لاستراتيجية الصيرفة الشاملة وأدواتها وآلياتها أثر إيجابي على اقتصاد الدولة إذا توافرت الظروف والمتطلبات لذلك. توصل الباحث إلى أن الصيرفة الشاملة هي ضرورة ملحة تترافق مع مختلف التغيرات الاقتصادية من عولمة الأعمال المالية والمصرفية ونشوء منظمة التجارة العالمية والتقيد بالمواصفات الدولية ISOلنظم إدارة الجودة والتطورات في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات وتطور أساليب تمويل المنشآت، ذلك فضلاً على المقررات الصادرة عن لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال. إلا أن هذه التطورات والتغيرات قد يترافق معها بعض الآثار السلبية من المنافسة الغير متكافئة مع المصارف الأجنبية،

واحتكار تلك المصارف العالمية للعديد من التسهيلات والخدمات التي لا تستطيع المصارف المحلية أو المتخصصة أو الناشئة تقديمها.

الدراسة الثانية :كانت لصاحبها احمد مدني ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة بعنوان : دور المصارف الشاملة في تحديث عصرنة الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر – قدما صاحبها لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، من جامعة الشلف ، الجزائر 2006/2005 وقد استعرض هذا الباحث موضوع الصيرفة الشاملة بالتركيز على دور البنوك الشاملة في تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي مختلف الجوانب ، ليصل في الاخير الى جملة من النتائج ، التي من اهمها ما يلي :

- ✓ تعمل المصارف الشاملة على تحديث الجهاز المصرفي من خلال تحديث و عصرنة العمليات المصرفية ، ورفع اداء الجهاز المصرفي في ادارة المخاطر.
- ✓ بروز بعض ملامح الصيرفة الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري.
- ✓ افتقار البنوك الجزائرية لألية العمل المطبق في البنوك الشاملة ، وغياب بعض انشطة التي تزاولها هذه البنوك كإنشاء صناديق استثمار و غيرها .

و بعد عرض الدراسات السابقة يحاول الباحث تقديم قيمة مضافة ، تتجلى معرفة اهم انشطة البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر و البحث عن متطلبات تطوير البورصة خاصة من خلال تبني البنوك الجزائر لفلسفة العمل المصرفي الشامل

IX. خطة وهيكل البحث:

احتوى هذا البحث على مقدمة عامة تتمثل في (اشكالية البحث ، فرضيات ... وغيرها) و قد تم تقسيمه الى فصلين

الفصل الاول: والذي جاء بعنوان " **الاطار النظري حول البنوك الشاملة و البورصات** " حيث يتضمن اطار النظري لصيرفة الشاملة وذلك من خلال مبحثين ، جاء المبحث الاول بعنوان الاطار النظري حول البورصات يتضمن (تعريف الاسواق المالية – مكونات – ادوات – الادوات المالية المتداولة في البورصة) و الثاني بعنوان الاطار النظري حول البنوك الشاملة ،حيث يتضمن المبحث الاول (تعريف – نشأة – خصائص – دوافع واسباب الظهور – اهم وظائف البنوك الشاملة)

الفصل الثاني : و الذي جاء بعنوان " **دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر** "حيث تم الطرق الى ثلاث مباحث ، حيث جاء المبحث الاول بعنوان : هيكل القطاع المصرفي الجزائري و اهم مؤشراته، حيث يتضمن (هيكل القطاع المصرفي – مؤشرات الجهاز المصرفي –اهم الانشطة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري) و الثاني بعنوان بورصة الجزائر وتم التطرق الى (تعريف – نشأة – تطور البورصة – معوقات وجهود التطوير)و المبحث الثالث جاء بعنوان اهم استراتيجيات البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر حيث يتضمن اهم انشطة البنوك الجزائرية لتفعيل بورصة الجزائر.

ومن ثم ختمنا بحثنا بخاتمة عامة احتوت على نتائج وتوصيات و اختبار الفرضيات و آفاق البحث

الفصل الاول

تمهيد:

لعلّ ما شهدته البيئة المصرفية المعاصرة من تطورات أدت ايجابيا نحو انتشار ما يعرف بالصيرفة الشاملة التي أصبحت أصل من أصول الصّناعة المصرفية الحديثة. هذا، وقد أصبحت البنوك الشاملة نقطة النّظر في موضوع الإصلاح المصرفي في العديد من الدول العالم لهذا تخطت البنوك حدود التخصص المصرفي باتجاه ممارسة أنشطة غير مصرفية بغرض تعميق مفهوم التنويع الذي يعتبر أساس فكرة البنوك الشاملة، وصارت تقوم بوظائف عديدة يغلب عليها طابع الشمولية والتنويع.

وهذا ما جعل العديد من رجال البنوك والاقتصاد ينصحون بتبني فلسفتها في العمل، لاعتقاد هؤلاء أن نموذج "الصيرفة الشاملة" يمثل *الحل* الناجع الذي يكفل بتطوير السوق المالية، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، هذا وقد تسابقت العديد من الدول إلى تبني العمل بالصيرفة الشاملة سعيا منها الى إضفاء سمة التطور على أجهزتها المصرفية، ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول : الإطار النّظري حول البورصات**
- **المبحث الثاني : الإطار النّظري حول الصيرفة الشاملة**

المبحث الأوّل: الإطار النظري حول البورصات

تعتبر البورصة مركزا لتجميع وتركيز رؤوس الأموال، ثم تحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل متمثلة في الأسهم والسندات، مما يجعلها المصدر الأول لرؤوس الأموال طويلة الأجل، كما أن لها صلة وثيقة بالقروض قصيرة الأجل (تكمن في أن المتعاملين في البورصة لا يستعملون فقط رأس مالهم الخاص وإنما يحصلون أيضا على قروض قصيرة الأجل من البنوك، حيث تتيح لهم البورصة إمكانية تصريف هذه الأسهم والسندات)، مما يجعل البورصة تلعب دورا في تفعيل وتحريك رؤوس الأموال قصيرة الأجل[1]. وقبل التطرق إلى عرض الإطار العام للبورصة، نعرج أولا إلى عرض الإطار العام للأسواق الماليّة.

المطلب الأول: الأسواق المالية (تعريف – المكونات – الادوات)

سنتطرق في هذا السياق تعريف ومكونات وأدوات الأسواق المالية:

أولا – تعريف الأسواق المالية:

هناك عدة تعاريف للسوق المالية بحسب اختصاص كل عون من الأعوان الاقتصاديين، نذكر منها:[2]

- **التعريف الاقتصادي:** يعتبر سوق المال المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض لرؤوس الأموال الطويلة الأجل لتمويل جزء من الاقتصاد بمعنى آخر هي طريقة لتعبئة وتحويل الادخارات الوطنية المجمعة لاستثمارها في مشاريع اقتصادية مختلفة.
- **التعريف المالي:** هو سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل تتمثل في العارضين والطالبين لرؤوس الأموال من اجل الاكتتاب لرؤوس الموال الاجتماعية للشركات وللتوظيفات ذات الأمد الطويل.
- **التعريف القانوني:** قد عرف المشرع الفرنسي في المادة الأولى من القانون رقم 98/08 المتعلق باللجنة المشرفة عن تنظيم عملية البورصة ما يلي بحث حول الأسواق المالية يمثل هذا السوق إجمالي الصفقات المتعلقة بالقيم المنقولة، عقود التفاوض أو المنتجات المقبولة من طرف لجنة البورصة أو لجنة السوق الآجلة.
- وتعرف أسواق المال بأنّها: مكان التقاء عرض الأموال من خلال المدخرين بالطلب عليها من خلال المستثمرين، ويتم فيها إصدار وتداول الأدوات المالية.
- وتعرف السوق المالية بأنها: "عبارة عن تنظيم يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. وقد

---

[1] خالد عيجولي، **وظيفة الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية– دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي**–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص: 15.

[2] موقع الدكتور اشرف دوابه ، لتمويل و الاقتصاد الاسلامي

http://www.drdawaba.com(19/02/2014)

تكون موجودة في موقع مادي أو تكون ببساطة عبارة عن شبكة حاسوبية وهاتفية أي أنه وجودها يكون افتراضي.

- بعد التعاريف المطروحة يتم و صياغة تعريف اجمالي : تعتبر الاسواق المالية على انها مكان قائم بذاته يتم فيه التقاء قوى العرض و الطلب بدءا باكتتاب الاوراق المالية واصدار و تداول الادوات المالية

ثانيا- مكونات الاسواق المالية

في هذا الصّدد، نشير إلى المفهوم المقبول لسوق المال هو الذي يتضمن أيضا جميع الوسطاء، والمؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد. وهذا يعني أن سوق المال يتكون من شقين أساسيين هما : أسواق رأس المال وسوق النقد.

1) أسواق رأس المال Capital Markets[1] :

عادّة نجد أنّ مفهوم سوق رأس المال ينصرف إلى سوق الأوراق الماليّة وهو المفهوم الضيق لهذا السوق والذي يطلق عليه مصطلح البورصة. ولقد عُرفت سوق الأوراق الماليّة بتعاريف عدّة منها:

- هي سوق منظمّة وموجهة للجمهور حيث تتم العمليات وفقًا للقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وهذه العمليات لا يمكن إجراءها وتنفيذها إلاّ عن طريق الوسطاء المخولين قانونا للقيام بذلك[2].
- هي سوق ماليّة طويلة الأجل تتولى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات الجديدة أو التوظيف في المشروعات القائمة، وهي تساعد على انتقال رأس المال من المدخر إلى المستثمر[3] .
- هي سوق منظمة يتم فيها تداول الأوراق الماليّة المقيدة فيها في أوقات محددة يلتقي فيها وسيط البائع ووسيط المشتري، وتتحدد الأسعار فيها طبقًا لقوى العرض والطلب، وتحكمها مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم سلوك المتعاملين فيها[4].

وخلاصة القول فسوق الأوراق الماليّة هي أماكن منظمة يلتقي فيها الممولين والمستثمرين، أو المقرضين لبيع أو شراء الأوراق المالية من خلال الوسطاء أو ما يطلق عليهم السماسرة بهدف الحصول على عوائد أكبر في المستقبل بدرجة مخاطرة محددة وبالتالي تعزيز القدرة الإنتاجية للأصول المادية لدى المستثمرين وفي نفس الوقت تعظيم القيمة السوقية للأصول المالية لدى الممولين.

إنّ العمل داخل البورصة يكون بداية بقيام مصدري الأوراق المالية بعرضها على المدخرين للاكتتاب فيها، وهذا اللقاء يمثل الدورة الماليّة الأولى وهو ما يسمى بالسوق الأولي أو سوق الإصدار، يلي ذلك خطوة ثانية تتمثل

---

[1] مرجع سبق ذكره ، موقع ، الدكتور اشرف دوابه ، التمويل و الاقتصاد الاسلامي

[2] مصطفى يوسف كافي، " **بورصة الأوراق الماليّة** "، دار مؤسسة رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا 2009، ص 16

[3] لمياء دالي علي ،"**مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية**"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على لاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية– جامعة محمد خيضر /بسكرة نوفمبر 2006 ص 04.

[4] عنايات النجار، وفاء شريف، "**دليل المتعاملين في بورصة الأوراق المالية** "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية– بحوث ودراسات– مصر 2009، ص 10.

في قيام حاملها ببيعها مقابل سيولة نقدية لإعادة استثمارها في استثمارات بديلة وهذا ما يخلق دورة مالية ثانية تسمى بالسوق الثانوية أو سوق التداول[1]. وفيها يتم إصدار وتبادل الأدوات المالية متوسطة وطويلة الأجل التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة مثل الأسهم والسندات والقروض المصرفية طويلة الأجل. فهي أسواق للأموال متوسطة وطويلة الأجل، ومن خلالها يتم تمويل الوحدات الاقتصادية في المجتمع باحتياجاتها المالية متوسطة وطويلة الأجل. وتنقسم أسواق رأس المال بدورها إلى:

1- **أسواق الإصدار أو الأسواق الأولية Primary Markets :**

وتمثل سوق الإصدارات الجديدة التي تسوق من خلالها الأدوات المالية لأول مرة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة بزيادة رأسمالها، فهي أسواق تتجمع فيها المدخرات لتحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، ومن خلالها يمكن للوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى أموال إصدار عدد من الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب، مع الترويج لها من خلال منشآت مالية مصرح لها بالترويج مثل البنوك، وشركات الترويج وتغطية الاكتتابات التي يتمثل نشاطها في ضمان تلقي الاكتتابات في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والجهات الأخرى، والترويج والتسويق لتلك الأوراق وتغطية الاكتتابات فيها.

2- **أسواق التداول أو الأسواق الثانوية Secondary Markets :**

ويتم التعامل فيها على أوراق مالية سبق إصدارها أو طرحها للاكتتاب من قبل، فمحلها استثمار قائم من قبل وليس استثمارا جديدا، ومن خلال هذه الأسواق يستطيع المستثمرون والمدخرون التحول بسهولة من الأصول النقدية إلى الأصول الحقيقية والعكس. وأهم مؤسساتها:

- شركات السمسرة : وتقوم بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.
- صناديق الاستثمار: وتمثل مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية، عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين وبصفة خاصة من صغارهم، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة.
- شركات إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية: هي شركات يقوم نشاطها في الأساس على تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين محافظ الأوراق المالية للعملاء (أفراد – شركات – بنوك ...) وكذلك تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.
- شركات رأس المال المخاطر: هي شركات يقوم نشاطها على المشاركة في مشروعات أو شركات جديدة ذات مخاطر عالية أو مشروعات قائمة متعثرة لا تحقق العائد المطلوب منها، بغرض تحسين فعالية تلك المشروعات وتعظيم عوائدها الاستثمارية، بصورة تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 06.

هذا وتنقسم أسواق التداول أو الأسواق الثانوية بدورها إلى:[1]

1/2- أسواق حاضرة Spot or Cash Markets :

وهى أسواق تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) ويتم تسليمها وتسلمها فور إتمام الصفقة. وتنقسم هذه الأسواق إلى:

1/1/2- أسواق منظمة Organized Capital Markets :

وتمثل البورصات التي تتميز بوجود مكان معين يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء، ويحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية، ويشرف على عملها هيئات متخصصة، وتتداول فيها عادة الأوراق المالية المسجلة فيها والمستوفية لمتطلباتها، والتي تتحدد أسعارها من خلال العرض والطلب.

ومن الأمثلة على تلك الأسواق بورصة لندن وبورصة طوكيو وبورصة نيويورك وبورصتي القاهرة والإسكندرية في مصر حيث يرأسهما رئيس واحد ومجلس إدارة واحد يقع على مسئوليتهم تسيير العمل اليومي تحت رقابة الهيئة العامة لسوق المال.

2/1/2- أسواق غير منظمة Unorganized Capital Markets :

ويطلق عليها السوق الموازي أو المعاملات على المنضدة ***(Over The Counter(OTC))*** ، وهى أسواق عرفية وليس لها نظمها الرسمية كالأسواق المنظمة، ويقوم بإدارتها شبكة من الوسطاء منتشرين في أنحاء مختلفة، ويتبادلون فيما بينهم المعلومات عن الأوراق المالية موضوع التبادل من خلال شبكة اتصالات قوية تتمثل في خطوط هاتفية أو أطراف الحاسبات الآلية أو غيرها من وسائل الاتصالات السريعة حيث أنه لا يوجد مكان مادي محدد للتعامل، ويتم تحديد أسعار التعامل فيها بالتفاوض بين الوسطاء وفقا لظروف العرض والطلب. فهي في حقيقتها طرقا لإجراء المعاملات أكثر من كونها مكانا لإجراء تلك المعاملات.

وتتعامل الأسواق غير المنظمة أساسا في الأوراق المالية غير المسجلة بالأسواق المنظمة (البورصات) وعلى الأخص السندات، ذلك أن تعاملها في الأسهم عادة ما يكون على نطاق ضيق، غير أن هذا لا يمنع تلك الأسواق من التعامل في الأوراق المسجلة في السوق المنظمة.

ويؤخذ على هذه الأسواق عدم وجود آليات للحد من التدهور أو الارتفاع الحاد في الأسعار، والذي قد يحدث نتيجة غياب مؤقت في التوازن بين العرض والطلب على عكس ما هو عليه الحال في الأسواق المنظمة حيث يمكن لإدارة البورصة إيقاف التعامل في ورقة مالية معينة على أمل دخول مشترين أو بائعين إضافيين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

[1] الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية ملحقة الخروبة الطابق الأول الموقع :

www.clubnada.jeeran.com 2015/06/04

تعرف السوق غير المنظمة بالسوق خارج المقصورة، وهي مخصصة فقط لتداول الأوراق المالية غير المقيدة بالسوق المنظمة، ولا يسرى عليها قواعد القيد والإفصاح التي تسري على الأوراق المالية المقيدة بجداول البورصة، وبالتالي لا تعتبر البورصة مسئولة عن نشر أية أخبار أو معلومات خاصة بتلك الأوراق.

3/1/2- **أسواق العقود المستقبلة Future Capital Markets :**

وهى أسواق تتعامل أيضا في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق.

هذا، ويمكن تلخيص مكونات سوق رأس المال في:

الشكل (1): مكونات سوق رأس المال

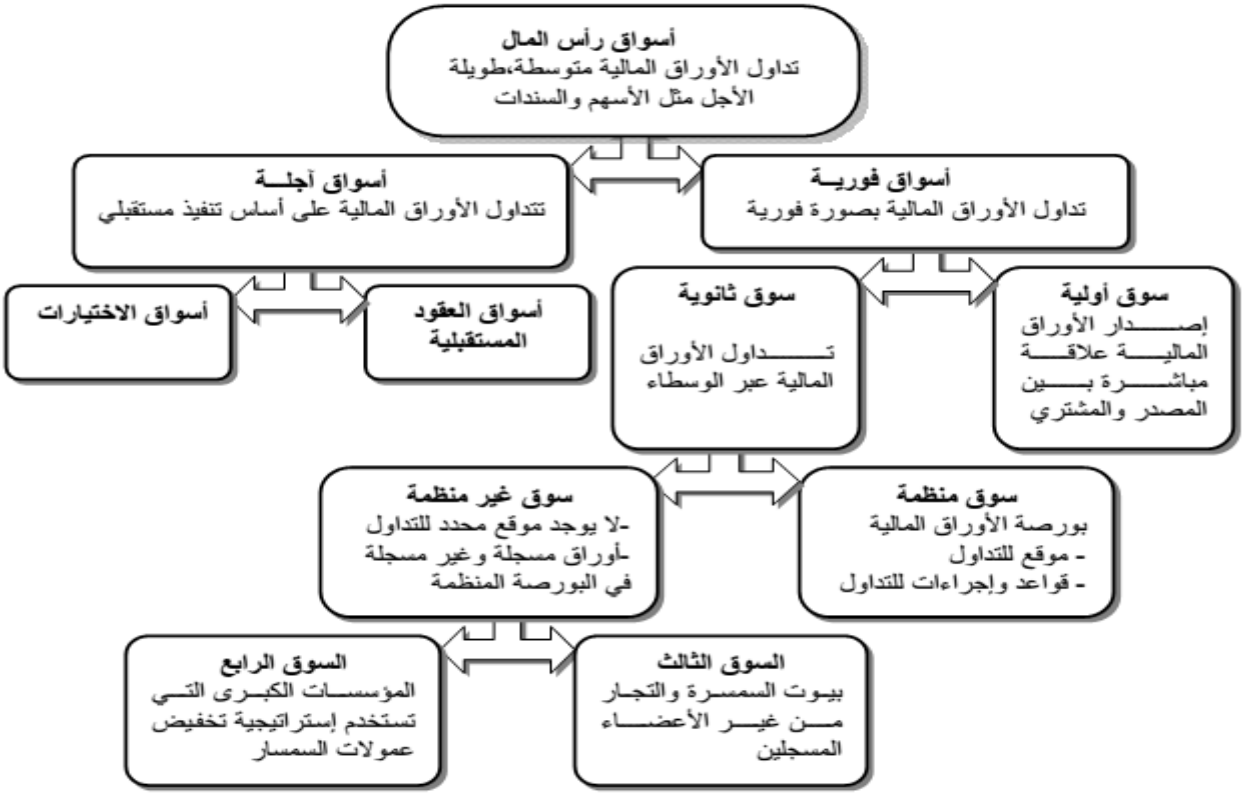

المصدر: ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: **07**

2) **أسواق النقد Money Markets :**

ويتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال السماسرة والبنوك التجارية وبعض الجهات الحكومية وفيها يتم إصدار وتبادل الأدوات المالية قصيرة الأجل التي تكون مدة استحقاقها أقل من سنة مثل أذون الخزانة والكمبيالات المصرفية والأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والودائع والقروض وخطابات الضمان والاعتمادات المصرفية، وأهم مؤسساتها:

- **البنك المركزي:** ويحتل قمة سوق النقد، ويطلق عليه بنك الإصدار لإصداره النقود، كما يطلق عليه بنك الحكومة لقيامه بالمعاملات الحكومية، وكذلك يطلق عليه بنك البنوك لقيامه بالإشراف والرقابة والتعامل مع البنوك التجارية ومد يد العون إليها عند الحاجة. ومن خلال البنوك المركزية تتمكن أسواق النقد من تحقيق وظيفتها الأساسية وذلك بالعمل على معالجة ما يطرأ على السيولة في الوحدات الاقتصادية في المجتمع من عجز أو فائض مؤقت، حيث يمكن للبنوك المركزية التحكم في كمية عرض النقود وتنفيذ السياسات النقدية الموضوعة.
- **البنوك التجارية:** وتقوم بدور المقترض والمقرض في سوق النقد حيث تتلقى ودائع العملاء سواء أكانت قابلة للسحب عند الطلب أو ذات آجال محددة، ومن خلال هذه الودائع تقوم بوظيفتها الأساسية في إقراض المؤسسات والأفراد قروضا قصيرة وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منتجات الأعمال، ويتكون من الأسواق الحاضرة والأسواق الآجلة.

المطلب الثاني : الإطار النظري للبورصات

يعتبر وجود البورصات في أي دولة المرآة العاكسة التي تعكس حركيّة التعاملات الاقتصادية وتقدمها، فالبورصة تعد من أهم أجهزة أو مكونات الأسواق المالية، فهي تهدف إلى تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام في عمليات الاستثمار والتوظيف والتنمية والتخصيص الأمثل للموارد. وفي هذا السّياق، سنتطرّق إلى مفهوم ونشأة وتصنيفات ووظائف وأهميّة البورصة في الاقتصاد، وذلك على النحو التالّي:

أولا – نشأة وتعريف البورصة:

لقد ظهرت البورصة في القرن الثامن عشر خلال المراحل الأولى لتراكم رأس المال، وكانت نشأتها مرتبطة بتزايد أهمية القروض الحكومية التي اعتبرت أهم العوامل المساعدة على تراكم رأس المال... كما أن التعامل بالأوراق المالية بدوره مكن من تجميع ثروات هائلة لدى المضاربين في البورصة. خلال مرحلة الرأسمالية تطور نشاط البورصة... ولكن حتى منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر بقي دورها غير كبير، كان التعامل في البورصة في بداية الأمر محصورا بالسندات، القروض العامة... لكن مع تطور وانتشار الشركات المساهمة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تزايدت أهمية ودور البورصات مع تزايد إصدار الأوراق المالية، هذا بالرغم من أن التعامل في معظمه كان يتم بالأسهم والسندات الحكومية أو التابعة للشركات الحكومية . كما أنّ انتشار شركات المساهمة وإقبال الحكومات على الاقتراض خلقت حركة قوية للتعامل بالصكوك المالية، وأدى هذا إلى ظهور بورصات الأوراق المالية، وكان التعامل بالصكوك في بادئ الأمر يتم على قارعة الطريق في الدول الكبرى كفرنسا وانجلترا وأمريكا، ثم استقر التعامل بعد ذلك في أبنية خاصة والتي تسمى الآن بورصة الأوراق المالية، ففي فرنسا ظهرت أول بورصة للأوراق المالية عام 1824 بموجب أمر ملكي، وفي إنجلترا استقرت أعمال بورصة

الأوراق المالية في أوائل القرن التاسع عشر في مبنى خاص أطلق عليه أسم: *Royal Exchange*، وفي أمريكا تم إنشاء أول بورصة عام 1821 في نفس الشارع الذي كانت تتم فيه المعاملات وهو: وول ستريت. [1]

ثانيا– تصنيفات البورصة:

يمكن التمييز بين بورصات القيم المنقولة حسب معايير متعددة نذكر من بينها التصنيفات التالية : [2]

1) التصنيف من حيث المكان الجغرافي، وتتمثل في نوعين:

- **البورصات المحلية :** هي البورصات التي تتعامل فقط على المستوى المتخلف اقتصاديا، والبورصات حديثة النشأة و هي تتميز بنشاط محدود جدا.
- **البورصات الدولية:** هي البورصات التي تمتد معاملاتها على المستوى الدولي، وذات نشاط واسع، ورؤوس أموال كبيرة.

2) **التصنيف من حيث المدى الزمني،** وتتمثل في نوعين:

- **البورصات الحاضرة:** تسمى أيضا البورصات الفورية وهي تتعامل بالتعاقد وإتمام المعاملات بالاستلام و التسليم و قبض ثمن المعاملة فور إجراء الاتفاق.
- **البورصات الآجلة:** تسمى أيضا بورصات العقود المستقبلية ويتم التعامل فيها بالاتفاق والعقود التي تنفذ لاحقا و لا يتم فيها تسلم واستلام الأوراق المالية ولا الأسعار بل يتم فيها المضاربة على الأسعار فقط.

3) **التصنيف من الجانب القانوني للبورصة،** وتتمثل في نوعين:

- **البورصة الرسمية:** وهي التي تم إقامتها وفقا للقوانين والقواعد والنظم، تتم هذه الأخيرة بوضع ممثل حكومي يراقب ويتابع المعاملات البورصة، ويمنع الغش والمخاطر ويحافظ على الاستقرار.
- **البورصات غير الرسمية :** هي بورصات غير معترف بها قبل الدولة، تعمل في ظل قواعد خاصة بها بشكل غير رسمي.

ثالثا– الأدوات المالية المتداولة في البورصة:

ان الأسواق المالية تنقسم من حيث نوع الأدوات المالية المتداولة فيها إلى قسمين، هما: **سوق رأس المال، وسوق النقد،** وعلى ذلك فسيتم تناول الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال أولاً، ثم الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد، وذلك فيما يأتي:

أولاً: الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال

يتداول في سوق رأس المال نوعان من الأدوات أو الأوراق المالية: أحدهما: يعبر عن ملكية، وهي الأسهم بنوعيها: العادية والممتازة، والآخر يعبر عن مديونية، وهي السندات

[1] خالد عيجولي، مرجع سابق، ص ص: 15 – 16.

[2] نسيمة لعبادي، **فعالية سوق الأوراق المالية في تنشيط الاقتصاد مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص: 23 – 24 .

السهم

السهم ،في حقيقته، جزء من رأس مال شركة المساهمة، حيث يقسم رأس مال الشركة . عند تأسيسها . إلى أجزاء متساوية، يمثل كل جزء منها سهمًا، ويُمثَّل هذا السهم بصك يثبت ملكية المساهم له، ويسمى هذا الصك ، أيضًا سهمًا، فالسهم إذًا هو حق الشريك في الشركة، وهو أيضًا الصك المثبت لهذا الحق

السندات

تعد السندات احد أشكال الاستثمار في الأصول المالية ويعرف السند بأنه :

هو صك مديونية بمقتضاه يتعهد مصدر السند برد القيمة المدونة على السند بالإضافة إلى الفوائد لمالك السند وذلك من خلال فترة زمنية متفق عليها .

نستنتج أن السند يعتبر بمثابة اتفاق بين المنشآت والمستثمر ،والسند يكون لحامله ،وهو بذلك ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء التنازل وقد يكون اسمي ،ويثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها

جدول رقم 01 يوضح مقارنة بين السندات و الأسهم المتداولة في البورصة

من حيث	السندات	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
الملكية	دائن لمنشأة	مالكا للمنشأة	مالكا للمنشأة
الانتخابات والتصويت	لا يجوز الانتخاب و التصويت	لا يجوز الانتخاب والتصويت	يجوز له الانتخاب والتصويت
مدة الاستحقاق	له مدة استحقاق معينة	لا يوجد له مدة استحقاق محددة	لا يوجد له مدة استحقاق محددة
الدخل	يحصل على دخل شبه ثابت يتناسب وحجم الارباح	يحصل على دخل شبه ثابت يتناسب وحجم الارباح	يحصل على دخل متغير يتناسب مع حجم الارباح
الحقوق عند التصفية	له الاولوية في جالة التصفية	له الاولوية بعد السندات في حالة التصفية	يحل على ما تبقى بعد دفع السندات والاسهم الممتازة
الضمان	يحتاج الى رهن بعض الاصول	لا يحتاج إلى رهن الأصول	لا يحتاج إلى رهن الأصول

رابعا – وظائف البورصة و أهميّتها:

تؤدي البورصة عدة وظائف سواء للمستثمر الفرد، أو شركات الأعمال أو الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الوظائف نذكر: [1]

1) التعامل في الأوراق المالية:

تتمثل هذه الوظيفة في بيع وشراء أسهم وسندات الشركات الخاصة والحكومية، حيث تحقق السعر الحقيقي للأوراق، شروط العلانية في عقد الصفقات وتسجيل الأسعار في مكان ظاهر ونشرها في النشرة اليومية بعد مراجعتها من قبل اللجنة المختصة.

2) استثمار رؤوس الأموال:

يتميز الاستثمار في الأسواق المالية بسهولة البيع والشراء مقارنة بصعوبة الاستثمار خارج نطاق البورصة حيث يمكن استثمار أي مبلغ كبيرا كان أو صغيرا ولأي مدة طويلة أم صغيرة، كما يتطلب الاستثمار في الأوراق المالية أي خبرة خاصة، فالشخص المستثمر يستفيد من ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة تقدم أعمال الشركة وتنويع استثمارها إذ يمكن توزيع رأس المال المستثمر في سندات حكومية أو في أسهم شركات صناعية أو عقارية هذه الميزة تضمن ضياع كل رأس المال في حالة فشل المشروع الوحيد الذي يركز فيه المستثمر أمواله.

3) تشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار:

هناك وسائل متعددة لتشجيع الأفراد على الادخار مثل الإعفاءات الضريبية وإنشاء مؤسسات التوفير وشركات التأمين وصناديق التوفير، وكذا نشر الوعي الادخاري في الأسواق المالية بإذاعة أسعار الأوراق المالية وفي فيما يخص توجيه الاستثمار فيتحقق ذلك بتقليل سعر الفائدة في البنوك مثلا فيحسب الجمهور ودائعه من البنوك و يضعها في البورصة.

4) خلق رؤوس أموال جديدة :

كأن يقوم شخص باقتراض لدى البنك الذي يوفر لديه أمواله من أجل شراء أوراق مالية و يكون ذلك نظير فائدة نقل عن الفائدة التي تقدمها الأوراق المالية، فعندما يشتري المستثمر أوراق جديدة و ترتفع أسعارها يزيد رأسماله الحقيقي.

5) ضمان سيولة أموال المستثمرين :

البورصة وحدها يمكنها أن تخلص المستثمر من الأسهم بالبيع ليسترد أمواله أما إذا استثمر الشخص أمواله في شركة في حالة ضيق مالي لا يسترد المستثمر أمواله لأنها تحولت إلى موجودات ثابتة للشركة مثل : الأراضي و الآلات...إلخ.

[1] خالد عيجولي، مرجع سابق، ص ص: 16 – 18.

6) إيجاد أسواق دائمة و مفتوحة:

إن وجود سوق مستثمرة ذات مستثمرين دائمين للأوراق المالية تشجع مستثمرين آخرين بدخول البورصة وشراء الأوراق المالية المستثمرة بدون أي تردد، وحتى تكون البورصة كذلك يجب تحقق شروط من بينها:

- أن يبقى عدد كبير من البائعين والمستثمرين في صدد إجراء الصفقات خلال أوقات عمل البورصة أي الجلسات.
- التعامل على المكشوف.
- أن تتعامل البورصة مع المستثمرين دون النظر إلى مراكزهم المالية و الاجتماعية.
- منع السيطرة على السوق من جانب فئة قليلة من المضاربين.
- الاستعانة بالقوانين و التشريعات و اللوائح لضبط التعاملات.

7) تأمين المنافسة والتقاء العرض والطلب: تقوم البورصة بتأمين المنافسة بضمان حرية المبادلات، والشفافية والإفصاح والالتزام بالأخلاق النزيهة، وكذا التقاء العرض والطلب الدائمين الذي يمكن تفاعلها من تحديد الأسعار مما يعني أن للبورصة وظيفة تسعير الأوراق المالية المتداولة فيها.

8) البورصة مقياس للاقتصاد :

يمكن للبورصة أن تقيس قياسا دقيقا الحالة الاقتصادية لاقتصاد بلد ما و ذلك على عدة مستويات نذكر مثلا :

على مستوى الاقتصاد الكلي: تلعب البورصة دور الرقابة السابقة على أداء الاقتصاد الوطني، فهي المرآة العاكسة لتفاؤل أو تشاؤم المختصين في الشؤون المالية والاقتصادية التي قد تحدث لاحقا. وهي تكشف مسبقا الأخبار السارة وغير السارة لمستوى الأداء الاقتصادي، ففي حالة الأنباء غير السارة تعد حركة أسعار الأسهم بمثابة إنذار مبكر لبحث عن سبل لمواجهة الأزمات المحتملة التي تكشف عنها تلك الأنباء، لأن الانخفاض الحاد لأسعار الأوراق المالية مؤشر مبكر لاحتمال تعرض البلاد للكساد، فعلى المسؤولين اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة الأوضاع و تصحيحها.

كما تشير العديد من الدلائل على أن أسواق الأوراق المالية تقدم خدمات من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي إذ تؤدي دورا بارزا ومهما في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز فهي تمثل فرص استثمارية ممتازة وعامل هام في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية من هذا المنطلق تكمن أهمية سوق الأوراق المالية فيما يلي:[1]

[1] زيدان محمد – نور الدين بومدين ، **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، يومي 21 –22، نوفمبر2006 ، ص ص: 03–04

1) **الأهمية المالية:**

يتطلب تمويل العمليات الاقتصادية لا بد من توظيف الأموال المحلية و العمل على استقطاب الأموال الأجنبية، من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة، و لجلب الأموال الأجنبية لا بد من منح فوائد مغرية، لأن المستثمرين غالبا ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، و بهذا فإن الاستثمار في البورصة يعمل على تغذية السوق بالأموال اللازمة، بحيث يستفيد حامل الأوراق المالية (المستثمر) من الربح وتستفيد الشركة أو الجهة التي طرحت أسهمها للتداول من تمويل دائم و طويل الأجل و عليه فإن البورصة تؤدي دورا مزدوجا إذ تفيد المستثمر من جهة و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

أ- **بالنسبة للمستثمر:** يقوم المستمر بشراء الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم و السندات باستخدام الأموال الفائضة لديه، وهو بهذا يسعى إلى الحصول على الربح الذي قد يتحقق إما عن طريق الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية، أو بفعل المضاربة الناتجة عن تقلبات الأسعار في البورصة.

" فالمستثمر يقبل على شراء الأوراق المالية طالما يمكنه بيعها في أي وقت و استعادة قيمتها، فالتعامل في البورصة يتم من خلال مدخرات الأفراد الطبيعيين و المعنويين المستثمرة في شكل أسهم و سندات، والمعروف أن دوافع الادخار لدى هؤلاء متنوعة، و بصفة عامة يلاحظ أن المدخر يحتاج إلى أمواله طبقا لظروفه الطارئة والتي لا تحدد في زمن معين كما يرغب أيضا في استرداد هذه الأموال دون خسارة محسوسة، إذا فحامل السهم لا يمكنه استرجاع مدخراته من الشركة التي يساهم بها، لأنها قد تحولت إلى موجودات داخل المؤسسة الاقتصادية وتبقى على حالها طالما أن المؤسسة موجودة، وعليه فلحملة الأسهم الحق في التنازل عنها لغيرهم بالبيع في البورصة، وبهذه الطريقة يمكنهم تحقيق التوازن من ناحية العرض والطلب، إذ يمكن للمستثمر أن يسترد أمواله في الوقت اللازم، مع احتفاظ صاحب الطلب بالأموال المكتتب فيها لتمويل الاستثمارات المختلفة والاحتياجات الخاصة.

ب-**بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية:** الحصول على ما تحتاجه من سيولة و تمويل طويل الأجل، "حيث أن الإقبال على شراء الإصدارات الجديدة لمؤسسة مقيدة بالبورصة، يكون أكبر مما لو كانت الإصدارات لمؤسسة غير مقيدة بها"، و عليه فإن القيد بالبورصة

يعتبر نوعا من الاعتراف بقدرة الشركة وكفاءتها وضمان ربحيتها، حيث تكون مجبرة على تقديم كافة المعلومات و البيانات المرتبطة بنشاطها ووضعيتها، وهو ما يخلق درجة من الاطمئنان والثقة في نفس المستثمر الأمر الذي يدفعه إلى اقتناء إصداراتها دون غيرها، و بهذه الطريقة تتمكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على ما تحتاجه من سيولة لتمويل مشاريعها واحتياجاتها. إلى جانب التمويل الطويل الأجل الذي توفره البورصة للشركات فهي تعمل على تخفيض" التكاليف المتعلقة بالقروض الأجنبية المتمثلة في الأسهم"، التي تلجأ إليها الشركات باعتبارها مصدرا للتمويل من جهة ووسيلة لتنويع المخاطر من جهة أخرى.

هذا وتلعب سوق الأوراق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة ؛ إذ تؤثر سوق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي من خلال خلقها للسيولة النقدية، حيث تحتاج العديد من الاستثمارات المربحة إلى التزام طويل الأجل بتوفير رأس المال، ولكن المستثمرين وخاصة حملة الأسهم لا يخططون للاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكونها إلى الأبد، في حين أنهم لا يمكنهم استرداد قيمتها من المؤسسات التي أصدرتها . ولكن وفي ظل سوق الأوراق المالية بإمكان هؤلاء المستثمرين الحصول على السيولة النقدية من خلال بيع تلك الأوراق المالية بسرعة ويسر، إذا ما احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم ومن خلال هذه السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية يصبح الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر ربحية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

2) **الأهمية الاقتصادية:**

إن الدور الاقتصادي الذي تلعبه سوق الأوراق المالية يرتبط أساسا بجانبها المالي، حيث أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المحلية، يزيد من مردودية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الكلي ليوجهه نحوى الإنعاش والتسريع من وتيرة التنمية. هذا الهدف الذي تسعى إليه العديد من البلدان، لهذا فقد أصبحت اليوم تولي اهتماما أكبر بسوق الأوراق المالية لبلوغ غايتها المرجوة، وفي هذا الصدد سنحاول معرفة الدور الأساسي لهذه السوق في الحياة الاقتصادية.

❖ **دور سوق الأوراق المالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:**

تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية و هذا بإتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة ومغرية و تبيان مكانة الشركات المقيدة لديها حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات و يدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة و مركزها المالي المقبول.

و منه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها.[1] و خير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الاقتصادي تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد أسواق الأوراق المالية بها ديناميكية كبيرة.

❖ **دورها في زيادة الادخار :**

إذ توفر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار ، من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض ؛ كتوفيرها لأصول مالية تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة، ومن ثم فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار.

❖ **دورها في علاج المديونية:**

[1] فريد النجار ، **البورصات و الهندسة المالية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999، ص 16

فمن خلال جذبها للمدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محليا تساهم سوق الأوراق المالية في تفادي المشاكل التي تنتج عن الإقراض الخارجي، المتمثلة أساسا في زيادة مدفوعات خدمة الدين .كما تساهم سوق الأوراق المالية في خفيف عبء المديونية الخارجية من خلال تقنية توريق الدين فحوى هذه التقنية هو تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية. وتسمى الأدوات المالية التي تستخدم في هذه التقنية بسندات التخارج . إذ يمكن للبنوك الدائنة تحويل القروض التجارية إلى أوراق مالية قابلة للتداول[1].

❖ **دورها في عملية الخصخصة:**

عمدت الكثير من الدول إلى انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك عن طريق تحرير الاقتصاد والأخذ بمبدأ آليات السوق وقد كان من نتاجها توسيع قاعدة الملكية وتفعيل الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في الاقتصاد. ومما ساعد على تطبيق وتوسيع قاعدة الملكية ، في إطار ما يعرف بالخصخصة ولكن هذه الأخيرة يعتريها العديد من الصعاب الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع ، ومن هنا تأتي أهمية الأسواق المالية ، حيث أن العلاقة وثيقة بين خصخصة القطاع العام وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ اللازم لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه السوق[2].

وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم بان البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود سوق مال منظمة وكبيرة مما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمؤسسات المراد خصخصتها ، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توفر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها. ومن هنا تلعب الأسواق المالية دورا هاما في إتمام عملية الخصخصة بنجاح ، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة وطيدة . فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخصخصة ، وكذا الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة علة تسهيل عمليات التخصيص . ومن أبرز مزايا اللجوء إلى سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة ما يلي :

- ♦ توسيع سوق الأوراق المالية وتشجيع صغار المدخرين
- ♦ إبعاد الشبهة في عملية بيع وحدات القطاع العام وعدم تمييز فئة دون أخرى عند إجراء البيع.
- ♦ إحلال هدف تعظيم الربح لدى المستثمرين من القطاع الخاص محل تعظيم المنفعة

❖ **دورها في تمويل خطط التنمية:**

وذلك عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق. حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة

[1] عمر صقر ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 ، ص 125

[2] حسان خضر ، **تحليل الأسواق المالية** ، مجلة جسر التنمية ، العدد 27 ، المعهد العربي للتخطيط ، مارس 2004 ، ص 08

وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزانة العامة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالا لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

❖ **دورها في تقييم الشركات والمشروعات:**

إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات. حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل. فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملا في تحسين مركزها .

❖ **دورها في تجنب الآثار التضخمية:**

إذ لو قامت البنوك التجارية بعمليات التمويل لأدى ذلك على زيادة مفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي إحداث موجات تضخمية، خاصة أن هذه القروض تأخذ طابع القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويلة قبل تحقيق النتائج[1].

وفي الأخير، يتبيّن وجود بورصة متطورة ونشطة يعد مطلبا ضروريا لتحفيز الاستثمار، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وهذا ما يستدعي تبني استراتيجيات لتطوير البورصة، ووجود وسطاء ماليين نشطين قادرين على تحفيز التعاملات الماليّة في البورصة، ومن بين هؤلاء الوسطاء يوجد البنوك الشاملة، والتي يتم بحث ماهيتها ودورها في تطوير البورصة في المبحث الموالي.

المبحث الثّاني : الإطار النّظري حول الصيرفة الشاملة

تعد الصيرفة الشاملة *universal banking* أحد الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصرفتين على المستوى المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، كما نضج هذا موضوع الخلال تلك السنوات توجه نحو التركيز على أهمية تطوير الإطار الهيكلي للبنوك بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

وهكذا بدأت النظم المصرفية بالابتعاد عن التخصص المصرفي الضيق والانتقال تدريجيا الى الشمولية في العمل المصرفي في المجالات المصرفية المختلفة المالية والاستثمارية الاقراضية كما تتميز بوجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية[2] وسيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الصيرفة الشاملة والسمات المميزة لها والعوامل التي ساعدت على بروزها

[1] صلاح الدين السيسي ، **دراسات نظرية وتطبيقية : قضايا اقتصادية معاصرة** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2003 ، ص: 90

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1999, ص: 203.

المطلب الأول : البنوك الشاملة (نشأة – تعريف – خصائص)

أمام التغيرات الاقتصادية والمصرفية اتجهت البنوك إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة تماشيا مع التطورات الراهنة، كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغيير المصرفية وتحدي المنافسة بدرجة هامة، والاندماج في السوق العالمية...، وفيما يلي نتناول نشأة البنوك الشاملة، تعريفها و خصائصها.

أولا– نشأة البنوك الشاملة:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن البنوك الشاملة هي أساسا فكرة ألمانية رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخيا عن إنجلترا وإيطاليا، ولقد كان دورها محدودا في هذه الفترة، وكان أول هذه البنوك بنك بروسيا (بوندز بنك حاليا) والذي أسسه فريديريك الأكبر، وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع. ومن ثم تأسس بنك دوتش بنك، ثم كومرز بنك في عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك، والجزء الآخر لمجرد الإيداع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة، ولذلك كان أصحاب البنوك في هذه الفترة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبورغ حيث تركزت التجارة في ذلك الوقت. ثم نشأت بنوك تقدم خدمات متنوعة لعملائها منذ البداية، والتي تعد نواة للبنوك الشاملة فيما بعد، حيث تختلف عن غيرها في أوروبا. وتعزى نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية، حيث لم يكن التداول والاتجار في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بعد بسبب عدم وجود سوق رأس مال متطور بالقدر الكافي، وهو الأمر الذي دفع البنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة، ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في ألمانيا سويا.

ومن ثم فقد تم توفير النشاط المصرفي في ألمانيا وفقا لاحتياجات التطور الصناعي السريع، وقد استمر هذا الوضع قائما في ألمانيا حتى الوقت الحاضر باعتباره من سمات العمل المصرفي الألماني، وأصبح من الأشكال المتعارف عليها في أداء الوظائف والمهام المصرفية عالميا. ويقوم هذا المدخل على أن البنوك في حقيقتها مؤسسات تنموية، وأن دورها هو دور استثماري تنموي وخليط من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وتمويل المساهمة في رؤوس أموال المشروعات مع الحصول على حق التصويت المباشر في الإدارة، والقيام بأعمال السمسرة والتعهد بتغطية إصدارات الأوراق المالية وغيرها. واتسعت مهام البنوك الألمانية من كونها مجرد مؤسسات تمنح ائتمانا قصير الأجل إلى منح ائتمان متوسط وطويل الأجل بما يتناسب مع المشروعات كثيفة رأس المال. وقد ساهم هذا النشاط بفعالية في إعادة بناء الصناعة الضخمة بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتعد البنوك الألمانية بفضل هذه الأنشطة من أقدم البنوك الشاملة نشأة.[1]

مما دفع البنوك الى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في اقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة.

[1] رشدي صالح ،عبد الفتاح صالح ، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا و محليا)** ، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية ،مصر ،ص76

ثانيا- تعريف وخصائص البنوك الشاملة:

وسنتطرق في هذا السياق الى تعريف البنوك الشاملة وخصائص البنوك الشاملة:

1) تعريف البنوك الشاملة:

يعرف البنك الشامل على أنه: "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية من داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات ايضا ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد".[1]

تعرف أيضا على أنّها "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية، ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال". [2]

وفي مفهوم آخر "هي البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع، ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية، وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية، والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها، وإدارة الاستثمارات، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين".[3]

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص المفهوم التالي:

يقصد بالبنك الشامل على أنه البنك الذي يوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى والتطورات الحالية من خلال استراتيجية التنويع.

ثانيا- خصائص البنوك الشاملة :

تتسم البنوك الشاملة بجملة من الخصائص، ومن أهمها نذكر ما يلي:[4]

1. أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات، وفي مختلف الأماكن. كما تتعامل هذه البنوك في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها، وتستنبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها، إداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:19

[3] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص:61.

[4] عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: 42.

2. التنويع في مصادر التمويل والاستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض إليها، حيث تدير تلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وربحيتها، وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.

3. الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري: والتي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كمًّا ونوعا.

4. إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة، مع تفعيل استثماري لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق. وهو ما يسمح للبنوك الشّاملة بتحقيق عوائد متنامية من العمولات والأتعاب والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية، وبالتالي توسع مجالات الربحية وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي لها بما يحقق النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.

المطلب الثاني : دوافع وأسباب ظهور البنوك الشاملة

وسنتناول في هذا السياق، الدوافع والأسباب التي ساعدت على ظهور البنوك الشاملة:[1]

أ. **دوافع ذاتية** : فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة و رصد و تحليل ما يدور حولها من تطورات و تحولات و اتخاذ القرارات و السياسات اللازمة للتواكب معها، إذ أن البنك غير قادر على هذا التفاعل يزول و يموت لأنه لا يستطيع إقامة روابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال [2].

ب. **التطورات والتحولات الاقتصادية المحلية:** وذلك لما خلقته من مجالات يجب أن تتدخل فيها البنوك وتلعب دورها مثل برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب مساعدة البنوك على تنفيذ هذه البرامج و ظهور أيضا ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة من حيث تنشيط وتفعيل هذا السوق وابتكار منتجات جديدة نتعامل فيها.

ج. **التطور العلمي والتكنولوجي:** إن هذا التطور في مجال الاتصالات والمعلومات أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك و العملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا في فرص عدم دخول

[1] إبراهيم بورنان – عبد القادر شارف، البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي ، بحث منشور عبر موقع http://manifest.univ ouargla.dz(12/02/2014)

[2] معهد الدراسات المصرفية ، **إضاءات**، السلسلة السادسة ، العدد 04 ، نوفمبر 2013 ، الكويت، ص: 02

البنوك في الكثير من المشروعات وكذا ما صاحب هذا التطور من سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

د. **ظهور البنوك الافتراضية ونمو وتطور النقود الالكترونية:** حيث أدى التطور التكنولوجي إلى التقليل من الحاجة إلى انتشار البنوك و التزايد من فروعها بل وان بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها و تسريح بعض العاملين لديها تحت تأثير هذا العمل.

هـ. **المنافسة:** تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك و التحول نحو البنوك الشاملة فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة ومن هنا ظهرت مقولة "إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا" وعلى هذا الأساس صارت البنوك تتبنى سلوك الذهاب إلى العميل و ليس العكس ،كما توجد أيضا المنافسة المالية غير المصرفية و المؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية إذ تشهد السوق المالية ألان دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التامين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تأكل وانخفاض أرباح هذه الأخيرة ومن ثم كان لزاما عليها أن تبحث عن استراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.

و. **تحرير تجارة الخدمات المصرفية:** تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، والتي كشفت بعد مفاوضات استمرت إلى ثماني سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC في جانفي1995، وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATT بموافقة 70 دولة عام 1997 وتم تطبيق الاتفاقية عام 1999، وشملت الاتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

ز. .**ظهور مستحدثات وأدوات مالية جديدة** : وتتمثل في ما يلي :

- التجارة الإلكترونية : تسمح التجارة الإلكترونية للمصارف من تسويق وتوزيع منتجاتها العادية وخدمات الاستثمار لعملائها عن طريق الإنترنت، كما يمكن طرح منتجاتها بكل مواصفاتها ومعلوماتها عبر الانترنت مما يزيد من عدد المتعاملين، ويقلص من حجم النفقات، ومن جهة يساهم البنك كذلك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، ويكون ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية
- القروض المشتركة : هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، تخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وبالتالي تعد أداة هامة لتوفير الاحتياجات التمويلية.

- شهادات الإيداع : هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.
- المشتقات: هي عقود مالية تتنوع بحسب طبيعتها ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وسنة.

ح. **الخصخصة:** تعد الخصخصة (الخوصصة) من أهم الدوافع للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة، وتقليل معدلات المخاطرة، وتساهم الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتحديث الإدارة، وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إعطاء المزيد من الحرية للإدارة المصرفية في اتخاذ القرارات الإدارية الاستثمارية وتجميع الموارد ودعم أسواق المال والنقد[1].

ط. **حركات الاندماج:** عرفت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة نتيجة تحرير تجارة الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأسمال البنوك حركات اندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة وبأحجام مختلفة ترتب عنها تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية، وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات متنوعة[2].

المطلب الثالث : وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة، والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير الاقتصادي، على هذا الأساس تستند الصيرفة الشاملة على فلسفة التنويع التي جاء بها "هاري ماركوتز"، والتي تقوم على تنويع البنوك لأنشطتها وكذا مواردها بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار، لذلك يمكن توضيح الإطار العام لاستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة على النحو التالي:

أولا – تنويع مصادر التمويل:

تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في التمويل لعل من أهمها نذكر:

1) **الوظائف المصرفية التقليدية** : وتتضمن صورا عديدة للخدمة المصرفية أهمها :

أ. تسيير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.

ب. التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية، والقيام بإصدار الشيكات السياحية وعمليات الكامبيو.

---

1 مفتاح صالح وآخرون، **الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية** ، ص 04، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.raheems.info/ima/38.doc (12/02/2014)

2 مفتاح صالح وآخرون ، مرجع سابق ، ص: 05

ج. إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية.

د. منح تسهيلا ائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية.

2) **الوظائف المصرفية غير التقليدية** : والتي يمكن حصرها في المجالات التالية :[1]

أ. إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شرائها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.

ب. الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.

ج. اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية "Holding " تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.

د. التوريق "Securitzation " ويسمى أيضا بالتسنيد ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، وبالتالي تنشيط سوق المال ومثال ذلك قروض الإسكان، ومن مزايا التوريق خفض تكلفة الاقتراض قياسا بطرق التمويل التقليدية وبالتالي التحول من صيغ الإقراض التقليدية إلى صيغ وأدوات جديد وهي الأوراق المالية.

ثانيا- التنويع في مجال الاستثمار:

وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل أهمها :

1) تنويع محفظة الأوراق المالية أين تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيف بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.

2) تنويع القروض الممنوحة من قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنويع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تقدم لها القروض.

3) الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال:[2]

أ. **الإسناد:** ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:21

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 57

ب. **التسويق:** ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين[1].

ج. **تقديم الاستشارات:** حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية، وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

ثالثا- التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:

وتقوم إستراتيجية التنويع في هذا الصدد على القيام بالأنشطة التالية:

1) القيام بنشاط التأجير التمويلي " Leasing " من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات التأجير التمويلي.

2) الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات بهدف تحقيق عوائد.

3) إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى وذلك مقابل عمولة.

4) دعم النشاط المالي للعملاء من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي، كذلك نجد :

أ. **إنشاء صناديق الاستثمار:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق لاستثمار وإدارة ودائع العملاء مقابل أتعاب محددة تحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم.

ب. **تأسيس شركات رأس المال المخاطر:** تعد شركات رأس المال المخاطر من قنوات التمويل الهامة لما تؤديه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، في مقابل تحقيق أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، وتلعب البنوك الشاملة دورا نشطا في هذا المجال باعتبارها الأقدر على متابعة هذا النشاط من خلال شبكة فروعها الواسعة.

ج. **القيام بعمليات خصم الديون** *"Factoring"* : وتعتبر من أهم أعمال الوساطة المالية التي تنصب على تقييم الجدارة الائتمانية للمستورد، حيث يقوم البنك الشامل بشراء الذمم المدينة من كمبيالات، سندات، فواتير...، من المنشآت الصناعية والتجارية والتي تتراوح مدتها ما بين 30 يوم و120 يوم، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لهذه المنشآت دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم المؤسسة المقدمة لهذه الخدمة بتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.

[1] **إضاءات**، مرجع سابق ، ص: 04

د. **تنشيط سوق المال وبرامج الخصخصة:** بقوم البنك الشامل بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعم تطورها، وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها، كما يقوم أيضا بتقييم الشركات المطروحة للبيع والخصخصة.

رابعا- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة :

تسعى البنوك الشاملة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه على أنه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الابتكاري لبنك ما عن دون الآخر وفق نمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه، تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ومن الاتجاهات الحديثة للخدمات التمويلية المبتكرة التي تأخذ بها البنوك الشاملة نذكر:

1) **صيرفة التجزئة**" *Retail Banking*": وتشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموسا من قبل العديد من البنوك، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي [1]:

أ. **البطاقات الإلكترونية:** وتمثل حافظة نقدية إلكترونية مخزنة في الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة، ومن أشكال النقود الإلكترونية نجد بطاقة الدفع، البطاقات الائتمانية، بطاقات الصرف الشهري.

ب. **تقديم القروض الشخصية:** شهدت السوق المصرفية توسعا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص، وتعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم لأغراض استهلاكية كشراء السيارات، أو الأثاث...، وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.

ج. **التمويل بالرهن العقاري:** يعد هذا النوع من الإقراض من أهم خدمات التجزئة المصرفية التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمها للأفراد بعد أن كان مقتصرا على البنوك المتخصصة، وفي نطاق ضيق من جانب البنوك التجارية التي تقدمه للشركات العقارية، وتوسعها في هذا النشاط سيزيد من إمكانية تنشيط سوق العقارات ويحقق الرواج المطلوب والدعم الكافي للفئات الخاصة من الأفراد ذوي الدخل المحدود وهو ما من شأنه أن يوفر التمويل اللازم للبنوك ذاتها.

د. **نشاط التأمين:** يعد التامين من الأنشطة غير المصرفية المبتكرة التي تنشط فيها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص كالتأمين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني في مقابل التزام شركة التامين بسداد

[1] **إضاءات**، مرجع سابق ، ص: 04

أقساط القروض في حالة وفاة المقرض، وذلك مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة

ومما سبق ذكره، فإن البنوك الشاملة تقدم تشكيلة متكاملة من الخدمات المصرفية من خلال أداء تلك الخدمات بنفسها أو من خلال الشركة القابضة المصرفية والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): وظائف البنك الشامل الحديثة

1- الودائع:	**6- الاكتتاب في الأوراق المالية:**	**9- حركة الأموال:**
- ودائع جارية.	**- أدوات الخزينة.**	**- التمويل المحلي.**
- ودائع لأجل.	**- سندات الدولة.**	**- التمويل الدولي.**
- ودائع لإخطار.	**- سندات الشركات.**	**10- خدمات الضمان:**
- ودائع توفير.	**7- خدمات الاستشارة:**	**- خطابات الضمان.**
2- التداول:	**- استشارة إدارة السيولة.**	**- الإعتمادات المستندية.**
- السوق المالية.	**- استشارة الإدارة المالية.**	**- التحصيلات المستندية.**
- النقد الأجنبي.	**- التخطيط المالي.**	**- خدمات القبول.**
- المشتقات المالية.	**- استشارة الاستثمار العقاري.**	**- ترويج المشروعات الجديدة.**
3- بيع الأوراق البنكية:	**- استشارة التجارة الخارجية.**	**11- خدمات التأمين:**
- شهادات الإيداع.	**- الاستشارات القانونية.**	**- تأمين الصادرات.**
- الأسهم و السندات.	**- الاستشارات الضريبية.**	**- تأمين المخاطر.**
4- الائتمان:	**- بحوث التسويق.**	**- تأمين الأفراد والممتلكات.**
- الائتمان الاستهلاكي.	**8- خدمات المستهلك:**	**12- التمويل المتخصص:**
- ائتمان للمؤسسات.	**- بطاقات الائتمان.**	**- تمويل شراء الأصول.**
- ائتمان للبنوك المحلية وبالخارج.	**- الشيكات السياحية.**	**- التأجير التمويلي.**
5- السمسرة:	**- إدارة أصول الأفراد.**	**- تمويل المشروعات.**
- السمسرة في سوق المال.	**- الخزائن و الأمان.**	**- المشاركة.**
- السمسرة في العملات.	**- صناديق الاستثمار.**	**- التمويل العقاري.**
- السمسرة في الأراضي والعقارات.	**- نظم المعاشات.**	**- تمويل الدفع المالي.**
- السمسرة في الذهب.		

Source Royc Smith & Ingo Walter**, Global Banking,** New York oxford university press,1997, pp 404-406

نقلا عن: عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: **65**

وبصفة عامة فإنّه يمكن القول بان الكثير من دول العالم في نهاية الأمر أصبحت تمارس العمل المصرفي الشامل بدرجات وأشكال متفاوتة سواء من خلال مؤسسة واحدة أو مؤسسات تابعة وهذا يؤكد لنا مدى إدراك دول

العالم لأهمية الدور الذي لعبه النموذج الألماني في النظام المصرفي وبالتالي الاتجاه بصورة أو بأخرى على العمل المصرفي الشامل.

المطلب الثالث: آليات ومتطلبات وضوابط التحول إلى البنوك الشاملة

تحتكم البنوك في تحولها لممارسة الصيرفة الشاملة إلى متطلبات وضوابط رشيدة تأخذ في حساباتها مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئة المصرفية التي تعمل في إطارها، وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى آليات التحول إلى البنوك الشاملة ومتطلباته والضوابط التي تحكمه، وهذا على النحو التالي: [1]

أولا – آليات التحول إلى البنوك الشاملة

يتم التحول إلى نظام البنوك الشاملة حسب منهجين رئيسيين وهما:

- **المنهج الأول:** يقوم هذا المدخل على تحويل بنك تجاري أو متخصص قائم بالفعل إلى بنك شامل, ويعتبر الأسلوب الأسرع والأفضل بشرط أن يكون هذا البنك كبير الحجم وقابل للنمو والاتساع.
- **المنهج الثاني:** يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة راغبة وقادرة ذهنيا لتكون مبتكرة ومجددة, وإرسالها إلي مصارف شاملة بالخارج للتدريب على أعمالها, مع القيام بحملات تسويقية وترويجية لتقديم البنك والتعريف به.

ويضاف إلى المنهجين السابقين منهج ثالث يجمع بين مزايا المنهجين، من خلال شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها أو دمج تدريجي لبنك معين وضم معاملاته وعملائه وتوافر الإمكانات والقدرات والخبرات الملائمة مع وجود إمكانية للنمو والاتساع والانتشار بشكل كبير، في ظل وجود إستراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق المصرفية وتحقيق التشغيل المتوازن له.

ثانيا– متطلبات وضوابط التحول إلى البنوك الشاملة:

لضمان النجاح والفعالية للبنك الشامل, فإنه يتعين توافر مجموعة متطلبات أهمها:

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم البنوك الشاملة ومختلف مزاياها.
- مراكز تدريب متقدمة مدعمة بمجموعة خبراء متخصصين في أعمال الصيرفة الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين بما يسمح للبنوك الشاملة بممارسة أنشطتها بفاعلية كاملة.
- وجود قيادات مصرفية واعية مدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة البنوك الشاملة.

وكما أشرنا سابقا فإن هذا التحول نحو إقامة البنوك الشاملة تحكمه مجموعة ضوابط كمية ونوعية, يضمن توفرها الاستمرار والانتظام والاستقرار للكيان الجديد، وهذه الضوابط هي:

- التزام العاملين بسياسات الحيطة والحذر وخصوصا في المراحل الأولى لبدء النشاط.
- ضمان رقابة محكمة على أنشطة البنك من خلال ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف.
- تحديد الوظائف والمسؤوليات بشكل دقيق, عن طريق نظام عمل وتوصيف وظائف عالي الدقة وفعال.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي, **مرجع سابق**, ص ص: 87– 91.

- الدعاية والإعلان المناسب والفعال لأنشطة البنك في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية.
- إشراف كفؤ للجمعية العمومية للبنك على مختلف السياسات والأنشطة.
- ملاءة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطات.

إستراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل.

المطلب الرابع : منافع و تكاليف البنوك الشاملة.

تسهم البنوك الشاملة من خلال وظائفها المتنوعة والمتعددة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف مدى هذا الإسهام على ما يتولد من منافع لهذه البنوك. غير أنه توجد بعض التّكاليف المترتّبة على هذا النوع من البنوك، والتي أثارت الجدل حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده. وسنقوم من خلال هذا المطلب بحصر أهم تلك المنافع والتكاليف المترتّبة عن البنوك الشاملة. وذلك على النّحو التّالي:

أولا – منافع البنوك الشاملة :

يتسم البنك الشامل بعدة منافع لعل أهمها ما يلي:

- العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفورات في التكاليف وبوجه عام الاستفادة من الأقسام الإدارية العامة لخدمة الإدارات المصرفية الأساسية؛
- التنويع القطاعي لمحفظة القروض و الاستثمارات و بالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل؛
- التنويع الجغرافي لمكونات محفظة القروض و الاستثمارات المتفاعل مع التنويع القطاعي؛
- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم؛
- تحقيق الوفرات في إدارة الاحتياطات الأولية المساندة للودائع و كذلك الاحتياطات الثانوية بسبب التنسيق القطاعي لاحتياجات السيولة داخل البنك الواحد؛
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات و المطلوبات بما فيها على سبيل المثال : إدارة الفجوة الهامش و الفارق؛
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك إلى جانب شراء السندات؛
- تلبية احتياجات الشركات التي تتمتع بالتكامل الأفقي و الراسي الذي يعبر حدود القطاع الواحد؛
- نشر الخدمات المصرفية لكافة القطاعات؛
- الاستفادة من تجارب البنوك التجارية و المتخصصة قطاعيا في مجمع واحد جديد؛
- توظيف السيولة الفائضة في المصارف التجارية في مجالات التنمية بما يحقق درجة أفضل في التوازن القطاعي؛

- يمكن للبنك الشامل إذا أرادت الدولة تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين و الحصول على، الدعم منها مقابل ذلك التخفيض وذلك دون الحاجة إلى وجود بنك قطاعي متخصص يؤدي هذه المهمة؛

بالإضافة الى مجموعة من المنافع نذكر منها:[1]

- صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لحماية المشروعات الوليدة وترويج منتجاتها؛
- فتح أسواق خارجية واختراق أسواق التصدير الدولية لما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة ؛
- تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل إشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسبيبه، والعمل على خلق إشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالمية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان ؛
- تطوير وظائف البنوك التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتامين ضد المخاطر ؛
- اكتساب القدرة الهائلة على أحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق اتاحة إمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات ؛
- توفير جسور مالية التي تربط بين البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها؛
- التوافق السريع ومع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة.

ثانيا – تكاليف البنوك الشاملة:

رغم كل المنافع يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض التكاليف والمشاكل منها[2]:

- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة للمؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة
- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة و هنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود و حسن دراسة السوق و اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب

[1] السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)** ، دار المريخ للنشر ، الرياض 2000 ، ص 492 – 495 .

[2] للمزيد انظر: **المبحث الخامس من أعمال ندوة "البنوك الشاملة**، مركز بحوث اكاديمية السادات للعلوم الإدارية 1994

- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- قد يؤدي الى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة و الانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة، وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

المطلب الخامس: خدمات البنوك الشاملة في مجال الأوراق المالية

حيث تقوم البنوك الشاملة بدور فاعل في تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق تسويق وترويج أدوات مالية متنوعة. وذلك من خلال ما يلي :[1]

- ✓ التنويع في محفظة الأوراق المالية إلى الدرجة التي يتم عندها تدنية المخاطر إلى الحد الأدنى وتعظيم الربحية، والتنويع يكون في تواريخ الاستحقاق للأوراق المالية وتعددها، وطبيعة الشركات المساهم في إنشائها وتباعدها الجغرافي.
- ✓ تسويق الأوراق المالية مقابل عمولة، وذلك بالاستناد إلى نصائح وإرشادات الوسطاء الماليين واستخدام الإمكانيات الخاصة المتمثلة في الخبرات والوحدات المتخصصة.
- ✓ تقديم النصائح والتوجيهات للشركة المصدرة حول نوعية وتشكيلة الأوراق المالية الواجب إصدارها.
- ✓ إصدار الأوراق المالية لمنشآت الأعمال، وبذلك امتد نشاط البنك الشامل إلى سوق الإصدار، ليحقق عائدا إضافيا، دون أن ينطوي ذلك على مخاطر تهدد مستقبل البنك، ودون استخدام لموارده المالية.
- ✓ القيام بتوريق (تسنيد) الديون.

والجدير بالذكر أن هذه الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة في مجال الأوراق المالية تسهم في دعم برامج الخوصصة خاصة في تلك الدول التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي استعدادا للانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق. وهو الأمر الذي الموضح في المحورين التاليين:[2]

- شراء الأسهم في الشركات قيد الخوصصة وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخوصصة والتقييم، حيث يعد البنك الشامل دراسات الجدوى حول شركات القطاع العام وتقييم أصولها وموجوداتها بحيث يمكن تحديد عدد وقيمة الأسهم التي تصدرها في إطار عملية الخوصصة.
- شراء سندات الشركات المساهمة وذلك في حالة الخوصصة فإن قانون الشركات عادة يسمح للشركات المساهمة بإصدار السندات إذ أن هيكل رأسمال الشركات وتوزيعه إلى أجزاء من حقوق الملكية والمديونية يعتمد على عوامل عديدة. ويحقق البنك الشامل من خلال مسكه للسندات التي تصدرها الشركات التنويع في محفظته الاستثمارية، والاستقرار لنسبة العائد من الاستثمار، وبالابتعاد عن مشكلات إدارة الشركة المساهمة من خلال

---

(1)أحمد مداني ، **دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر -** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة الشلف، الجزائر،2005 / 2006، ص ص: 51 – 52.

(2)صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص: 82 – 83.

الاكتفاء باستلام الفوائد الدورية، وفضلا عن شراء البنك لهذه السندات فإنه يقدم استشاراته عند إصدارها من قبل الشركة، وقد يتولى أيضا عملية إسناد عملية الإصدار، أو بالقيام بتوزيعها للمستثمرين.

ومن خلال ما سلف ذكره، تستطيع البنوك الشاملة تنشيط سوق الأوراق المالية بفضل إدارتها المحترفة لمحفظة أوراقها المالية وإحاطتها بكافة ظروف السوق المالية بفضل شبكة معلوماتها واتصالاتها الواسعة. ناهيك عن الفائدة الأخرى وهي إعادة تأهيل شركات القطاع العام وتسريع عملية خوصصتها ورفع كفاءتها، وهو الأمر الذي ينعكس على مردودية هذه الشركات بالإيجاب مما يكسبها مكانة في مسيرة دعم التنمية الاقتصادية.

كما تقوم البنوك الشاملة بدور المتعاملين الرئيسيين:

حيث يعتمد هذا النظام على قيام البنوك الشاملة بشراء الأوراق المالية في السوق الأولية وتلتزم بضمان تغطية الإصدارات الحكومية. كما تقوم بدور صانع السوق في السوق الثانوية لنفس الأوراق المالية من خلال الشراء أو البيع واتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية. ولإنجاح هذا النظام تم وضع عدة معايير في البنوك التي سيتم تسجيلها للعمل في هذا النظام منها الملاءة المالية التي تمكن من حسن تشغيل النظام، هذا بالإضافة إلى كفاءة أداء البنك الذي يرغب في مزاولة نشاط المتعامل الرئيسي ونشاطه وحجم أعماله. وهناك عدة مزايا تحققها البنوك من خلال قيامها بهذا الدور، من بينها توجيه فائض السيولة لديها في مجال استثمار آمن، وتشجيع صناديق الاستثمار على زيادة حجم استثماراتها في السندات بدلا من الاحتفاظ بنسبة كبيرة من أموالها على هيئة ودائع بما يحسِّن من مراكز الصناديق التابعة للبنوك.[1]

[1] أحمد مداني، مرجع سابق، ص: 52.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل من خلال الإطار النظري للصيرفة الشاملة و البورصات تم عرض مبحثين على النحو التالي:

- **<u>بالنسبة للمبحث الأول</u>:** تمّ عرض الإطار النّظري للصيرفة الشّاملة، من حيث النّشأة، التعريف، الخصائص، الوظائف، آليات التحول إلى نظام البنوك الشاملة، والمنافع والتّكاليف. وقد تبيّن أنّ نموذج البنوك الشاملة هو ذلك النّظام الذي يجمع بين وظائف وأنشطة البنوك التجارية والمتخصّصة وبنوك الاستثمار والأعمال. وشهد هذا النظام انتشارا واسعا في عدة دول وذلك نتيجة مساهمته في التنمية الاقتصادية وتطوير أسواق المال.
- **<u>بالنسبة للمبحث الثاني</u>:** تمّ عرض الإطار النّظري الإطار النظري للأسواق المالية، وظائفها ومكوناتها، ثمّ تمّ التّطرق إلى الإطار النظري للبورصات نشأتها، مفهومها وظائفها، وأهميتها. وفي هذا الصّدد تبين وجود بورصة متطورة ونشطة يعد مطلبا ضروريا لتحفيز الاستثمار، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى أساس ما سبق سيتم التطرق في الفصل الموالي إلى عرض واقع الصيرفة الشاملة والبورصة في الجزائر، وإمكانيات البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر.

الفصل الثاني

تمهيد :

تنتج عن التطورات المتلاحقة في كل المجلات الاقتصادية ، و الصناعية و الاجتماعية ازدياد الحاجات المالية للوحدات الانتاجية بحكم توسعها، مما ادى بالضرورة الى تطوير الاسواق المالية حيث حضيت باهتمام بالغ على جميع المستويات و ذلك نظرا لما تقدمه من دور مهم في تحقيق نمو اقتصادي امثل.

و احد الاطراف الفاعلة في النظام المالي هي الاسواق المالية فاذا كانت هذه السوق ذات اداء جيد بالنسبة لحجمها و سيولتها ، فينعكس ذلك ايجابيا على الاداء الاقتصادي ككل ، و يتم تحقيق ذلك من خلال الجمع بين المدخرين و الجهات التي تقوم باستثمار الاموال ، و بذلك احتلت الاسواق المالية مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول و لهذا وجب تطويره و كيفية تنشطه، ومن هذا المنطلق استوجب علينا التعرف على كيفية تنشيط بورصة الجزائر و قصد التعرف اكثر تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي :

- **المبحث الاول :مدى اعتماد القطاع المصرفي الجزائري على الصيرفة الشاملة**
- **المبحث الثاني: بورصة الجزائر**
- **المبحث الثالث : اهم الاستراتيجيات البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر**

المبحث الاول : مدى اعتماد القطاع المصرفي الجزائري على الصيرفة الشاملة

تعد المصارف شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، من خلال الدور الذي تلعبه في استقطاب الموارد المالية من وحدات الفائض النقدي ومن ثمة توجيهها نحو الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها الاستثمارية.

ونظرا لهذه الأهمية التي تكتسيها هذه المصارف برزت منذ عقدين من الزمن العديد من المتغيرات التي أدت إلى تنامي الاتجاه نحو الاهتمام بالمؤسسات العاملة في الحقل المصرفي، ومن أهمها زيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية، وعولمة الأعمال المالية والمصرفية، والنظام المصرفي الجزائري كغيره من الأنظمة المصرفية في دول العالم ليس بمنأى عن تلك المتغيرات خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على تحرير كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي، لذا كان لابد للممارسين والمفكرين في هذا الحقل من وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف ضمان بقاء ونمو المؤسسات المصرفية الجزائرية.

ولعل من أهم الخيارات الاستراتيجية التي يمكن تبنيها في سبيل تأهيل القطاع المصرفي وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى كل مؤسسة مصرفية ناجحة هي ما يعرف بالصيرفة الشاملة بما ان الفصل الاول تم التطرق الى الصيرفة الشاملة سنحاول تسليط الضوء في هذا الفصل عن القطاع المصرفي الجزائري و اهم استراتيجيات البنوك الجزائرية في البورصة.

المطلب الاول: الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتما سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به

النظرة الجديدة للنظام المصرفي وإصلاح عام 1990

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها، ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 حيث لوحظ أنه منذ 1994 حصلت تطورات لا بأس بها فيما يخص مجال إصلاح الجهاز المصرفي والمحافظة على قوته.

أولا: قانون القرض والنقد 10-1990:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض[1]، نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات[2]، وكانت كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما، إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إداريا وتسييريا، وكما يجب أن نشير إلى أن هذا القانون أنشئ لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة والسوق.

وكما ساعد قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية[3]، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في البنوك التجارية وظائفها التقليدية. بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[4].

وفيما يخص مسك الحسابات فقد قام مجلس النقد والقرض بإصدار لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات الحسابية التي يتعين على البنوك اعتمادها. إن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض:

◈ إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي؛

◈ عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

---

[1] قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 18 بتاريخ 1990/04/14.

2 د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

3 د. بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

4 بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، ص 08.

◈ اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي؛

◈ تم الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل؛

◈ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

◈ استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية؛

◈ أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى من لاقتصاد المشاريع؛

◈ أصبح مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعدما كانت مشتقة من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية؛

◈ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

◈ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛

◈ ترقية الاستثمار الأجنبي؛

◈ تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية؛

◈ تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

ثانيا: هيكل النظام المالي في ضوء قانون النقد والقرض:

لقد أدخل هذا القانون تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء كان الأمر يتعلق بهيكل البنك المركزي، والسلطة النقدية أو هياكل البنوك الأخرى، حيث تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالا لها في الجزائر، وكذا تم السماح بإنشاء بنوك خاصة.

1. مجلس النقد والقرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

2. بنك الجزائر: يعرف هذا القانون بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، وبذلك أصبح البنك الجزائري يعرف في تعامله مع الغير ببنك الجزائر[2]، كما يخضع هذا الأخير إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا[3]، وكما تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة وهو لا يخضع للتسجيل في السجل

1 المادة رقم 11 من قانون النقد والقرض.

2 د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص200.

3 المادة رقم 19 من قانون النقد والقرض.

التجاري ولا للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويستطيع أن يفتح فرعا له يختار بعض المراسلين، وممثلين له في جميع التراب الوطني وكما يسير بنك الجزائر من قبل جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

أ- **المحافظ ونوابه:** يعين المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات وهي قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية، وكذا في حالة العجز الصحي وكذا الخطأ الفادح، ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة لكل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب الترتيب، ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، وكما يستعين بمستشارين لا ينتمون إلى إدارة البنك.

وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي فيما يلي:

◈ اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية؛

◈ بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة؛

◈ تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى؛

◈ يقوم بدور تمثله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية الأخرى التابعة للدولة والهيئات المالية الدولية؛

◈ يمكن للحكومة أن تستشيره في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض.

ب- **وظائف بنك الجزائر:** ولقد أوكل القانون الخاص بالنقد والقرض للبنك المركزي بتأدية عدة وظائف أهمها:

- **مؤسسة إصدار:** يتولى البنك مهمة صنع الأوراق المالية والقطع النقدية، والتدخل في شبكة البنك المركزي المكونة من الوكالات والفروع الموزعة على التراب الوطني، وتصدر النقود من طرف البنك المركزي والتي تعتبر عليه وفق آلية يتم بموجبها استلام إحدى عناصر الأصول، والأصول تشمل ما يلي:

✵ ذهب وعملات أجنبية حرة التداول؛

✵ سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية؛

✵ مستندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو محسومة أو مرهونة.

- **تسيير احتياطات الصرف:** وتكمن هذه المهمة في القيام بضمان المحافظة على الذهب واستغلال المداخل من العملة الصعبة؛

- **المساهمة في وضع سياسة نقدية:** يقوم البنك بدورين هما جمع وتحليل الإحصائيات النقدية والمالية لتحديد ومراقبة مدى فعالية وتطبيق السياسة النقدية، ويقدم توجيهات فيما يخص وضع الوسائل الميدانية الكفيلة بتحقيق الأهداف؛

– **مصرف الخزينة:** يملك البنك المركزي الحساب الجاري للخزينة ويتولى القيام لصالح الدولة بعدة عمليات مصرفية، وأعطي الحق للبنك المركزي بمنح القروض للخزينة.

– **دوره في مواجهة البنوك:** يقوم البنك المركزي بدورين رئيسيين هما: يعتبر بنك البنوك، وله سلطة الوصاية للنظام المصرفي، يقوم بفرض مراقبة القواعد الوقائية، وذلك من أجل ضمان الحماية والأمن للنظام المصرفي؛

– **تسيير أسعار الصرف:** مهمته تتمثل في التحديد اليومي لأسعار الصرف بالنسبة للدينار وهو بذلك ينظم سوق العملة والصرف.

ج- علاقة البنك المركزي بالبنوك:

تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك في ظل قواعد قانون النقد والقرض وفق مبدأين تقليدين أساسيين هما[1] ، البنك المركزي هو بنك البنوك وهو ملجأ للإقراض وتستمد الخاصية الأولى من خلال تحكمها في تطورات السيولة، أما الخاصية الثانية تستمد من كونها معهد للإصدار، وتتحكم أيضا في إعادة تمويل البنوك.

د- علاقة البنك المركزي بالخزينة:

إن قانون النقد والقرض أدخل نمطا جديدا على تنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومع تبادل أهداف السياسة الاقتصادية ونمط تنظيم الاقتصاد وتناقص أعباء ومهام الخزينة فإن تحديد هذه العلاقة بشكل دقيق. وتعد أبعاد الخزينة من مركز نظام التمويل، وإعادة البنك المركزي يشكل بذلك قمة النظام النقدي، وتشير المادة 78 من قانون النقد والقرض إلى أن الخزينة يمكن أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي من خلال سنة مالية معينة. ويمكن أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليجري عمليات مثل بيع وشراء سندات عامة تستحق في أقل من 6 أشهر. كما يمكن للبنك المركزي أن يبق لدى مركز الصكوك البريدية أي مبلغ يراه ضروريا لتسوية حاجاته المتوقعة كما يجوز للخزينة استعمال هذه الأموال على أن تكون جاهزة.

هـ- تسيير السوق النقدية:

يمكن الإدخال إلى السوق النقدية لكل من المؤسسات المالية والبنوك وأي مؤسسة أخرى يسمح لها صراحة مجلس النقد والقرض ولا يمكن للمؤسسات الأخرى الدخول إلى هذا السوق وإجراء المعاملات فيها إلا بعد حصولها على قرار صريح من مجلس النقد والقرض. وعندما تتدخل فلا يمكنها إلا أن تكون مقرضة للأموال فقط، كما يقوم البنك المركزي بدور المنظم والمسير للسوق النقدية، ويتدخل في هذا السوق، بصفة عامة عندما يفوق طلب بعض المتدخلين على النقود المركزية العرض الذي يقترحه المتدخلين الآخرين من هذه النقود، ويستطيع أن يتحكم في هذا

1 د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص212-213.

السوق عندما تكون فيه قلة في عرض النقود، حيث يسمح له ذلك بتوجيه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسبا، وذلك باستعمال الثقل الذي يمثله تدخله في مثل هذه الحالات.

ويتم تنسيق العمليات في السوق النقدية بين المتدخلين العارضين والمتدخلين الطالبين للأموال بواسطة سماسرة أو وسطاء، ويلعب دور الوسيط أو السمسار في الجزائر بصفة مؤقتة البنك المركزي ويتقاضى مقابل ذلك عمولات على حساب المقترضين.

كما يؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين الوظيفة الأولى تتمثل في مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة الثانية هي السلطة النقدية في البلاد، ويتكون مجلس النقد والقرض من: المحافظ رئيسا، نواب المحافظ كأعضاء، ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة وكما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذ اقتضت الضرورة، وكما يمكنه أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي شخص إن رأى ذلك ضروريا. كما يتمتع المجلس بصلاحيات واسعة خاصة بإدارة شؤون البنك المركزي في حدود المنصوص عليها في التشريع ومن بين صلاحياته ما يلي:

- باعتباره جزء من التنظيم الداخلي للبنك فهو يسهر بالدرجة الأولى على مصالحه ويحدد سياسته ويتداول في تنظيمه[1]؛
- يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي ويسلم رواتبهم وغيرها؛
- يصدر الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي؛
- يقرر ويحدد الشروط التي يضعها له البنك المركزي في حساباته ويوقفها؛
- يقوم بتوزيع مختلف الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها؛
- يصادق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية؛
- يحدد ميزانية البنك المركزي كل سنة من خلال السنة المالية ويدخل تعديلات عليها؛
- للمجلس السلطة في شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة؛
- يقوم بإجراء المداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ[2]؛
- يقوم بتنظيم إصدار النقود، وتحديد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية، وتسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن؛

1 د. لعشب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 54.

2 د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 201.

◈ ينظم سوق الصرف ومراقبته.

3. صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية

يمارس مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية ما يلي:

◈ تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية، وحجم القرض؛

◈ يحدد معايير وشروط عمليات البنك المركزي المتعلقة بعملية الخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة؛

◈ وضع شروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة؛

◈ مراقبة الصرف وتنظيم سوقه؛

◈ النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، وزيادة على مهل تسليم الحسابات والبيانات.

ثالثا: البنوك والمؤسسات المالية من وجهة نظر 90-10:

لقد أعطى قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى الشروط والمقاييس التي تحدد طبيعة النشاط والأهداف المتخذة لها؛

1. البنوك التجارية: في المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون. ومن بين العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية هي[1]:

❖ جمع الودائع من الجمهور؛

❖ منح القروض؛

❖ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها؛

2. المؤسسات المالية: يعرف قانون النقد والقرض من المادة 115 المؤسسات المالية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور في المادة 111، ومن هنا يعني أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية. وتقوم بعملية القرض، مستعملة في ذلك رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.

1 د. طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص 202.

3. البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: حسب قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر وتخضع لقواعد القانون الجزائري، كما يشترط عند كل افتتاح الحصول على ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد ذلك في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب على هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن يكون رأس مالها يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية[1]، وهو محدد من طرف النظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية أو إقامة فرع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية تحت شروط نذكر منها[2]:

- ❖ تحديد برنامج النشاط؛
- ❖ الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة؛
- ❖ القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض

أصبحت الجزائر منذ التسعينات تنتهج سياسة التحرير الاقتصادي والمالي، وإجراء الإصلاحات على الجهاز المصرفي، وبذلك وضعت عدد من البرامج الاقتصادية المختلفة في إطار استرجاع الدولة استراتيجيتها الشاملة، وعملت على إجراء إصلاحات كبيرة وعميقة على مستوى المنظومة المصرفية وأهم التعديلات التي جاءت بأمر رقم 03-11 الصادر في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض[3]، التي عرفها هذا القانون خاصة بعد الأزمات العديدة التي عرفتها بعض البنوك الخاصة منها بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وهذا حسب القوانين والتشريعات الخاصة[4]، بتنظيم العمل المصرفي، إضافة إلى ذلك إخضاع الجهاز المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية الدولية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات وكان من

وراء ذلك تحقيق الأهداف التالية:

1 أنظر النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04 المتعلق **برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**.

2 د. طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص 203.

3 أمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، العدد 52 الصادرة في 2003/08/27.

4 تعديلات قانون النقد والقرض في أوت 2003 الخاصة في المواد: 65- 70- 76- 77- 89- 90- 97- 98- 112- 113...الخ.

أولا: الممارسة المثلى لصلاحيات بنك الجزائر:

ويكون ذلك عن طريق:

1. الفصل بين مهام مجلس النقد والقرض ومهام مجلس إدارة بنك لجزائر؛
2. تكثيف صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
3. تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وحرصها على دورها في مراقبة أنشطة البنوك المختلفة.

ثانيا: تثبيت الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي:

ويتم ذلك عن طريق:

1. إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي؛
2. إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية الخاصة بتسيير بنك الجزائر؛
3. التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي.

ثالثا: إيجاد أحسن الطرق لحماية البنوك ومدخرات الأفراد:

ويتم ذلك عن طريق:

1. توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر؛
2. تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بترخيص البنوك ومسيريها، ووضع العقوبات الجزائية على المخالفين لقواعد العمل المصرفي؛
3. إنشاء صندوق التأمين على الودائع؛

رغم التعديلات والتطورات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال ضعيفا مقارنة بدول المغرب العربي سواء من حيث نوعية الخدمات أو من حيث الكيفية، ففي تونس مثلا أكثر من 40 بنك من بينها 10 بنوك، 100% أجنبية، ورغم وجود البنوك الأجنبية التي أقيمت في الجزائر تبقى محدودة ومتواضعة في مجال عملها محصورة في عدم الصفقات التجارية فقط وكذا القيام بالعمليات في الخارج

المطلب الثاني : هيكل القطاع المصرفي الجزائري و اهم المؤشرات

هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال المالي للجزائر لحق بمنظومتها المصرفية عدة إصلاحات فيما يتعلق بالنظام الهيكلي لها، حيث ظهرت مصارف مختلفة ذات أهمية للاقتصاد الوطني وكانت متعددة الخدمات.

شكل رقم (02) هيكل القطاع المصرفي الجزائري

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Banque d'Algérie banque et établissement financières a partir de d internent http//www.bank-of-algeria.com. htm consulte le . 05/06/2015

أولا: الخزينة العمومية:

تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، وقد أسندت إليها بعض الصلاحيات المهمة، خاصة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيز القطاع الفلاحي، والذي لم يستفد من مبالغ مهمة إلا من طرف الهيئات البنكية الموجودة الواجب توفيرها لنشاطها وتم فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962 [1].

ثانيا: البنك المركزي الجزائري:

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وأنشئ هذا الأخير بالقانون رقم 144/62 الصادر في 13 ديسمبر 1962 في هيئة إصدار، ويعتبر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلال مالي، وكان يقدر رأسماله حوالي 40 مليون فرنك مملوك بالكامل للدولة2، ويرأس إدارة البنك محافظ معين بمرسوم رئاسي وباقتراح من وزير الاقتصاد3، ويساعده في ذلك مدير عام معين أيضا بمرسوم رئاسي، وباقتراح من المحافظ موافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية4، بالإضافة من عشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين، ويتم تعيينهم كذلك بمرسوم رئاسي لثلاث سنوات حيث يمارس البنك المركزي وظائفه التقليدية المتمثلة في إصدار النقود القانونية، وتوجيه ومراقبة القروض إلى الاقتصاد خصوصا عن طريق إعادة الخصم بالإضافة إلى تسيير احتياطات الصرف، كما كلف بمنح القروض المباشرة في شكل تسبيقات وهذا بصفة استثنائية وانتقالية 64/3 للقطاع الفلاحي5. حيث أن البنك المركزي له الحق الكامل في الإصدار النقدي والإشراف على بعض البنوك بصفته بنك البنوك أو لا يقوم بأي عملية مع الآخرين الخواص إلا في حالة الضرورة التي تقتضيها المصلحة، وأوكلت له بعض المهام والمتمثلة في احتكار وظيفة الإصدار؛ الرقابة على البنوك والائتمان؛ إعادة خصم السندات والأوراق التجارية بهدف زيادة السيولة؛ ولم يتمتع البنك المركزي بهذه المهام لفترة طويلة، إلا بموجب قانون المالية 1965، الذي أعطى له الصلاحية الكاملة لخدمة الخزينة العامة بمنحها تسبيقات، مما أدى إلى بروز اختلافات نقدية تركت آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. و من ناحية التنظيم القانوني والإداري للبنك المركزي الجزائري كانت له شخصية معنوية و استقلال مالي، وحدد مقره بالجزائر العاصمة، وله علاقات مع المؤسسات الأخرى وسمي ببنك البنوك، وخول القانون له فتح فروعا له عبر كافة أرجاء البلاد

---

1 كريمة حبيب ، المحور الثاني ، **القوانين البنكية التي عاصرها الجهاز المصرفي الجزائري** ، محاضرة مقدمة في مقياس القانون البنكي الجزائري، محاضرات غير منشورة ، لمستوى سنة اولى ماستر بنوك ، جامعة الوادي ، للسنة الدراسية 2014/2013

2 د. شاكر القز ويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000ص 57.

3 المادة رقم 9 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

4 المادة رقم 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

5 Banque d'Algérie, présentation de la banque d'Algérie, apartir du site d'internet :
algeria . dz / present.htl.consulté le : 04/05/2015.–www. Bank –of

حسب ما تستدعيه الحاجة، ونرى من خلال ذلك أن التنظيم القانوني للبنك المركزي يتمتع بسلطات واسعة داخل الوطن وكما أسندت له مهمة إصدار العملة الوطنية الجزائرية إلى البنك المركزي الجزائري1.

لقد أهملت إصلاحات 1971 الوظائف الأساسية المتعارف عليها للبنك المركزي وأعطته دورا ثانويا، فأصبح وسيلة لتنفيذ مقررات وزارة المالية، وهذا ما يبرر أنه لم يعتمد على معايير الربحية والفعالية في توجيه القروض أو الرقابة على تداولها، كذلك على عدم الاعتماد على فعالية معدلات الفائدة بسبب التحديد الإداري لها، مما أثر على الادخار و رفع الاكتناز2.

ثالثا: الصندوق الجزائري للتنمية:

أنشئ هذا البنك في 7 ماي 1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال ثم طرأ تغيير على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك البنك الجزائري للتنمية وفقا للمرسوم 71/76 المؤرخ في 1971/06/30 ووضع تحت وصاية وزارة المالية. وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وهي تغطي جميع نشاطات الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم والسياحة والنقل والتجارة والتوزيع، والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنتاج، وكما أنشئ البنك بقصد منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، فهو بنك تنمية متخصص بتمويل وتكوين وتجديد رأس المال الثابت.

وقد تم تغيير اسمه من صندوق إلى بنك عام 1971، كما أن موارد البنك غداة تأسيسه تكونت من3:

رأسماله كان يقدر بـ 100 مليون دينار؛

تركت صندوق التجهيز الذي أسسته سلطات الاحتلال ما مقداره مليار دينار؛

الافتراضات من الداخل والخارج؛

تضع الأموال تحت تصرف الخزينة.

وفي عام 1972 أصبح البنك مسؤولا عن إعداد خطط تمويل المشاريع الإنتاجية المقررة في الخطة الاقتصادية الوطنية، ودراسة ومتابعة الهياكل المالية للشركات تبعا لمتغيرات نموها والأهداف المسطرة لها في نطاق المساهمة الفعالة في عمليات الاقتراض الخارجي.

---

1 علي بطاهر، **الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض** (10/90)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994، ص58.

2 مصدفة .ع، **دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص النقود والبنوك و المالية، جامعة تلمسان، 2003، ص 98.

3 د. شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

وفي عام 1975 بدأ البنك بالمساهمة في فعاليات التنمية على النطاق الجهوي الذي تقرر بالمخطط الرباعي 1974-1977 وساهم في انبثاق وتمويل المنشآت البلدية والمحلية للإنتاج أو التنفيذ أو السياحة كما أن مدة القرض الذي يمنحها البنك من 10 إلى 20 عاما ويمكن تمديدها إلى 4 سنوات أخرى.

رابعا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 164/227 ويتكون الصندوق من نوعين، من الفروع متصلة بالمقر الرئيسي في العاصمة 89 فرعا أو وكالة، ومكاتب بريد تقوم بجمع المدخرات لحساب الصندوق، ويدار الصندوق من قبل مجلس الإدارة أو له مدير عام ومراقب عام وهو عضو الاتحاد الدولي لصناديق التوفير، ويدير الصندوق ثلاثة أنواع من الموارد، (أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، وأموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات) وتأتيه الموارد من القطاع الخاص والعام، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، الجماعات المحلية، وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، كما بإمكان الصندوق القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وتم تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن، وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له، وقد زاد من ادخار العائلات2.وفي إطار سياسة تشجيع المهاجرين الجزائريين على العودة للوطن يقوم الصندوق بتسهيل فتح حساب للمهاجر بقصد تمكينه من الحصول على مسكن يستقر فيه في الجزائر.

كما يقوم الصندوق باستخدام الودائع في ثلاثة مجالات هي3:

تمويل الإسكان، إما بتولي مسؤولية البناء أو تمويل إنشاء العمارات السكنية ذات الإيجار المنخفض أو اقتراض الهيئات المحلية من أجل البناء، أو اقتراض التعاونيات أو الأفراد للبناء، أو خصم الأوراق متوسطة الأجل للبناء، كما يمنح الصندوق القروض بقصد توسيع أو تحديث دار السكن ومنذ عام 1982 بدأ الصندوق يقرض أصحاب المهن بقصد بناء أو اقتناء أو توسيع محلات عملهم.

إقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ أعمال البنى الأساسية أو الهياكل الارتكازية؛

أما في المجال الثالث: فهو في حالة وجود فائض لدى الصندوق، يقوم باقتناء سندات التجهيز العمومي التي تصدرها الخزينة.

1 المرجع السابق، ص 66.

2 د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3 د. شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 67.

خامسا: البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في1:

بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966؛

بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967؛

بنك باريس الوطني في جانفي 1968؛

البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا؛

بنك باريس والبلاد المنخفضة (هولندا) في جوان 1968

مكتب معسكر للخصم2.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب3.

و كانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي4:

تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتمادات المستدينة؛

منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982، (حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية)؛

منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص؛

تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية؛

تمويل الجماعات المحلية؛

تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية؛

تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

---

1 . محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

2 . طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 188.

3 لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 15.

Revue historique documentation CPAopat, P 41. 4

استقبال الودائع من الزبائن عن طريق الحساب وغيره، تحت الطلب أو لأجل إصدار سندات الخزينة...الخ

تسديد أو استقبال كل المدفوعات النقدية بواسطة الشيك، التحويل تحت التصرف وغيرها من العمليات البنكية؛

استقبال الودائع في شكل سندات؛

إنشاء وتسيير المخازن العمومية.

سادسا: القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/336، الموافق لـ 11967/05/14، برأس مال يقدر بـ 15 مليون دينار، ويعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية، وتقع تحت وصاية وزارة المالية، ونشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، وهو عبارة عن إدماج البنوك التالية:

البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران؛

البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري؛

البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة؛

البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة؛

البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة؛

إضافة إلى تلك البنوك أدمجت ثلاثة بنوك أجنبية وذلك ابتداء من 1967:

شركة مرسيليا للإقراض 1968؛

التعاونية الفرنسية للإقراض والبنوك في 1972؛

البنك المختلط الجزائري المصرفي.

كما يتواجد مقر هذا البنك في الجزائر العاصمة ويضم 121 وكالة مؤطرة من طرف 15 مجموعة يشتغل بها حوالي 4515 موظف موزعين على مختلف النشاطات.

1-أهداف القرض الشعبي الجزائري:

يمكن أن نلخص أهداف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي2:

تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة؛

◈ التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق؛

◈ التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛

◈ تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية؛

1 انظر قانون رقم 66-366 الصادر في 1966/12/29 **الصادر في الجريدة الرسمية**.

◈ التحكم في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية؛

◈ عملية وضع وتقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

2- وظائف القرض الشعبي الجزائري:

إضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري هناك وظائف أخرى يقوم بها[1]:

◈ تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد، التعاونيات الفلاحية في ميادين الإنتاج والتوزيع والمتاجرة وعموما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه؛

◈ تقديم القروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية، وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية؛

◈ يقوم بعملية البناء والتشييد من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل، كما يقوم بتمويل مختلف المؤسسات الخاصة بالخدمات؛

◈ استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة، (حسابات جارية، حسابات الرصيد، سندات الصندوق، دفاتر الادخار...الخ).

سابعا: البنك الخارجي الجزائري:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967[2]، وهو مؤسسة وطنية ذات صبغة تجارية، وبإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية وقد تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري بعدة اندماجات للبنوك وهي[3]:

◈ بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967 الذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية؛

◈ الشركة العامة؛

◈ بنك البحر الأبيض المتوسط؛

◈ بنك تسليف الشمال؛

◈ البنك الصناعي للجزائر؛

1 . شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2 أنظر قانون 67-204، **والمتعلق بإنشاء البنك الخارجي الجزائري** الصادر في 1967/10/01.

3 . طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 190.

◈ بنك باركليز الفرنسي.

وقد بلغ رأس ماله سنة 1967 حوالي 20 مليون دينار[1]، ويعتبر تأسيسه المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، ويقوم البنك الخارجي بكل الوظائف التقليدية التي يقوم بها بنوك الودائع، من منح القروض، بالإضافة إلى تخصصه في تمويل العمليات الخارجية بالتجارة الخارجية، ويقوم بربط وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى، ويمارس البنك مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، ويقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

كما في هذا البنك قسمان، واحد للائتمان والثاني للعمليات الأجنبية وتضمن تمويل التجهيز، بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين. كما يتلقى هذا البنك ودائع الأفراد، والمؤسسات ثم يقوم بعملية التمويل الداخلي والخارجي حيث كان له دور كبير في تمويل قطاعات المحروقات وخاصة حقول حاسي مسعود، وحاسي الرمل وكذا أنابيب النفط والغاز ومصانع الإسمنت بالشلف والحجار، أما مساهمته في المجال الخارجي فكانت عن طريق تمويل الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، وتوفير المتعلقة بالمؤسسات الخارجية من خلال منح الاعتمادات للاستيراد وتسهيل عمليات التصدير، وتعتبر أحسن ممثل للمؤسسة الوطنية في الخارج.

كما أن المقر الرئيسي متواجد في العاصمة له 47 فرعا، ويبلغ رأسمال البنك الخارجي حاليا مليار دينار أما ميزانيته العمومية فقد بلغت حوالي 50 مليار في نهاية 1985.

و كانت وظائف البنك الخارجي الجزائري تتمثل فيما يلي:

◈ تمويل القطاع العمومي والخاص والقيام بكل العمليات البنكية في إطار قانون وقواعد البنوك؛

◈ تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية على أساس توازن الفوائد؛

◈ تمويل ومراقبة التدفقات المالية للتجارة الخارجية؛

◈ تضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مركز للمعلومات الخاص بالتجارة الخارجية؛

◈ توفير الادخار الوطني.

ثامنا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 1982/03/13[2]، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري[3]، وكلف بتمويل

1 . شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2 . محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 134.

3 طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 190.

هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة[1]، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت) منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية؛

- مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها؛.
- تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع[2]؛
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛
- تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

تاسعا: بنك التنمية المحلية

أنشئ بمقتضى المرسوم رقم 85/65 في 1985/04/30[3]، وهو أحدث البنوك في الجزائر وانبثق عن القرض الشعبي الجزائري، ويقدر رأسماله حوالي نصف مليار دينار، وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات[4].ويقوم هذا الأخير بكل العمليات لبنوك الودائع حيث يقوم بتمويل الاستثمارات المتمثلة أساسا في المقاولات العمومية ويساهم في تجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية ويقوم بجميع عمليات البنوك كالقرض والصرف والخزينة التي لها علاقة بنشاطه لتسيير موجوداته المالية واستخدامها. ويخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، وقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة، تمويل عمليات الاستيراد والتصدير إضافة إلى خدمات القطاع الخاص، ، ويمكن القول أن التكييفات التي تدخل في حين لآخر على هذا النظام، هي دليل على عدم الاستقرار للنظام، ولذلك يتطلب إدخال إصلاحات عميقة يعيد بها النظام هويته البنكية، ولعل إعطاء بعض الأرقام يبين لنا أهمية القروض الاقتصادية التي منحها الجهاز المصرفي على رأسه البنك المركزي.

1. شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 62.
2 محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 134.
3 أنظر قانون رقم 85-85 الصادر في 04/30/ 1985.
4 . طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص191.

الجدول رقم 03 يوضح نشاط الوسطاء في بورصة الجزائر(حجم التداول) لسنة 2014

الوسطاء في عمليات البورصة	التداول بيع لغير الزبائن	بيع لزبائن	الشراء من غير الزبائن	الشراء من الزبائن
BDL	–	–	–	–
BNA	–	832	–	1956
CBA	–	1250	–	60
BEA	–	–	–	–
BADR	–	923	–	1000
CNAP	–	70	–	–
بي ان بي بارينا	–	–	–	50

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد بموقع بورصة الجزائر http://www.sgbv.dz

مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

سيتم تقديم جداول و اشكال توضح اهم مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

1- هيكل الودائع

جدول رقم 04 هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2012-2014 دينار جزائري

البيان	ديسمبر 2012	%	ديسمبر 2013	%	مارس 2014	%
*ودائع تحت الطلب	751653	%33.6	849040	%33	875271	%33.1
*ودائع لدى البنوك	642168	%85.4	718905	%84.7	744395	%85
*وادئع لدى الخزينة	8843	%1.2	12945	%1.5	10350	%1.2
*ودائع إلى حساب البريد الجاري	100642	%13.4	117190	%13.8	120526	%13.8
ودائع لأجل	1485190	%66.4	1724043	%67	176522	%66.9
*ودائع بالدينار	1316433	%88.6	1553246	%90.1	1594161	%90,3
أخرى	168757	%11.4	170797	%9.1	171063	%9.7

من الجدول رقم (04) يتضح الآتي :

(1) تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 33% و 33.6% خلال الفترة من ديسمبر 2012 إلى مارس 2014م .أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 66.4% و 67% خلال نفس الفترة . وتشير النتائج المحققة إلى أن الودائع الآجلة تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري ، وهذا يشكل جانباً ايجابياً ، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الأجل .إذ أن الودائع تحت الطلب والتي تتسم بعدم الاستقرار تشكل نسباً ضعيفة كما هو مشار إليه في التحليل

(2) عند النظر إلى هيكل الودائع تحت الطلب ،يلاحظ تركزها لدى البنوك بنسبة 85% تقريبا في المتوسط خلال الفترة المشار إليها ،بينما تأتى ودائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة 13.6% في المتوسط ، أما الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى الخزينة فتشكل نسبة ضعيفة جداً (1.3%).

(3) عند تحليل الودائع لأجل ،يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 89.6% ،بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 10.1% خلال نفس الفترة . وهذا يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع

المصارف الجزائرية في العملة الوطنية وهى الدينار الجزائري . والإشكال رقم (03) و(04) و(05) تبين هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012- 2014م ، ومكونات الودائع تحت الطلب والودائع لأجل .

شكل رقم (03)
هيكل ودائع الجهاز المصرفى الجزائرى
خلال الفترة 2012-2014م

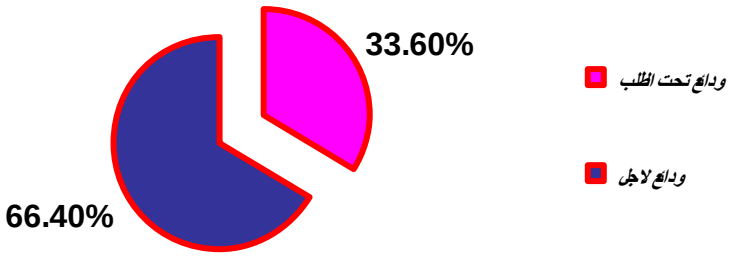

شكل رقم (04)
هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2012-2014م

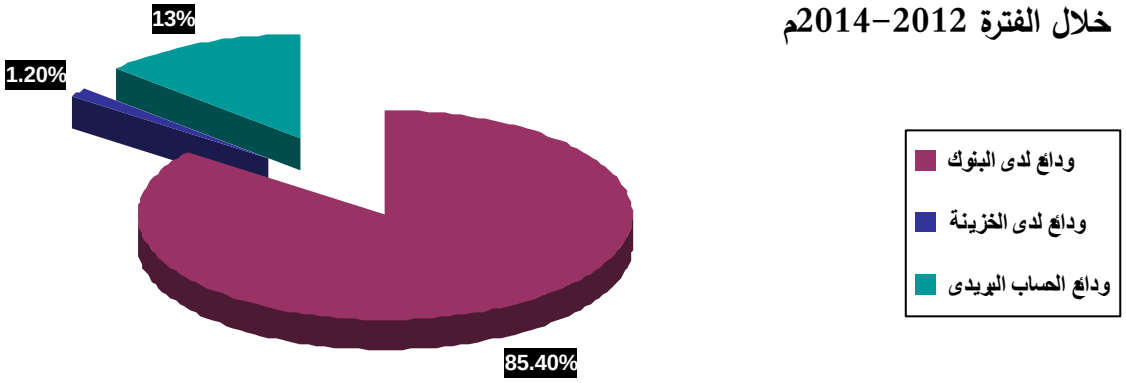

شكل رقم (05) هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2012-2014م

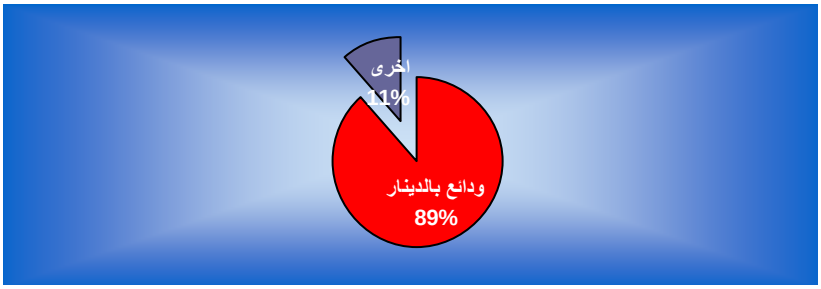

2- هيكل القروض جدول رقم (05)

هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2011-2014م

دينار جزائري

البيان	ديسمبر 2011	%	ديسمبر 2012	%	ديسمبر 2013	%	مارس 2014	%
قروض قصيرة الأجل	513315	%47.6	627908	%49.6	773568	%56	771671	%55.2
*قروض متوسطة و طويلة الأجل	565133	%52.4	638819	%50.4	606598	%44	626912	%44.8
المجموع	1078448	%100	1266799	%100	1380166	%100	1389858	%100

من الجدول رقم(05) يتبين ما يلي :

1- سجلت نسبة القروض قصيرة الأجل اتجاها تصاعديا خلال الفترة من ديسمبر 2011 إلى ديسمبر 2013م. أما القروض متوسطة وطويلة الأجل فيلاحظ أنها تسير في اتجاه تنازلي .

2- اعتماداً على التحليل الوارد في الجدول رقم (04) يفترض أن يكون اتجاه القروض أكثر إلى الأجل المتوسط والطويل .نظراً لان الودائع لأجل تشكل نسبة عالية .إلا انه يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي ،على اعتبار أن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة . والشكل رقم (06)يبين هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2014م

شكل رقم (06)

هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2011 -2014م

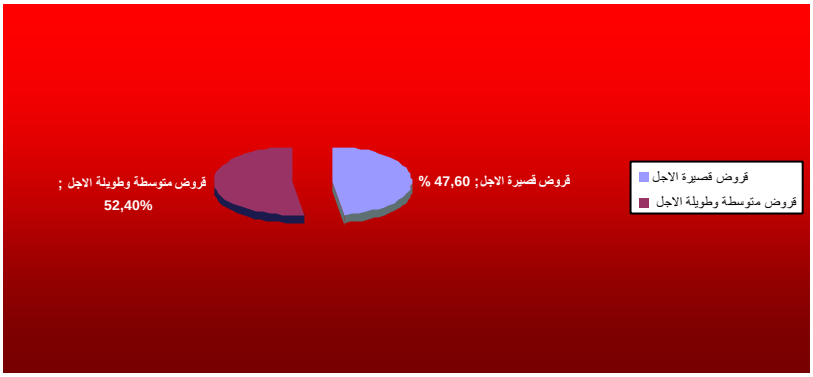

المطلب الثالث: اهم الانشطة المصرفية الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

يعتبر تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل بالنسبة للبنوك الجزائرية مدخلا أساسيا في إصلاح المنظومة البنكية، وشرطا هاما في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وتضمن قانون النقد والقرض مفهوم "البنك الشامل" الذي ألغى مبدأ التخصص الوظيفي، وأعطى للبنوك دفعا جديدا نحو التنويع في الأنشطة المصرفية، غير أن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك أثبت استمرارها في إتباع نفس السياسات والتوجهات السابقة وهو ما حال دون تطورها ومواكبتها لمفهوم الصيرفة الشاملة.

وفق هذا السياق سنحاول التركيز على عدة عناصر أساسية تمثل أهم سمات العمل المصرفي الشامل ومدى استيفاء المصارف الجزائرية لهذا المفهوم وإمكانية تطوره، ونقدم بعض المتطلبات لتأهيل المصارف الجزائرية بغية اعطاء اهم الانشطة المصرفية الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

1. مدى تحول المصارف الجزائرية إلى العمل المصرفي الشامل :

1.1. نشاط التأجير التمويلي: أعتمد نشاط التمويل التأجيري في الجزائر بمقتضى الأمر رقم **96-09** المؤرخ في**10جانفي1996**، الأمر الذي سمح بتوفير إطار قانوني لممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات والعقارات، ليكرس التطبيق الميداني لمواد قانون النقد والقرض **90-10** الصادر سنة **1990** (المادتين **116،112**)، وعرفه المشرع الجزائري على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة، تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة، ويمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات حديثة النشأة، وتعد "شركة سلام" "**SALEM** أول شركة تأجير أنشأت سنة**1997** بمقتضى الأمر **96-09** المؤرخ في **1996/10/10** الخاص بالاعتماد الإيجاري، ويقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 200 مليون دينار جزائري مقسم إلى 2000 سهم اسمي بقيمة 100.000 د.ج للسهم، مقسم بين " **CNMA BANQUE** " بـ90% و**الشركة القابضة الميكانيكية** بـ10% التي انسحبت في 1999/12/19 وبقيت **CNMA BANQUE** المساهمة الوحيدة في شركة سلام.

إضافة إلى شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون"**Arab Leasing Corporation (ALC)**" التي اعتمدت من طرف بنك الجزائر في **ديسمبر 2001** برأسمال اجتماعي يقدر بـ758.000.000 د.ج موزع على سبعة مساهمين هم بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار 25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%، ديجيمكس09%، الجيمتكو 4.999%، رحمون إسماعيل 0.001%[1] ، واستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية وحاجياته الاقتصادية بادر بنك البركة الجزائري سنة 2006 إلى

1 عاشور كتوش، عبد الغني حريري ،"**التمويل بالائتمان الإيجاري**-دراسة حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية- جامعة بسكرة-الجزائر، يومي22،23 نوفمبر2006، ص:13.

إجراء مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة والاستثمار والتي تعد شركة مساهمة كويتية تأسست سنة 1999 كشركة استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة والاستثمار والخدمات الاستشارية الإدارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لتأسيس "شركة للإجارة المالية" (ليزينغ) تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع أن لا يقل رأسمال هذا النوع من الشركات عن **2,5** مليار دينار أي حوالي **30** مليون دولار وفق القانون الجزائري، وتقوم شركة الإجارة بعمليات تمويل تخص استئجار الأملاك المنقولة والعقاري، كما تقوم أيضا بشراء عقارات بهدف تأجيرها للعملاء مقابل سعر إيجار لمدة يتفق عليها الطرفان وينتهي العقد بنقل الملكية من الشركة إلى المستفيد منها مقابل تسديد القيمة المتبقية من أقساط الإيجار.

3.1. نشاط التوريق المصرفي: يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم **06-05** سنة **2006**[1] لتوريق القروض الرهنية، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين:

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ووفق القانون رقم **06-05** سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي رقم**23 ماي1993** المتعلق ببورصة القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض[2] كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن[3].

4.1. القروض الشخصية: عرفت السوق الجزائرية انتعاشا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية حيث كشف المدير العام للمجوعة المالية سيتيلام الجزائر لويك لوبيشو بأن قيمة القروض المخصصة للاستهلاك وصلت حاليا إلى **70**

---

1 لمزيد من الإطلاع راجع: **الجريدة الرسمية، العدد15**، قانون رقم 06-05 المؤرخ في 21محرم 1427 الموافق لـ20فبراير2006 المتضمن توريق القروض الرهنية.

2 ع. بوكروح، البنوك العمومية والخاصة ستنطلق في **منح قروض السكن**، يومية الشروق، الصادرة بتاريخ 2006/06/1، عدد1701، ص:02 لمزيد من الإطلاع راجع الموقع: www.echoroukonline.com

3 م. بوزامة، تسهيلات **للحصول على قرض عقاري، يومية الخبر**، الصادرة بتاريخ 2006/05/2، عدد4692، ص:06.
لمزيد من الاطلاع راجع الموقع: www. Elkhabar. com

مليار دينار أي **70** مليون أورو، بينما تقدر عائدات الأسر بأكثر من **3000** مليار دينار حسب جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي فإن النسبة الحالية للقروض مقابل العائدات تصل **2%** بينما تتجاوز في الاقتصاديات الصناعية **10** إلى **20%**، وأشار بهذا الشأن إلى أن قروض العقار تمتد لـ15سنة تقدر في حدود **5%** بينما قروض الاستهلاك والقروض المصغرة تصل إلى **30** و**40%**،[1] ومن المتوقع طرح البنك خدمات جديدة كـ"القرض الشخصي" الذي يقدم للزبون للاستخدام مباشرة وهو مغاير للقروض المقدمة حاليا.

5.1. الصيرفة الإلكترونية: في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم ثماني بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، عام 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم "**SATIM société algérienne d'automatisation des transactions**" الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة **SATIM** عن طريق شبكة اتصال **X25 – DZ PAC** التي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة **SATIM** على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، وتأمين تبادل التدفقات المالية، كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة، وفي عام 1997 قامت شركة **SATIM** بإعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك الجزائرية تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة.

أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء، ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة، الأمر الذي يحول دون استعملها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائر على أكثر من **80 %** من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة.

وبهدف عصرنة أنظمة الدفع في المصارف الجزائرية والمؤسسات المالية، بادر بنك الجزائر إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية الضخمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي،

1 ح. صواليلي، **سوق القروض الاستهلاكية في الجزائر** تقدر بـ70 مليار دينار، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2007/11/6 عدد5161، ص:05.

وبين البنوك والسوق المالي بطريقة سهلة وفعالة، ومن هذه الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنة البنوك الجزائرية نذكر:

أ- **نظام المقاصة الإلكترونية:** ويعرف أيضا بـ "**نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة**" والذي حدد بمقتضى النظام رقم **05-06** الصادر في **15ديسمبر 2005** نظام المقاصة مابين البنوك و يهدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد" **Télétraitement**" مابين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، ويتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك، والسندات، والتحويلات، والاقتطاعات الأوتوماتيكية التي تقل قيمتها عن مليون دينار[1] جزائري ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة "**Les Chèque normalisés** " يقوم على ضرورة الالتزام بالتوصيات التالية:

- الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك والذي يسمى "**Piste d'encodage** ".
- تجنب التوقيع أو الكتابة أو وضع ختم والإمضاء على هذا الشريط.
- تجنب طي الشيك.
- تفادي أي تآكل أو تمزيق للشيك الذي سيكون محل رفض من قبل جهاز السكانار.

على هذا الأساس يسمح نظام المقاصة الإلكترونية بـ:

- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك؛
- ضمان امن التبادل وتفادي حدوث مشاكل محاسبية؛
- حسن تسيير السيولة النقدية بين البنوك بصورة أفضل؛
- تحكم البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية.

ب- **نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل:**

RTGS: Régime De Traitement des Grandes Sommes

حدد بمقتضى النظام رقم **05-04** الصادر في **13أكتوبر 2005** وهو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، ويسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح ويهدف في مضمونه إلى:

1 أستاذ عادل زقرير ، **ماهية البنوك الالكترونية، محاضرة في مقياس الاعمال المصرفية الالكترونية**، لسنة اولى ماستر ، قسم الاقتصاد ، جامعة الوادي ، 2013 مأخوذ بتصرف عن AICI

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع و تأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع، وتقليص المدة ما بين البنوك.
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

1.6. **نشاط التأمين:** يعد ممارسة نشاط التأمين من خلال شركة شقيقة تضمها شركة قابضة من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك الشاملة والتي تعرف تطبيقا ناجحا في الدول المتقدمة التي تسعى إلى التفوق في الخدمات المالية وبشكل خاص في الخدمات التأمينية هذا بالمقارنة بالدول النامية التي تعرف تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، وبتشخيص واقع قطاع التأمينات في الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لسنة **2008** تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى وتصنف في ذات التقرير ضمن قائمة الدول العشر الإفريقية التي تمثل عائداتها من قطاع التأمينات نسبة **15%** أو ما يمثل **5,7** مليار دولار من قيمة العائدات الإجمالية، وتحتل الجزائر المرتبة 69 على المستوى العالمي و07 على المستوى الإفريقي، وفي هذا الإطار تعتبر الجزائر سوى شركة عمومية واحدة مختصة في قطاع إعادة التأمين، وخلال العام الماضي تم إصدار مرسومين تنفيذيين خاصين بعملية تسويق منتجات التأمين في البنوك، الأول تم إصداره في ماي **2007** خاص بتحديد أحكام وشروط توزيع منتجات التأمين، أما الثاني والصادر في أوت **2007** فقد حدد منتجات التأمين الممكن توزيعها على مستوى البنوك، ومن المفترض أن توسع المصارف الجزائرية من دائرة نشاطها لتشمل توزيع كافة منتجات التامين والمتعلقة بالتأمين على الأشخاص، والتأمين على القروض، إلى جانب التأمين من الأخطار على السكنات، والأخطار الفلاحية، ويقدر حاليا عدد الوكالات التابعة لشركات التأمين الموزعة على كامل التراب الوطني بـ**1200** وكالة تأمين، وتتراوح قيمة العمولات التي تتقاضها البنوك من هذه العملية بين **15%** إلى **20%** إلى معدل يتراوح بين **30%** إلى **40%** والتي تعد غير مربحة بالنسبة للبنوك التي ستتكفل بتسويق منتجات التأمين على مستوى وكالاتها، أما من حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين فيظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال:

- مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "**CAGEX**".
- مساهمة المصارف العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار "**CAGCI**".
- مساهمة المصارف العمومية في شركة ضمان القروض العقارية "**SGSI**".

- توسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "**CNMA BANQUE** ".
- مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني بـ5 %.

ويسير تطور قطاع التأمينات بوتيرة بطيئة تعكس مستويات النمو الاقتصادي في مختلف الدول، ويقدر عدد شركات التأمين في إفريقيا **650** شركة عمومية وخاصة تقدر مداخيلها الإجمالية بـ**38** مليار دولار.

7.1. البنوك الإسلامية كأحد تطبيقات البنوك الشاملة: شهدت الفترة الأخيرة انتشار البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وانتشرت أكثر في الدول الغربية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي يعيشها الاقتصاد في الوقت الراهن والذي بين أن التمويل الإسلامي هو أفضل حل لتجاوز آثار الأزمة، و قد ظهرت هذه البنوك لتباشر أعمالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات متنوعة وشاملة فهي تجمع بين خدمات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار وذلك استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالمعاملات المصرفية الربوبية التي تتعامل بها البنوك التقليدية وتجمع بين الروح و المادة [1]، وباعتبار البنوك الإسلامية هي الوجه الآخر للبنوك الشاملة والتي عرفت توسعا كبيرا في بعض الدول كالسعودية، ومصر، والأردن...، وبأشكال مختلفة، إلا أنه من الملاحظ أن مستوى الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر لا تمثل سوى **1,8%** من نصيب الخدمات البنكية الوطنية، علما أن بنك البركة الجزائري الذي يعد محتكرا لهذه الخدمات حاليا قد حقق ربحا صافيا السنة الماضية مقدرا بـ**1,3%** مليار دينار جزائري ومن المقرر أن يرفع ربحه هذه السنة إلى **2** مليار دينار جزائري، وأوضح المدير المكلف بالشؤون القانونية ببنك البركة ناصر حيدر أن البنوك والمؤسسات المالية قد بلورت اقتراحاتها حول إمكانية توسيع تقديم الخدمات البنكية الإسلامية إلى البنوك العمومية وهو ما يتوقع فتح البنوك العمومية لنوافذ للخدمات البنكية الإسلامية مع آفاق سنة **2009**، ومن الممكن أن يكون البنك الفرنسي سوسيتي جينرال أول مؤسسة مالية تقديم خدمات إسلامية وعرضها على العملاء الجزائريين[2].

2. متطلبات تأهيل المصارف الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة:

من خلال ما تقدم فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالمصارف الجزائرية، نجد أن التشريع المصرفي الجزائري مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية، ويبقى عملها مقتصرا على ممارسة الصيرفة التقليدية بقبول الودائع ومنح القروض، وهو ما يبين أن نشاط البنوك الجزائرية يتحدد في نطاق ضيق، وإضافة إلى ذلك يتبين أن واقع الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية تتميز بأنها:

- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب لأبسط التطورات الحاصلة، فنشاط البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال منحصر في عمليات مصرفية محددة رغم استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية،

1 الدكتور فوزي محريق ، **بنوك اسلامية مصرفية ، محاضرة خصائص البنوك الاسلامية** ، قسم الاقتصاد ، جامعة الوادي ، سنة 2014

2 س.بن عبد الرحمن، **تعديل قانون النقد والقرض ضروري لتطوير البنوك الإسلامية**، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2008/11/5، عدد5468، ص:1

أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية و التنظيمية.

- غياب مفهوم التسويق البنكي الذي يحول دون تسويق أمثل للخدمات المصرفية.
- ضعف أداء العنصر البشري، ونقص التكوين والتدريب.
- فقدان الاحترافية، وثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، وتبعيتها للسلطات العمومية بشكل دائم.
- تركز البنوك العمومية على مجمل الأصول البنكية بنسبة **95%**.
- عدم التحكم في استخدام التكنولوجيا البنكية وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية.

من كل العرض السابق، نخلص إلى أن المصارف الجزائرية رغم محاولاتها تطوير الأنشطة والوظائف التقليدية التي تقدمها وإدخال الكثير من الخدمات المستحدثة مما يعد اتجاها نحو الصيرفة الشاملة، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون مصارف شاملة بالمعنى المتعارف عليه عالميا نتيجة وجود بعض النقائص والفجوات والتي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة من المتطلبات والتوصيات لتأهيل أداء القطاع المصرفي الجزائري ورفع إمكانياته للارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها ومواكبة مستجدات الصيرفة الشاملة، وتتمثل أهم هذه المتطلبات في النقاط التالية:

- ❖ الارتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي؛
- ❖ زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية؛
- ❖ الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق المصرفية؛
- ❖ زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ❖ توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، وإجراءات التسوية للمعاملات المالية، بالإضافة إلى الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية وفي مقدمتها شبكة الانترنت؛
- ❖ تشجيع وتنشيط سوق الأوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار، وتأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية؛

❖ تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع والتطور وفق مفهوم المصارف الشاملة، ومنها على سبيل المثال:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية؛
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم القروض المشتركة والاستشارة الفنية؛
- ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من العملاء ؛
- التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية وتفعيل دورها بما يسمح لها من تقوية قاعدة رأسمالها من جهة، وتنشيط هذه الأخيرة من جهة أخرى؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والبنكي؛
- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة؛
- تنظيم الشبكة المصرفية مابين البنوك" **Réseau entre Bancaire**" من خلال توسيعها بما يضمن سرعة تنفيذ الخدمات المصرفية؛
- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد؛
- تفعيل دور الصيرفة الالكترونية كمدخل لتطوير وعصرنة المصارف الجزائرية وذلك من خلال إنشاء شبكة إلكترونية ؛
- مصرفية وطنية، وتوسيع استخدام البطاقات الائتمانية، وشبكة الإنترنت مع توسيع إدخال نظام البث السريع **ADSL** .

المبحث الثاني : بورصة الجزائر.

نظرا للأهمية الكبرى التي تتسم بها البورصة والمتمثلة في عكسها لمختلف التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية التي تحدث دوريا وفي فترات قصيرة.

فالبورصة إذا بمثابة جهاز لقياس قوة أو ضعف اقتصاد بلد ما وهذا بصفة مستمرة أو هي دائرة من الدوائر الأساسية التي تساهم في تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا باعتبارها سوقا للبضائع أو الذهب والعملات الصعبة، أو الأوراق المالية المصدرة من طرف الشركات، من أجل هذا كله كانت البورصة محل اهتمام الكثير من الدول بما فيها تلك السائرة في طريق النمو والمتخلفة.

المطلب الاول :نشأة وتطوير بورصة الجزائر.

1- ماهية البورصة:

- **التعريف الأول:** تعد البورصة سوقا يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لإتمام عملية تبادل من المبادلات المختلفة، ومن ثم فإنّ نشاط البورصة يتسع ليشمل كافة أنواع المعاملات والأنشطة التي يمارسها البشر ويحتاجون إليها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم[1].
- **التعريف الثاني:** البورصة هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات دورية بين المتعاملين، من أجل بيع وشراء مختلف الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو السلع الصناعية، وتؤدي كلمة البورصة معنيين هما:

1- المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون للبيع والشراء؛

2- مجموع العمليات التي تنعقد فيه[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنّ مفهوم البورصة يتمثل فيما يلي:

تركيز رؤوس الأموال المدخرة ثم تحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل تحصل فيها الفوائد بالمضاربة بالأوراق المالية أو بيع وشراء المحاصيل الزراعية حيث يتم التعامل فيها وفق قوانين تنظم قواعد التعامل وعقد الصفقات بين البائع والمشتري.

2- تاريخ نشأة البورصة: تعود كلمة البورصة إلى القرن 15م نسبة إلى عائلة Vander Bourse التي كانت تملك فندقا كان يجتمع فيه التجار القادمين من فلورنسيا إلى مدينة بريج البلجيكية، والتي كان يؤمن التجار من كافة المناطق حيث تطورت التعاملات فيه، ونظرا لعدم اصطحاب التجار بضائعهم معهم كانت تتم الارتباطات في شكل

1 د/ شمعون شمعون: **البورصة**، دار همة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة 1999، ص 7.

2 د/ مروان عطوان: **الأسواق المالية والنقدية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 216.

عقود وتعهدات، ومن ثم استبدلت البضائع الحاضرة بالتزامات مستقبلية قائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة.

وأتى لفظ **Bourse** ليعبر عن المكان الذي يجتمع فيه التجار والمتعاملين معهم، لإبرام الصفقات والعقود والإنفاق الحاضر أو الآجل عليها وبالطبع كانت هناك أماكن أخرى يجتمع فيها التجار قبل هذا التاريخ ولم تكن قد سميت بالبورصات بعد، فعلى سبيل المثال كان الفراعنة في مصر يسمحون للتجار بعرض بضائعهم والاتفاق عليه وتحديد أسعارها لدى عزيز مصر حيث كان يجتمع كل التجار لديه وتتم الصفقات أمامهم، كما عرف تجار العرب نظام بورصات السلع من خلال الشيخ "بندر التاجر" وتمويلها والاتفاق لأجل عليها [1].

وأول بناء أنشأ للبورصة وعرف بهذا الاسم هو بناء مدينة **Amers** في بلجيكا عام 1460 وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى أنّها قامت عام 1952 بنشر تسعيرة الأسعار المسجلة ثم تلتها بعد ذلك ظهور العديد من البورصات في أوروبا، حيث تعتبر مدينة **Lyon** بفرنسا أول من نظمت بورصات للقيم ثم جاءت بورصة تولوز بباريس عام 1549 – 1563 ثم بورصة روما بإيطاليا عام 1566 لتأتي بعد ذلك بورصة بوردو بفرنسا 8 سنوات بعد ظهور بورصة باريس ثم ظهرت بورصة أمستردام بهولندا عام 1608 وفي بال عام 1683 وفي فينّا عام 1762 أمّ في بريطانيا فظهرت بورصة لندن عام 1773 وفي نيويورك عام 1792 التي تعتبر أهم بورصة للقيم في العالم نظرا لحجم التبادلات اليومية.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّه في القرن السابع عشر ميلادي قام العاملون في البستنة في هولندا عقود آجلة بغية تغطية مخاطر انخفاض الأسعار.

مراحل التي مرت بها بورصة الجزائر:

في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، أصبحت البورصة أداة ضرورية، فهي تعتبر وسيلة جديدة من وسائل تمويل الاقتصاد وبذلك تدعم نظام التمويل دون التقليص من أهمية التمويل المصرفي[2]

إن المؤسسة ليست الوحيدة التي تلجأ إلى إصدار قيم منقولة، فالدولة والجماعات تلجأ أيضا إلى هذه الوسيلة من أجل تمويل مختلف حاجياتها، ونلاحظ أن الأوراق المصدرة من طرف الدولة والجماعات توافق دين متوسط وطويل الأجل، وعلى العكس الأوراق التي تصدرها المؤسسات تسمح بزيادة المساهمين –في حالة إصدار أسهم– أو المقرضين– في حالة إصدار سندات.

1 شمعون شمعون: مرجع سبق ذكره ، ص 29

2 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **لجنة التقييم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** ، للسداسي الثاني من سنة1998، الدورة الثالثة عشر، 1999، ص77

إن سوق رؤوس الأموال هو الإطار الأمثل لجمع رؤوس الأموال طويلة الأجل من خلال إصدار قيم منقولة ضرورية لتمويل المشروعات، وتكون مدة إنجاز المشروع وتسديد القروض طويلة أيضا[1]. بالإضافة إلى أن هذه السوق باستطاعتها مساعدة الكثير من المؤسسات على تنويع مصادر تمويلها والسير بها نحو مستقبل أفضل[2].

إن اللجوء العلني للادخار يعتبر كمرحلة أولية لدخول المؤسسة في البورصة، وإن الطابع العلني للادخار ينتج من:

- توظيف الأصول المالية بحجم يتعدى دائرة محدودة من الأشخاص.
- قبول الأصول المالية للتداول لدى بورصة القيم المنقولة.
- اللجوء إما إلى البنوك، إلى المؤسسات المالية أو الوسطاء في عمليات البورصة أو إلى أساليب الإشهار العادي.

إن توظيف الأصول بحجم يتعدى الدائرة المحدودة يفترض حدوثه عندما يعني أكثر من 100 شخص[3]، ويجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر قيما منقولة بالتجائها إلى التوفير علنا أن تنشر مذكرة لإعلام الجمهور [4]تتضمن العناصر الإعلامية التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ قراره عن دراية كذكر معلومات عن:

- تقديم مصدر القيم المنقولة وتنظيمه.
- وضعيته المالية.
- موضوع العملية المقرر إنجازها وخصائصها.

تؤرخ هذه المذكرة ويوقع عليها الممثل الشرعي للمصدر[5]، ويجب أن تقدم البيانات المالية المرافقة للمذكرة الإعلامية معلومات دقيقة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة، وبصفة خاصة على هيكلها المالي ومردوديتها في مجال التمويل[6].

إضافة إلى المذكرة الإعلامية يقوم المصدر بطبع بيان إعلامي ونشره، ويلخص هذا البيان ما جاء في المذكرة الإعلامية مقدما المعلومات الأكثر أهمية فيما يخص المصدر والعملية المقرر إنجازها، يؤرخ البيان ويوقع عليه من طرف الممثل الشرعي للمصدر.

توضع المذكرة الإعلامية والبيان تحت تصرف الجمهور في مركز المؤسسة المصدرة ولدى الوسطاء الماليين المكلفين بالتوظيف ويسلم البيان لكل مكتب[1].

---

1 COSOB, Guide des valeurs mobilières, les guides COSOB, impression ANEP-Algérie-, 1997, P7

2 Abdelhak Lamiri, Gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, Prestcomm éditions, 1997, P47.

3 لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، **مجموعة قوانين**، 1997، ص7

4 JO.R.A, N-34, décret législatif N-93-10 du 23 mai 1993, P6

5 لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مرجع سابق، ص7-8

6 نفس المرجع، ص13

فيما يخص بورصة الجزائر، فإن فكرة إنشاءها تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق سنة 1988، في نفس السنة صدرت عدة قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، إن رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية والذي يمثل حق الملكية قسم لعدد من الأسهم التي وزعت ما بين صناديق المساهمة وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم، ولكي يتم تبادل أسهم هذه الشركات يجب إنشاء سوق مالية لهذا الغرض.

المرحلة الأولى 1990-1992: في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها، وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، ومن جملة هذه الإجراءات أنشئت مؤسسة دعيت "شركة القيم المنقولة" ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، أما رأسمال هذه الشركة فلقد قدر بمبلغ (320000دج) يدير الشركة مجلس إدارة مكون من 8أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1992: لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة نتيجة لضعف رأسمالها الاجتماعي وغموض الدور الذي يجب أن تلعبه، في فيفري 1992 رفع رأس مال الشركة إلى (932000دج) كما أن اسم الشركة تغير وأصبح بورصة القيم المنقولة[2] والتي تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23ماي1993[3]، وبعد أن كانت صناديق المساهمة هي التي تمتلك أسهم الشركات، دخلت الجزائر مرحلة الخوصصة وأصبح الأفراد بإمكانهم اقتناء أسهم المؤسسات.

تعد بورصة القيم المنقولة إطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة وشركات الأسهم، ويكون مقر البورصة في الجزائر العاصمة، وتشتمل بورصة القيم المنقولة على الهيئتين التاليتين[4]:

***لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:** هي مؤسسة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، ومهمتها تتمثل في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة وذلك من أجل ضمان الأمن في المعاملات وحماية المدخرين أو المستثمرين في الأوراق المالية، وتقوم أيضا هذه اللجنة باعتماد ومراقبة وسطاء عمليات البورصة والسهر على حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها[5].

***شركة لتسيير أو إدارة بورصة القيم:** هي عبارة عن شركة أسهم مكونة من الوسطاء في عمليات البورصة تتكفل بضمان سير المعاملات على القيم المنقولة المتداولة في البورصة[6]، وتسهر في إطار احترام قواعد تنظيم السوق

---

1 نفس المرجع، ص9 إلى ص11

2 شمعون شمعون، البورصة -بورصة الجزائر-، أطلس للنشر، ص79-80

3 المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل 1993.المعدل والمتمم للأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن **للقانون التجاري الجريدة الرسمية** ، العدد 27 ، الصادر بتاريخ 25 أفريل 1993

4 J.O.R.A, Op.cit, P3

5 **COSOB**, Guide de l'investisseur, les guides **COSOB**, impression ANEP-Algerie-, 1997, P10-11.

6 .Ibid, P10

وسيره على شرعية العمليات المنجزة من قبل الوسطاء في عمليات البورصة أو من طرف الأشخاص الذين يتصرفون لحساب هذه الشركات، ويجب إشعار لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بكل إخلال أو مخالفة لقواعد السوق[1].

يمثل رأسمال الشركة أسهم مخصصة للوسطاء في عمليات البورصة ولا يصبح اعتماد الوسيط في عمليات البورصة اعتمادا فعليا إلا بعد أن يكتتب الوسيط قسطا من رأسمال شركة إدارة بورصة القيم[2]. كما يشتغل داخل البورصة وسطاء يقومون بالمفاوضات والمعاملات.

على أي شركة تقدم طلب قبول سندات رأس المال في التداول في البورصة أن تتوفر على الشروط التالية:

- أن لا تقل قيمة رأسمالها الذي تم وفاءه عن 100 مليون دج.
- أن توزع على الجمهور سندات تمثل 20% من رأس المال الاجتماعي للشركة على الأقل. ويجب توزيع سندات رأس المال الموزعة على الجمهور على 300 مساهم على الأقل، يملك كل واحد منهم على الأكثر 5% من رأس المال الاجتماعي.

أما بالنسبة لسندات الديون التي يقدم بشأنها طلب قبول في التداول في البورصة فيجب أن يكون سعرها يساوي على الأقل 100 مليون دج، ويجب أن تكون هذه السندات موزعة على الأقل بين 100شخص[3].

و يجب على المؤسسة التي تريد إدخال قيمها المنقولة في البورصة أن تكون قد حققت أرباحا خلال 3 سنوات الأخيرة التي تسبق ذلك.

يشكل القرض السندي الذي أصدرته مؤسسة سوناطراك الانطلاق الفعلي لبورصة الجزائر، وهذا القرض السندي الذي قدر مبلغه الأولي 5 ملايير دج ولمدة 5 سنوات وبسعر فائدة 13% ومنحة عند الإصدار بنسبة 2,5% قد تم إعداده ين شهري نوفمبر وديسمبر 1997، وانطلق أثناء السداسي الأول من سنة 1998، ولقد لقي هذا القرض إقبالا كبيرا لدى الجمهور، مما يفسر رفع مبلغه إلى 12 مليار دج ، و أيضا السبب في نجاح هذا القرض هو معدل الفائدة المستعمل (13%) و الوسيلة الجبائية المرتبطة به أي الدخل غير الخاضع للضريبة.

و ما يمكن استخلاصه من هذه العملية هو توفر ادخار هام من شأنه أن يستثمر في توظيف الأموال على المدى الطويل، و هو ما يفترض من جهة أخرى وجود رؤوس أموال ضخمة يمكن جذبها إذا ما تم بذل مجهود باتجاه تطوير أدوات الادخار و تنويعها.

---

1 لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مرجع سابق، ص58.

2 J.O.R.A, Op.cit, P4

3 لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مرجع سابق، ص 71-72.

مراحل تطوير بورصة الجزائر

شرع فعليا في تأسيس بورصة الجزائر في بداية التسعينات ، و مرت عملية إعداد بورصة على عدة مراحل ، يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

*** المرحلة التقريرية(1990– 1993):** ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر على ضوء نصوص قانونية تتمثل في :

- المرسوم 90–101 المؤرخ : 27 مارس1990 : ينص على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط.
- المرسوم 90–102 المؤرخ : 27 مارس1990 : نوع شهادات الأسهم التي تقوم بإصدارها الشركات العمومية ، وفي نفس السنة انشات شركة القيم المنقولة (S.V.M) في 9ديسمبر 1990 بفضل صناديق المساهمة الثمانية برأسمال قدره 320000.00 دج يديرها مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل احد صناديق المساهمة .

وقد نصت قوانين هذه الشركة على وضع تنظيم يسمح باء نشاء بورصة للأوراق المالية في أفضل الشروط كما تم صدور ثلاث مراسيم تنفيذية بتاريخ 28 ماي1991 ممثلة في :

- المرسوم التنفيذي رقم 91–161 لتنظيم المعاملات على القيم .
- المرسوم التنفيذي رقم 91–170 لتحديد أشكال ، و أنواع القيم المتداولة ، و شروط إصدارها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91–171 لتحديد لجنة البورصة .

*** المرحلة الابتدائية (1993– 1996):** كنتيجة لعدم وضوح دور شركة القيم المنقولة ، و ضعف رأسمالها الاجتماعي ، تم إعادة تعديل رأسمالها إلى 9320.000.00 دج ، كما تغير اسمها إلى "بورصة الأوراق المالية" (B.V.M) [2]و حدد المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 23 ماي[3]1993 الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة كما يلي :

- **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB):** وهي السلطة العليا في بورصة القيم المتداولة تعمل على تنظيم النشاط البورصي، وحسب المادة الخامسة من هذا المرسوم لا يجوز إجراء أي عملية إلا داخل المقصورة ، وعن طريق الوسطاء بعد اعتمادهم من طرف اللجنة .

---

1 ربوح عبد الغني ، **الدور المالي و الاقتصادي لبورصة القيم و اثرها على اداء المؤسسات** – دراسة حالة بورصة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية : تحصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة ، 2004 /2005 ، ص 73 .

2 شمعون ، شمعون ، مرجع سابق ، ص 80 .

3 المرسوم التشريعي رقم 10–93 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، **الجريدة الرسمية ، العدد 34** ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993

- **شركة تسيير بورصة القيم (SGBV):** تعمل هذه الشركة على ضمان السير الحسن لعمليات التداول داخل البورصة.

*** مرحلة الانطلاقة الفعلية (1996 –إلى يومنا هذا):** بعد التجهيز التام لإنشاء بورصة قيم سواء من الناحية التنظيمية أو القانونية من حيث [1] :

– وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة .

– أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة .

– تأسيس لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة ،و شركة تسيير بورصة القيم .

ومع بداية 1997 تم اختيار الوسطاء في البورصة بمسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتم إعداد مجموعة من الأنظمة تتمثل في :

- النظام رقم 96–02 المتعلق بطبيعة المعلومات التي يتم نشرها عن الشركات التي تدخل البورصة .
- النظام رقم 97 –01 القائم على مساهمة الوسطاء في العمليات البورصية .
- النظام رقم 97 –02 شروط الأعوان المؤهلين للمفاوضات حول القيم المتداولة .
- النظام رقم 97 –03 تسيير بورصة الأوراق المالية.
- النظام رقم 97 –04 الخاص بهيئات التوظيف في القيم المتداولة .
- النظام رقم 97 –05 اتفاقيات العمل بين الوسطاء و العملاء في البورصة .
- النظام رقم 97 –01 (30 /1997/11) المحدد لكيفية اعتماد الوسطاء في العمليات البورصة .

المطلب الثاني: معوقات تطوير بورصة الجزائر.

من خلال العرض السابق لبورصة الجزائر تتجلى محدودية الأداء ، ونقص المتدخلين ، ويمكن تحديد معوقات بورصة الجزائر التي تحول دون تحقيق الفعالية في تمويل الاقتصاد فيما يلي[2] :

العوائق السياسية : وتتمثل هذه العوائق في :

- عدم الاستقرار السياسي ، و غياب امن الأشخاص و ممتلكاتهم .
- محدودية النشاط في بورصة الجزائر ، و بورصات الدول العربية مجتمعة التي تسجل رسملة لا تتعدى 35 مليار ، و هو مؤشر يدل على هامشية ومحدودية هذه البورصات ، مقارنة بتايوان او سنغافورة ، حيث وصلت الرسملة البورصية لديها سنة 1992 بما مقداره 101 مليار دولار و49 مليار دولار على التوالي.

العوائق الاقتصادية : تتمثل العوائق الاقتصادية في :

1 ربوح عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 75 .

2 شمعون ،شمعون ، مرجع سابق ، ص 80

- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية ، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المر دودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات و توجيهها نحو الأصول المالية .
- ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين ، و بالتالي قلة المدخرات الفردية ، كما أن هناك مجموعة من المؤشرات لا تشجع الأفراد على استثمار مدخراتهم في السوق المالية مثل : معدل التضخم ، معدل الفائدة .
- ضعف البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج و النوعية و المنافسة، و غياب التنويع في المحافظ المالية بالقدر الكافي[1] ، بالإضافة إلى غياب الكفاءة المالية .
- قلة المؤسسات المدرجة في البورصة و المهيمن عليها من طرف القطاع العام ، و اتجاهات المؤسسات نحو السوق الموازية نتيجة السياسات الجبائية .
- غياب البيانات عن أداء الشركات يعد من العوامل المعرقلة لنجاح مشروع بورصة القيم ، إضافة إلى ضعف الثقافة التفسيرية ، و استراتيجيات التسويق التي تسمح برفع الأرباح و خفض التكاليف ، و القدرة على مواجهة المنافسين .

* **<u>عوائق التشريعية</u>** : و تتمثل في :

- عدم ملاءمة التشريعات القانونية للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية ، حيث يتعين على الشركة الراغبة في القيد في البورصة أن تأخذ شكل شركات أسهم ، وان يكون رأسمالها أكثر من 100.000.000 دج ، ويجب أن توزع أسهمها على الجمهور بما لا يقل عن 300 مساهم.
- من بين الشروط الأخرى لقيد المؤسسات في البورصة ، هو أن يقتصر الدخول للمؤسسات الناجحة و عدم قبول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2] .

* **<u>عوائق اجتماعية وثقافية</u>** :

- يعد العامل الديني من عوائق قيام بورصة ، حيث يعتبر توظيف الادخارات في أوراق مالية على شكل سندات بمثابة ربا ، وهو محرم شرعا مما يحجم أصحاب الفوائض على شراء السندات .
- غياب ثقافة بورصيه لدى المجتمع حول آليات التوظيف المالي، وعمل البنوك والمؤسسات المالية بدليل قيام الأفراد بحفظ مدخراتهم في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط دون اهتمام بالبورصة[1].

---

1 اوجستو دى لاتورى– سيرجيو شموكلر ، "**مستقبل اسواق راس المال في الدول النامية في ظل اقتصاد معولم** "، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 42 ، العدد2 ، جوان 2005 ، ص 47 .

2 وصاف عتيقة ، **الاتفاقية العامة للتجارة و اثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية** – بالتركيز على حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تحصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2003/2002 ، ص 140

* **المعوقات التنظيمية:**

❖ **قلة المؤسسات المدرجة:** تعتبر المؤسسات المحرك الأساسي للبورصة، فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها حيث كلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعالية البورصة العكس صحيح . وما يلاحظ ألان في بورصة الجزائر هو إن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة، ذلك لان عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على ان تدرج في البورصة محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات، وهذا ما يعيق نمو البورصة.

❖ **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنويع احد أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية في الدولة المتقدمة إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية، تفسح لهم مجال واسعا لاختيار منها ما يلائم إمكانياتهم، أهدافهم وميولا تهم الشخصية، والتنويع من هذا المنطق يعمل على تخفيض حجم المخاطر. أما البورصة الجزائرية فهي حديثة النشأة ولا تتداول فيها إلا ثلاث أصناف من الأوراق المالية، مما يجعلها بذلك تفتقر للكفاءة التقنية .

❖ **المعوقات المؤسساتية:** ويمكن ذكر من بين المعوقات ما يلي:

- عجز في نظام الادخار المحلي، ذلك إن المستثمرين المحليين هم ضحية عجز القنوات البنكية التي لا تقدم الدعم الذي يستحقه المشترين.
- عدم القدرة على إيجاد حلول بديلة فيما يخص التمويل اللازم لتنمية البورصة من اجل خلق أقطاب مالية.
- حقوق جمركية عالية
- أعباء اجتماعية مقيدة.

المطلب الثالث : جهود تطوير بورصة الجزائر.

تطور الأداء في بورصة الجزائر:

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر للشركات الثلاث ما يعادل 4200000 سهم إلى جانب سندات شركة سوناطراك.

وهذه الوضعية تعكس بوضوح تركز نشاط بورصة واقتصاره على عدد ضئيل من الشركات وابتعادها عن التنويع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنويع الأوراق المالية.

---

1 للمزيد راجع : جاسم علي الشامسي ، " **سوق إسلامية للأوراق المالية في ضوء قرارات المجامع الفقهية الإسلامية بين الأمل و الواقع** " ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ص 743.

علاوة على ذلك نجد أن بورصة الجزائر تنفرد بكون نشاط التداول يقتصر فيها على يوم واحد وهو يوم الاثنين لتشهد في الأشهر الأخيرة إضافة يوم آخر هو الأربعاء[1].ويمكن عرض إجمالي نشاط بورصة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (06):نشاط بورصة الجزائر

الوحدة دينار جزائري

عدد الصفقات المبرمة	حجم الصفقات المبرمة	قيمة الصفقات المبرمة ﴿دج﴾
1056	35.348	108.079.690
4599	323.990	720.039.160
2898	361.445	533.217.905
2071	80.161	112.060.345
393	39.693	17.257.700
30	5.710	3.368.560

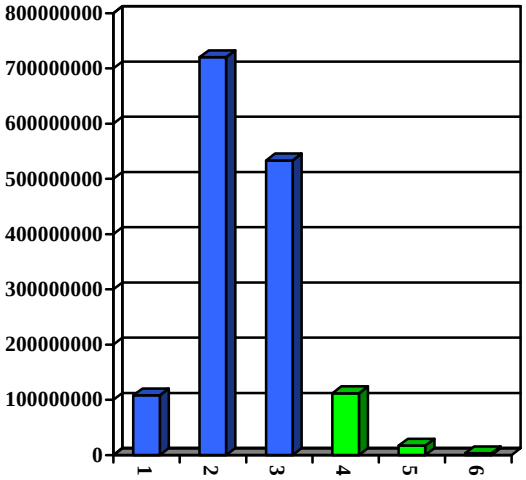

المصدر: بيانات شركة إدارة بورصة القيم.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الاجمالية للصفقات المبرمة في بورصة الجزائر من خلال السنوات السابقة اي الفترة ما بين السنوات 99-2004 قد سجلت أعلى مستوى لها خلال نشاط عام 2000 بمبلغ يصل إلى 720039160.00 دج وهو رقم بعيد عن حاجات التمويل التي من المفترض من قبل البورصة خلال نشاط سنة كاملة .

ونشاط بورصة الجزائر بعيد عن الواقع والوضعية الحالية ماهي إلا جمود وشلل، إن مساهمة البورصة في الناتج الداخلي الخام للجزائر لا تتجاوز 1%، بينما تفوق مساهمة البورصة في المغرب 20 %و14% في تونس، وهي نسبة ضعيفة جدا

1 حسان خبابة،" بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق"، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية(العدد08:جوان2003)، جامعة باتنة ص 85،84.

الشروط الأساسية لإيجاد بورصة فعّالة في الجزائر

انطلاقا من كل ما سبق لاحظنا أن بورصة الجزائر تتسم بالهشاشة وضعف دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، فحتى يتم تحسين أداءها وفعاليتها لابد من اعتماد منهجية صحيحة وذلك بتوافر مجموعة من الشروط و المتطلبات و التي يمكن صياغتها فيما يلي:

1-إصلاح قوانين الشركات

نقطة البداية يجب أن تكون القيام بدراسات تتناول أوضاع شركات المساهمة، وشركات القطاع العام، والبنوك الخاصة والحكومية بهدف تحديد الممكن إدراجها في البورصة، فاستقلالية المؤسسات العمومية و إنشاء صناديق المساهمة أدى إلى

تحول هذه المؤسسات إلى شركات أسهم، إلا أن هذه الأسهم اقتصر توزيعها بين الشركات المنضوية في هذه الصناديق

وهذه الطريقة لا يمكن أن يتحقق بواسطتها الهدف المتوخى طالما لم يحظى الخواص بالمساهمة في الاستثمار في هذه الشركات مما يبقي الوضع على حاله من حيث فعالية هذه الشركات[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن سيادة نظام نمط الشركات المغلقة والعائلية للاستثمارات التي تفضل استمرار السيطرة على ملكية وإدارة المشروعات، مما يؤدي إلى انخفاض عدد الشركات المقيّدة بالبورصة، وبالتالي ضعف الغرض من الأوراق المالية

2- وضع قوانين وقواعد للإفصاح و الشفافية

وضع قوانين وقواعد للإفصاح المالي وغير المالي، تضمن الشفافية الكاملة عن أداء الشركات المساهمة يشمل ذلك على الأمور التالية:

- ✓ إلزام لشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح و خسائر، تقرير تدفق نقدي...إلخ)مدققة وميزانية وحساب أرباح وخسائر ربعية غير مدققة بالضرورة في فترة لا تتجاوز 10 أيام عند انتهاء الفترة كما هو معمول به في الشركات العالمية.
- ✓ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين، السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة.
- ✓ التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية

3- تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة و التدقيق

إلزام شركات المساهمة والبنوك بتطبيق أنظمة محاسبية عصرية تعتمد على معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام، أن تكون أنظمة المحاسبة هذه ممكنة وموضوعة على الكمبيوتر.

1 صالح فلاحي، **بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية و القانونية وإمكانيات تطويرها لتفعيل الاستثمار**، بحث منشور على شبكة الانترنت على الموقع WWW.INGDZ.COM

ومن جهة اخرى يجب تطوير مهنة تدقيق الحسابات، وذلك بإصدار معايير مراجعة حسابات تتفق و معايير المراجعة الدولية

4- تطوير صناعة التحليل المالي و الاستثماري

وذلك بالعمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي و الاستثماري، وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات، وهذا بهدف توعية المستثمرين في الأسواق المالية[1].

5- عصرنة الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي الشريان الرئيسي لأي اقتصاد في العالم، وعصرنة هذا الجهاز تعتبر أكثر من ضرورة، وذلك من خلال:

* تحسين نوعية الخدمات وإدراج التقنيات الحديثة لتسوية المعاملات بسرعة.
* إضفاء شفافية أكثر على معاملات البنوك
* تفعيل دورها في تمويل الاستثمارات بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها
* ضرورة تأسيس بنوك الاستثمار، وبنوك متخصصة في إصدار الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات والاقتراحات حول مختلف وسائل التمويل أو إعادة التمويل، وبعبارة أخرى تساعد شركات الأعمال فيما إذا كان من المهم إصدار أوراق مالية معينة أم لا وتحليل الاحتياجات المالية لمثل هذه الشركات[2].

6- تطوير الصحافة المالية

العمل على تأسيس و تطوير صحافة مالية مستقلة وحرة تنشر بدقة وتفصيل الأخبار الاقتصادية والمالية والإدارية عن شركات المساهمة من دون أن يتعرض الكاتب إلى مساءلة أو تهديد من أي جهة كانت، مما يساهم في نشر الثقافة والوعي الاستثماري إلى كافة المستثمرين المحتملين.

تطوير الإعلام الاقتصادي الموجه للجمهور، وترغيب الشرائح الاجتماعية في الادخار، والبحث عن طرق ووسائل مالية جديدة تستجيب للجانب الديني الذي يحظر استعمال الفائدة[3]

7- بناء هياكل سوق المال (الأولي والثانوي)

ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى النهوض بمستوى أداء بورصة الجزائر، وأهم هذه التدبير الضرورية لذلك ما يلي:

---

1 الشريف ريحان، **الإمكانيات المتاحة لتطوير بورصة الجزائر**، CD -Rom مداخلة في إطار الملتقى الدولي : السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار التجارب العربية ،جامعة باجي مختار عنابة،نوفمبر 2008

2 صالح فلاحي، مرجع سابق

3 مصيطفى عبد اللطيف و بلعور سليمان، مداخلة بعنوان: **مقارنة بين أداء البورصة الجزائرية وبورصة مصر .. الواقع والدروس المستفادة** ، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار التجارب العربية ،جامعة باجي مختار عنابة،نوفمبر 2008

- تحفيز المؤسسات المالية والبنوك والوسطاء على مستوى البورصة على تنشيط آلية الوساطة المالية، حيث يمكن لهذه المؤسسات المالية تجنيد المدخرات ومنح سيولة كافية للتأثير على حجم و قيمة المعاملات على مستوى السوق.

- العمل على تحديث البورصة وتطويرها من الناحيتين الفنية والتنظيمية بما يساعد على زيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية؛ وتعزيز دورها في اجتذاب رؤوس الأموال؛ وإعادة تدويرها لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب استكمال الأطر التشريعية والمؤسسية؛ والتوسع في توفير المؤسسات المالية المتخصصة لتسهيل عمليات التداول كالمصارف الاستثمارية وشركات المقاصة وصانعي السوق وبيوت الوساطة والتحليل المالي، إضافة إلى التوسع في طرح الأدوات الاستثمارية، وتنويعها بما يتناسب واحتياجات المستثمرين، مثل: صناديق الاستثمار والسندات القابلة للتحويل، وغيرها.

- لا بد من تنظيم نشاط السمسرة ورفع كفاءة العاملين فيها وتحسين خدماتها؛ وهذا يتطلب تنظيم دورات تدريبية لرفع مستوى أداء هؤلاء مهنيا؛ ولعل التطورات الحديثة التي شهدتها أنظمة التداول الإلكتروني تحتم إعادة النظر في مهام الوسطاء وتحديث وتنويع اختصاصاتهم كإدارة المحافظ الاستثمارية
- العمل على تحديث قوانين الشركات، ووضع حوافز لإنشاء شركات مساهمة، وتسهيل عمليات تحويل الشركات المغلقة إلى شركات مساهمة يتم إدراج وتداول أسهمها من خلال البورصة.
- تعميق الوعي الادخاري والوظيفي بمختلف وسائل التوعية والاتصال ربما يكون البداية الصحيحة في اتجاه تشجيع وتنمية البورصة؛ ولعل التركيز على المناهج التربوية والتعليمية للنشء الجديد يمثل إحدى الوسائل الضرورية لغرس مفاهيم الادخار والاستثمار الطويل الأجل، مع الحد من غلاء انتشار الأنماط الاستهلاكية الجديدة التي تستحوذ على أكبر قدر من دخول المواطنين[1]

1 سليمان المنذري، **البورصات العربية وصفة للعلاج**، مقال على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net/arabic/economics

شكل رقم 07 يوضح شروط اقامة بورصة فعالة

المصدر : مأخوذة من حسام المتنبي ، الاسواق المالية ، بحث مقدم في مقياس ادارة اعمال ، جامعة دمشق ، سوريا، سنة 2009

المبحث الثالث :أهم الاستراتيجيات البنوك الجزائرية في تطوير البورصة الجزائر.

وسيتم التعرف في هذا المبحث عن استراتيجيات البنوك في البورصة من خلال هذين المطلبين :

المطلب الاول : دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة.

لا يقوم القطاع المالي والمصرفي ممثلا بالبنوك والمصارف والمؤسسات التمويلية والاستثمارية بأعمال مصرفية وأنشطة استثمارية من نوع واحد أو حتى تكون خاضعة لنظام موحد وإنما اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص فتؤدي بالتالي دورا رئيسيا في عملية إنشاء وترقية وتنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال العناصر الآتية[1]

- يعتبر القطاع المالي والمصرفي من أهم وأبرز قطاعات الاقتصاد الوطني ليس فقط لأنه يتفاعل تأثيرا وتأثرا بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن أيضا لأن لهذا القطاع تأثيراته الاجتماعية التي تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات والهيئات المالية وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية؛
- القطاعات المصرفية أكثر تطورا وكفاءة وقدرة على التفاعل الإيجابي ومع مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية والأخذ بأسباب الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي (العولمة)؛
- تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي يمنح تمكين المستثمرين من الحصول على خدمات كاملة وافية في وقت وجيز وفي حدود المعقول من الضوابط والقيود القانونية التي تضمن توجيه الاستثمارات خاصة الأجنبية منها إلى تلك القطاعات التي ترمي الخطة الاقتصادية للدولة إلى تنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد الوطني؛
- يعد القطاع المصرفي بمثابة المرآة الحقيقية لقلب الأداء الاقتصادي، حيث يعتبر هذا القطاع من أشد القطاعات التي تتجاوب سريعا في اتجاه المتغيرات الاقتصادية وتحاول التكيف معها.؛
- تؤدي المؤسسات المالية والمصرفية دور الوساطة في السوق كوسيط لصالح الغير وتساعد البنوك بورصة الأوراق المالية من خلال الصفقات التي تتم داخلها وبواسطتها.؛
- تستطيع البنوك المتخصصة المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة في السوق الأولية للأوراق المالية أي سوق الإصدار وتتولى في سوق التداول تسويق الأوراق المالية الجديدة؛

1د، محمد فوزي ، **دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة** ، مقال مدرج في جريدة الشرق ليوم الاحد 2015/02/22 لمزيد من المعلومات http://www.al-sharq.com

- مساهمة القطاع المصرفي (تحت إشراف المصرف المركزي) في بورصة الأوراق المالية من خلال إنشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار، حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق سياسة، توجيه الائتمان سواء بتوسيع الانكماش حسب السياسات التي ترغب الدولة في تطبيقها إضافة لتملك هذا الجهاز العديد من الكوادر المالية والمصرفية المؤهلة والملمة بأنواع الأوراق المالية الأمر الذي يمكنها من توجيه عملائها نحو الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة وقدرته على ترويج وتسويق الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية.؛

- القطاع المصرفي يمكنه توجيه عملائه للاستثمار في الأوراق المالية من خلال الائتمان والتسهيلات الممنوحة لهم بشراء الأوراق المالية الأمر الذي يساعد على توسيع قاعدة الملكية المجتمعية للشركات المساهمة والمدرجة بالبورصة وذلك يؤدي بالطبع لتدوير محافظ الأوراق المالية سواء لحساب المستثمرين أو المؤسسة نفسها من خلال شراء الأوراق المالية التي تطرح الاكتتاب العام ولا تتم تغطيتها بالكامل وعندما تقوى الشركة وتبدأ في العمل يكون المستثمرون قد اطمأنوا إلى استقرار هذه الشركة فيزداد الطلب على أسهمها فتتولى هذه المصارف إعادة طرح الأسهم للبيع بالسعر السوقي.

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل دور البنوك الجزائرية في تطوير بورصة الجزائر.

يعتبر وجود بورصة نشطة امرا هاما للبنوك ، لان ذلك من شانه ان يفتح مجلات توظيف اخرى لهذه البنوك كبيع وشراء الاوراق المالية لحسابها او لحساب عملائها ،بما يكرس مفهوم الصيرفة الاستثمارية غير ان الواقع الحالي في الجزائر مثلا يعكس ذلك ، وبالمقابل سيتم عرض اهم الاجراءات التي من شانها تنشط هذه البورصة[1]

- **دور الجهاز المصرفي في تنشيط البورصة في الجزائر**

اعتبرت المجموعة المصرفية أن الإجراءات التي اتخذها يوم الثلاثاء رئيس الجمهورية لا سيما تلك المرتبطة بتنويع مصادر تمويل الاستثمارات العمومية ستساهم في تفعيل السوق المالية.

وخلال مجلس مصغر خصص للتطورات المسجلة على مستوى السوق النفطية الدولية وانعكاساتها على المسعى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، أعطى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تعليمات للحكومة للسهر على ترشيد النفقات العمومية وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد[2].

1 عادل زقرير ،مذكرة تخرج ، مرجع سبق ذكره ص 163

2 انظر **جمعية البنوك و المؤسسات المالية ، الضغوط المالية الحالية ، ستحث على تطوير السوق المالية**

http://**www.aps.dz/ar/economie/**10935 تم الاطلاع عليه يوم 2014/12/29

وصرح الممثل العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية عبد الرزاق طرابلسي لو أج أن "الضغوط المالية ستعمل على تسريع الحركة ضمن السوق المالية"، داعيا إلى تعجيل تطوير السوق المالية سواء كانت مستنديه أو متعلق بالبورصة.

وواصل يقول "السوق المالية في الجزائر ليست متطورة لكن يجب تعجيل مسار تفعيلها بشكل يسمح لها بالتكفل تدريجيا بمشروع الاستثمار العمومي".

ويرى الممثل العام لهذه الجمعية المصرفية أن قرار تفعيل السوق المالية ليس مرتبطا مباشرة بانخفاض أسعار النفط: "إنها توجيهات سبق وأن أعلنتها السلطات وهي تخص الإصلاحات الهيكلية التي تمس النظام المالي الجزائري".

وفي نظره يعد تطوير السوق المالية لتنويع مصادر تمويل الاستثمارات العمومية خيارا "ضروريا" لتجسيد برنامج الدولة للتنمية.

"إن ميزانية الدولة لم تعد قادرة على تحمل الاستثمارات الكبرى حسب السيد طرابلسي الذي أكد أن تطوير السوق المالية ليس مشروعا يمكن انجازه في مرحلة قصيرة بل انه يتم تحضير على المدى القصير والطويل.

"ان الحكومة حضرت جيدا هذا المسعى" كما اكد السيد طرابلسي، مشيرا إلى دخول البورصة قريبا لعدد هام من المؤسسات العمومية الكبيرة لا سيما من القطاع المصرفي والتأمينات.

وأضاف أن "الدولة تريد دفع هذه السوق (المالية) لتعجيل حركتها".

وكان رئيس الدولة قد أعطى يوم الثلاثاء تعليمات للحكومة للسهر على ترشيد النفقات العمومية لا سيما فيما يخص ميزانية التسيير والواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية لتفادي تهريب رؤوس الأموال.

وكلف رئيس الجمهورية الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل قطاعات الصناعة والبتروكيمياء والفلاحة والسياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وتقديم تقارير في هذا الشأن خلال الثلاثي الأول من 2015. وسيرافق ذلك تكثيف الإصلاحات على مستوى القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة وتعبئة الادخار المحلي وتمويل استثمارات المجال الاقتصادي

- آفاق تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر .

لتطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر يجب :

- التحكم في المحيط الاقتصادي الكلي أي القضاء أو التقليل من التأثيرات السابقة الذكر لمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التنظيمية التي تحكم نشاط البورصة و كذا تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم وتسيير النشاط الاقتصادي؛

– إصلاح النظام الجبائي و هذا لما للسياسة الضريبية أثر كبير في تطوير البورصة من ناحيتي الاستثمار و الأثر على القرارات التمويلية للشركات؛

– تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المدخرين إلى الاتجاه نحو سوق الأوراق المالية باعتبار أن الأصول المتداولة فيه تعتبر بديلا للودائع المصرفية ؛

– تسريع عملية الخوصصة وذلك من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية. مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة ، و تنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين و بالتالي تحقيق شرط من شروط قيام السوق و هو عمق السوق؛

– عصرنة الجهاز المصرفي و تفعيل دور البنك المركزي و البنوك المصرفية من خلال تنمية سوق الأوراق المالية من خلال تطبيق الإجراءات الساعية إلى تحقيق التحرير المالي و تخفيف القيود على عمليات سوق الأوراق المالية ؛

– تجزئة سوق البورصة إلى سوق أولية وسوق ثانية بهدف التخلص من الشركات التي لديها أهمية ضئيلة في السوق بسبب الوضعية المالية وبالتالي إبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منها ، ومن أجل هذا يجب إعادة هيكلتها حتى تستفيد منها الشركات الكبيرة والمتوسطة على السواء؛

– تحديث أنظمة التداول، إذ لا بد من تحديث أنظمة التداول واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم، وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين، كإدخال خدمة التداول عن بعد خاصة عن طريق الإنترنت، وهي من ضمن الخدمات الجديدة التي تشهدها الأسواق العالمية وذلك من أجل تمكين شركات الوساطة من إتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة إلى وجود مندوبين عنها في السوق؛

– تعزيز الشفافية والإفصاح بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر؛

– العمل على ضمان الاستقرار السياسي و مراجعة الإطار التشريعي و يعتبر ذلك بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية تمويلية .مع ضرورة إرساء الثقافة البورصية بهدف تشجيع العائلات على توجيه مدخراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية؛

– إنشاء و إدراج أسهم البنوك الإسلامية و دخولها و عملائها كمتعاملين في البورصة و كذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها و جربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الاستثمار الإسلامية؛

– إصلاح قوانين الشركات و الاستفادة من تجارب تطوير البورصة في بعض الدول الأجنبية .

- **ضرورة القيام بسوق مالية متطورة**

يحتاج تطبق خدمات البنوك الشاملة ، والتي تتعلق بإنشاء صناديق الاستثمار وحدات الثقة وبما تسهله من تعامل في الاوراق المالية من خلال ادارة المحافظ المالية وغيرها من الخدمات الى وجود دعامة اساسية متمثلة في وجود سوق مالية متطورة [1]، غير ان ما اردنا التحدث عنه في هذا المطلب تواجهه عدة عوائق تحول دون تحقيقه مما يستدعي العمل على ازالتها ، وهو الامر الذي سيتم التطرق اليه على هذا النحو .

- **سبل تطوير البورصة .**

عملت الحكومات في عديد من الدول العربية منذ بداية التسعينيات على تطوير أسواق الأوراق المالية التابعة لها بتنفيذ إصلاحات واسعة غطت جميع جوانب هذه الأسواق.

كما عملت على إدخال أحدث الأساليب والمعايير المتعارف عليها دوليا للعمل فيها من أجل الارتقاء بأدائها وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية وجذب الاستثمارات الخارجية.

ويمكن ايجاز أهم التطورات في الأسواق المالية العربية فيما يلى:[2]

❖ **تعزيز الدور الرقابي:** اتجه عدد متزايد من الدول العربية نحو فصل الدور الرقابي و التشريعي الذى تقوم به هيئة مستقلة تابعة للحكومة عن الدور التنفيذي الذى غالبا ما يقوم به القطاع الخاص، وقامت بإعادة هيكلة اسواقها المالية من خلال اصدار القوانين والتشريعات و التي بموجبها تم فصل الجهاز الرقابي المعنى بإصدار الأحكام والقواعد التي تنظم اصدار وتداول الأوراق المالية عن ادارة البورصة التي يجرى من خلالها تداول هذه الأوراق، والجهاز الذى يتولى تسجيل وتحويل عقود شراء وبيع الأوراق المالية المتداولة وحفظ سجلات ووثائق الملكية[3].

❖ **تعزيز الشفافية والافصاح:** أولت أسواق الأوراق المالية العربية اهتماما كبيرا لزيادة درجة الافصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين فى السوق من جانب آخر، وبالإضافة الى ما تقوم به معظم هذه الأسواق من اصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الادارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، توجهت الى نشر بياناتها من خلال شبكة الانترنت لمزيد من التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة فيها.

---

1 نفس المرجع السابق ص 118

2 راجع:-

- صندوق النقد العربى،"**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003** "،الفصل السابع ،ص ص 13-17 بموقع الصندوق على الانترنيت www.amf.org.ae .

- صندوق النقد العربى،"**مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية** "،أبو ظبى ،يونيو 2003 ،ص ص 13-20.

3 تجدر الاشارة الى **عدد الأسواق التي قامت بفصل الدور الرقابى عن الدور التنفيذى** بلغ فى عام 2002 سبعة أسواق هي: الأردن، مصر، عمان، تونس، المغرب، الامارات، الجزائر. أما بقية الدول العربية فان أسواق الأوراق المالية تقوم بهذين الدورين معا الرقابى والتنفيذي

كما ألزمت التعليمات الجديدة في بعض الدول العربية الشركات المساهمة بتقديم تقارير ربع ونصف سنوية.

❖ **تطوير دور المستثمر الرئيسي وزيادة الأدوات الاستثمارية:** اتجه معظم اسواق الأوراق المالية العربية نحو تطوير هذا الدور من أجل دعم استقرار الأسواق وحمايتها من التقلبات الحادة[1]. ولهذا عملت السلطات على تشجيع الادخار طويل الأجل بإحداث حسابات ادخار من الأسهم المدرجة في الأسواق وتتمتع بتخفيض الضرائب على الأرباح ، كما تم السماح لهيئات التأمين والمعاشات وشركات التأمين بالتعامل في هذه الأسواق[2].

ومن جانب آخر ،تسعى البورصات العربية الى تشجيع زيادة الأدوات والبدائل الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كالسندات القابلة للتحويل الى أسهم وصناديق الاستثمار.

❖ **تعديل الأنظمة الضريبية:** توجه العديد من الدول العربية نحو إدخال تعديلات واسعة على الأنظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز اللازمة لتشجيع التعامل بالأوراق المالية من ناحية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى. وعملت هذه الدول على تخفيض أو إلغاء الضرائب على العوائد الجارية والضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية[3].

❖ **تطوير أنظمة كل من التداول والمقاصة والتسوية:** اتجهت معظم الدول العربية نحو استخدام التقنيات الحديثة وتحديث أنظمة التداول لديها من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية

---

1 يسعى المستثمر المؤسسي الى الاستثمار المتوسط والطويل الأجل ويقوم بالاستثمار بناء على دراسات علمية. أما المستثمر الفرد فيهدف الى تحقيق أرباح رأسمالية سريعة وحيث أن درجة الوعى لديه لا تزال متدنية ،فان ذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على حركة التعامل في البورصات العربية

2 تعد صناديق الاستثمار من أنسب أدوات تعبئة للمدخرات وتنميتها في البورصات العربية، باعتبارها آلية لتوظيف الأموال في أوراق مالية متنوعة المخاطر والعوائد، وتتيح للمستثمرين العرب والأجانب سواء المقيمين بالداخل أو بالخارج استثمار اموالهم دون الحاجة الى التواجد بالمنطقة. لمزيد من التفاصيل حول صناديق الاستثمار وأنواعها ومزاياها راجع:-

- منال محمد محمد متولى ، **المدخرات في الاقتصاد المصري** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ،ص ص 138-139.

- -يسرى جرجس بسطا ، "**دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في مصر**" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 ،ص ص 217-219.

- حسين عبد المطلب الأسرج،"**دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر**"، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002 ،ص ص 59-60.

- لبنى أبو العلا ، "**صناديق الاستثمار في مصر كأداة ادخار واستثمار**" ، مجلة المال والتجارة ، الأعداد (312) ،(313)، (314) ، ابريل ، مايو ، يونيه 1995

- نشأت عبد العزيز معوض، "**بورصات الأوراق المالية صناديق الاستثمار**"، الجزء الثاني، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 76،يونيه 1994.

- Ong, L. L., and Amadou Sy,The Role of Mature Market Mutual Funds in Emerging Markets: Myth or Mayhem?", IMF .Working Paper, WP/04/133, International Monetary Fund,2004

- Houthakker,P.S &P.J.williamson, "The Economic of Financial Markets",(N.Y: Oxford university press,1996)p.p 71-73

- Francis,J.C. "Investment :Analysis and Management",(N.Y:Mac Graw Hill Book Company,1980),pp33-35

3 تجدر الاشارة الى **عدم وجود أى ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية** في جميع الدول العربية التي تمتلك أسواق مالية منظمة باستثناء المغرب بنسبة 10% .بالاضافة الى تعديل الأنظمة الضريبية المرتبطة بها بهدف تشجيع الشركات المساهمة على ادرج أسهمها في السوق.

وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين ،كما تم أيضا ادخال خدمة التداول عن بعد فى بعض الأسواق المالية العربية وذلك من أجل تمكين شركات الوساطة من اتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة الى وجود مندوبين عنها فى السوق.

أما بالنسبة لأنظمة التسوية والحفظ المركزي فقد أنشأ العديد من الدول العربية مراكز ايداع وحفظ مركزي تتميز بالكفاءة وتعمل في البعض الآخر منها بصورة مستقلة عن البورصة، وتقوم بمزاولة تسجيل ونقل الملكية بين الوسطاء الماليين[1].

1 اتجه العديد من الأسواق العربية الى تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال .فبالنسبة للأسواق التى تمتلك أنظمة تداول الكترونية ومراكز للإيداع والتحويل يتم نقل ملكية الأسهم من حساب البائع الى حساب المشترى الكترونيا فور اتمام الصفقة في اليوم نفسه، وتتم عملية التسوية المالية بين السوق والوسطاء المعتمدين عن طريق بنك التسوية في اليوم التالي لتاريخ اتمام الصفقة (T+1) .أما فيما يتعلق بباقي الأسواق فيتم نقل ملكية الأسهم بعد يوم واحد من تاريخ تنفيذ الصفقة(T+1) .وتتم عملية التسوية بعد ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول كحد أقصى (T+3) .

خلاصة الفصل الثاني:

تم التطرق في الفصل الثاني عن اهم التعديلات التي قام بها قانون النقد و القرض و اهم الاصلاحات التي واجهها القطاع المصرفي الجزائري و كيفية تنشيط البورصة من خلال تحويل البنوك التجارية و التقليدية الى بنوك شاملة تعمل على تنشيط البورصة حيث تعتبر البورصة هي بمثابة أداة تفاعل ومكان التقاء لقوى الاستثمار المختلفة ولها دور فعال في توجيه الاقتصاد دون حواجز وتحريك عجلته وتنشيط دورته الاقتصادية وتوزيع الأدوار الاقتصادية وإعطاء قوة دفع أكبر وأوسع للمشروع الاقتصادي الحضاري القومي وذلك بأنها أصبحت من شروط التقدم وأداة لتحقيق التنمية, وكل هذا بفضل الخصائص التي تتمتع بها البورصة وأهدافها التنموية الاقتصادية، كما أن للبورصة دور هام في عمليات التمويل فهي عبارة عن الجهاز الذي بواسطته يتم ضمن المدخرات المجمعة من الأعوان الاقتصادية ذات الفائض إلى الأعوان الاقتصادية ذات العجز عن طريق ما يقدمه من أوراق مالية متنوعة وإمكانيات ملائمة لتوظيف الأموال الراكدة وتحويلها إلى أموال أكثر ديناميكية موجهة إلى خدمة الاقتصاد القومي،وفي خدمة مؤسساته الاقتصادية.

و بعد عرض اهم محطات الفصل الثاني سيتم التنقل الى عرض محتويات الخاتمة العامة .

الخاتمة

الخلاصة العامة :

من خلال عرض كل ما يتعلق بالصيرفة الشاملة و اتجاه البنوك الجزائرية للعمل بفلسفة العمل المصرفي الشامل و في ظل الاتجاه الجديد الذي أصبحت تعمل فيه المنظومة المصرفية الذي يتسم بتنوع متغيراته وتسارع وتيرة أحداثه قد فرض تطورا في اقتصاديات تشغيل البنوك وجعل من الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل اعتبارات النمو السريع لإمكانيات ووظائف البنوك العالمية ولأن البنوك الجزائرية جزء من هذه المنظومة فالأمر ليس باليسير في وضعية تنافسية غير متكافئة تعبر عنها المستويات المتدنية لأداء بنوكنا والانخراط في هذه المنظومة لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة حتمية رغم ما يمكن أن تتيحه من مزايا وإيجابيات لهذا القطاع إذا تم تدارك النقائص وأسرعنا في إعادة تأهيله وحاولنا التكيف مع هذه المتغيرات.

و مع تسارع وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبروز آثار العولمة المالية في جميع الأصعدة خاصة منها الأنظمة المصرفية التي أصبحت متكيفة إن لم تنقل مواكبة للمتغيرات الراهنة، ويبدو ذلك واضحا في أدائها وسياساتها الاستراتيجية القائمة على تلبية كافة احتياجات العملاء ومحاولة كسب رضاهم وولائهم الدائم، لذلك يظهر التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة مدخل حديث لمواكبة بيئة العمل المصرفي من حيث التنويع والابتكار والإبداع سعيا لضمان بقاء ونمو المصارف خاصة منها الصغيرة أمام المصارف الكبرى المنافسة لها التي تسيطر على أغلب أصول السوق المصرفية.

فأداء المصارف الجزائرية محدود في نطاق ضيق يقوم على اعتمادها على الوظائف التقليدية التي تمارسها وبذلك يمكن القول وبعيدا على أن تكون مصارفا شاملة فهي تعد مصارفا تقليدية تسير في اتجاه التحول نحو المصارف الشاملة، وإن التفتح على هذا المفهوم المعاصر الذي يمثله البنك الشامل يعتمد في مضمونه على استراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس فكرة التنويع في الأنشطة الممارسة ودخول مجالات أخرى غير مصرفية، مع ضرورة التحسين المستمر والابتكار والإبداع المصرفي بما يضمن نموها وبقاءها وقدرتها على المنافسة، ويعتمد نجاح تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف الجزائرية بدرجة أولى على إيمان الدولة واقتناعها بأهمية دور هذه البنوك، وأن تعمل على تهيئة المناخ الملائم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وتعمل على إصدار التشريعات واللوائح والنظم الكفيلة لتدعيم التطبيق الناجح، وتوفير الدعم المالي والبشري...

إن المصارف الجزائرية وهي تقوم بأداء خدماتها المصرفية للمتعاملين معها داخلياً وخارجياً يجب أن تكون قوية في خنادقها مستعدة في مؤسساتها حتى تستطيع أن تستفيد من الوضع المصرفي الحالي حيث لا حدود ولا قيود ويشترط

في ذلك أن تتوفر لدى قيادات هذه المصارف وبخاصة إدارة تسويق الخدمات والبحوث الكفاءة المهنية بغرض الدخول إلى صميم احتياجات المجتمعات فيما تقدمه المصارف التقليدية وفقا لأساليب المشاركة التكميلية بشكل خاص.

اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الاولى : و التي تفترض انها لا يوجد في الواقع العملي بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري توجه نحو الصيرفة الشاملة، فقد ثبت صحتها و سلامتها ، وذلك استنادا الى اراء الباحثين و التي تجمع على ضرورة امتلاك البنوك الشاملة لتجهيزات مادية كبيرة تسمح بتأسيس صناديق استثمارية ، شركات تأجير تمويلي و أجهزة الصراف الالي و غيرها لتوجه الحقيقي نحو العمل بمنظومة الصيرفة الشاملة.

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تفترض هناك تنوع لأنشطة البنوك الجزائرية في بورصة الجزائر ، فقد ثبت عدم صحتها و سلامتها لأنه لا يوجد على ارض الواقع بورصة فعال تساعد البنوك على التنوع في انشطتها فهي تقتصر على مهام محدود كوسيط مالي وغيره من الانشطة .

نتائج البحث :

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات :

- تعد المصارف الشاملة أحد أنواع المؤسسات المالية الوسطية التي لها دور حيوي مهم في الاقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة
- تتشابك في الاقتصاد مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على أداء المصارف والتي تطبعها بطابع معين وربما أثرت على طبيعتها التنظيمية وعلى أنشطتها وخدمتها التي تقدمها الى الجمهور وكما قد حصل في توجه المصارف نحو الصيرفة الشاملة .
- أن قيام المصارف التجارية والمتخصصة بممارسة ومزاولة أنشطة وعمليات الصيرفة الشاملة تعد تجربة حديثة في القطر لتغير الفلسفة التي تستند أليها هذه المصارف ففلسفة الصيرفة التجارية والاختصاصية بكل مكوناتها تختلف عن فلسفة الصيرفة الشاملة بمتضمنتها العديدة ولهذا فلا بد من القيام بأجراء تقييم لهذه التجربة وفق أهداف الصيرفة الشاملة .
- تتطلب الصيرفة الشاملة دخول المصارف بشكل واسع الى المجالات الاستثمارية المتمثلة بتأسيس الشركات والمشاركة فيها والعمل على تكوين محفظة استثمارية متنوعة من الاوراق المالية المختلفة وهذا ، سيؤدي الى تنشيط الاستثمار المؤسسي وتعزيز أداء المصارف .

- أن هناك علاقة وثيقة بين الصيرفة الشاملة والتنمية الاقتصادية وان تطوير سوق الاوراق المالية جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ولا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية فعالة دون وجود دور فعال للصيرفة الشاملة التي تعمل على تطوير وتعميق سوق الاوراق المالية .

التوصيات :

قد توصل الباحث بعد هذه الدراسة الى عدة اقتراحات التي تجعل او تساهم البنوك الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة

- لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.
- بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف الجزائرية .
- تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة راس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.
- ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثه إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي.
- تحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها.
- تطوير الفعالية المرتبطة بالوساطة البنكية.
- ضرورة تدعيم سوق القروض البنكية وتقليص كلفة الوساطة البنكية.
- ضرورة عصرنة نظام الإعلام والدفع وتطور وسائل الدفع النقدي.
- تفعيل الشراكة بين البنوك الأجنبية خاصة في الجانب التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية.
- تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى البنوك لمواجهة المنافسة.
- الاهتمام بالثورة التقنية وذلك بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعلوماتية في العمل المصرفي.
- تنويع الخدمات المصرفية.

- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب.
- تحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية.
- الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك (تبني أسلوب إدارة الجودة الشاملة).

آفاق البحث:

تبن لنا من خلال الخوض في هذا البحث ان هناك العديد من الجوانب الهامة التي هي جديرة بالدراسة و البحث لتكون اشكالية بحوث ودراسات أخرى ، وهي :

- متطلبات الصيرفة الشاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري.
- متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة–دراسة حالة الجزائر–
- واقع الصيرفة الشاملة بين مرحلتي التقييد والتحرر النقدي

المراجع باللغة العربية

الكتب

1) السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة) ، دار المريخ للنشر ، الرياض2000

2) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري ، مصر، 2000

3) شمعون شمعون: البورصة، دار همة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة 1999.

4) شعبان البرواري. بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي. دمشق: دار الفكر, 2002

5) صلاح الدين السيسي ،" دراسات نظرية وتطبيقية : قضايا اقتصادية معاصرة " ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2003

6) عبد المنعم راضي، عزت فرج، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001

7) عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف (1993): الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت

8) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها، إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

9) عصام حسين. أسواق الأوراق المالية (البورصة). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع, 2008

10) عنايات النجار، وفاء شريف، "دليل المتعاملين في بورصة الأوراق المالية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- بحوث ودراسات- مصر2009.

11) عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ،" أسواق المال " ، الدار الجامعية ، مصر 2003

12) عمر صقر ،" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 .

13) فريد النجار ،" البورصات و الهندسة المالية "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999

14) طارق عبد العال حماد, التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك, الدر الجامعية, الإسكندرية 1999

15) لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

16) لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997

17) محمد كمال خليل الحمراوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1997

18) مصطفى يوسف كافي، " بورصة الأوراق الماليّة "، دار مؤسسة رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا 2009

19) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005

20) مروان عطوان: الأسواق المالية والنقدية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

الرسائل و الاطروحات

1) عادل زقرير ، تحديث مواكبة الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ،قسم العلوم والاقتصاد ، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2008-2009

2) رشدي صالح ،عبد الفتاح صالح ،البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا و محليا)رسالة ماجستير ،منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية ،مصر .

3) علي بطاهر، الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض (10/90)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994.

4) مصدفة .ع، دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص النقود والبنوك و المالية، جامعة تلمسان، 2003.

5) ربوح عبد الغني ، الدور المالي و الاقتصادي لبورصة القيم و اثرها على اداء المؤسسات – دراسة حالة بورصة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية : تحصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة ، 2004 /2005 .

6) منال محمد محمد متولى ، المدخرات في الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ،ص ص 138-139.

7) يسرى جرجس بسطا ، "دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في مصر" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 ،ص ص 217-219

8) حسين عبد المطلب الأسرج،"دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر"، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002 ،ص ص 59-60.

9) وصاف عتيقة ، الاتفاقية العامة للتجارة و اثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية – بالتركيز على حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تحصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2003/2002 ،

10) خالد عيجولي، وظيفة الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية– دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006

11) ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008

12) نسيمة لعبادي، فعالية سوق الأوراق المالية في تنشيط الاقتصاد مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003،

المحاضرات

1) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

2) عادل زقرير ، ماهية البنوك الالكترونية، محاضرة في مقياس الاعمال المصرفية الالكترونية، لسنة اولى ماستر ، قسم الاقتصاد ، جامعة الوادي ، 2013 مأخوذ بتصرف عن AICI

3) الدكتور فوزي محريق ، بنوك اسلامية مصرفية ، محاضرة خصائص البنوك الاسلامية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الوادي ، سنة 2014

4) كريمة حبيب ، المحور الثاني ، القوانين البنكية التي عاصرها الجهاز المصرفي الجزائري ، محاضرة مقدمة في مقياس القانون البنكي الجزائري، محاضرات غير منشورة ، لمستوى سنة اولى ماستر بنوك ، جامعة الوادي ، للسنة الدراسية 2014/2013

المقالات و مداخلات

1) مفتاح صالح ، مداخلة بعنوان ،الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية

2) هشام جمل ، الاسواق المالية و المؤسسات المالية ، وزارة التعليم العالي كلية إدارة الأعمال بالزلفي جامعة المجمعة

3) محمد زيدان ،مداخلة بعنوان دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2006

قائمة المراجع

المجلات

1) الشماع خليل محمد حسن، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14،العدد 158،بيروت،1994
2) حسان خضر ،"تحليل الأسواق المالية" ، مجلة جسر التنمية ، العدد 27 ، المعهد العربي للتخطيط ، مارس 2004 .
3) اوجستو دى لاتورى- سيرجيو شموكلر ، "مستقبل اسواق راس المال في الدول النامية في ظل ا اقتصاد معولم "، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 42 ، العدد2 ، جوان 2005
4) حسان خبابة،" بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق"، مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية(العدد08:جوان2003)، جامعة باتنة
5) لبنى أبو العلا ، "صناديق الاستثمار في مصر كأداة ادخار واستثمار" ، مجلة المال والتجارة ، الأعداد (312) ،(313)، (314) ، ابريل ، مايو ، يونيه

نشأت عبد العزيز معوض، "بورصات الأوراق المالية صناديق الاستثمار"، الجزء الثاني، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 76،يونيه 19941995

6) حيان سلمان. " قراءة في سوق الأوراق المالية السوية". الاقتصادية, 17 أيار, 2009
7) صندوق النقد العربى،"مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية "،أبو ظبى ،يونيو 2003 .

الملتقيات و اللقاءات

1) المبحث الخامس من أعمال ندوة "البنوك الشاملة، مركز بحوث اكاديمية السادات للعلوم الإدارية 1994 ل
2) مياء دالي علي ،"مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على لاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- جامعة محمد خيضر /بسكرة نوفمبر2006
3) زيدان محمد ونور الدين بومدين ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،بسكرة ، الجزائر ، يومي 21 /22 نوفمبر2006
4) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق

5) عاشور كتوش، عبد الغني حريري ،"التمويل بالائتمان الإيجاري-دراسة حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية- جامعة بسكرة-الجزائر، يومي22،23 نوفمبر2006،

6) جاسم علي الشامسي ، " سوق إسلامية للأوراق المالية في ضوء قرارات المجامع الفقهية الإسلامية بين الأمل و الواقع " ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة

7) الشريف ريحان، الإمكانيات المتاحة لتطوير بورصة الجزائر، CD -Rom مداخلة في إطار الملتقى الدولي : السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار التجارب العربية ،جامعة باجي مختار عنابة،نوفمبر2008

8) مصيطفى عبد اللطيف و بلعور سليمان، مداخلة بعنوان: مقارنة بين أداء البورصة الجزائرية وبورصة مصر .. الواقع والدروس المستفادة ، الملتقى الدولي حول: السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار التجارب العربية ،جامعة باجي مختار عنابة،نوفمبر2008

المراسيم و الصحائف و النشرات

1) عكاب سالم الطاهر (2007)، الصيرفة الشاملة والمخاطر المحسوبة، موقع سيريا بورصة موقع سيريا بورصة عن صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية

2) نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، السلسلة السادسة ، العدد 04 ، نوفمبر 2013

3) الجريدة الرسمية، العدد15، قانون رقم 06-05 المؤرخ في 21محرم 1427 الموافق لـ20فبراير2006 المتضمن توريق القروض الرهنية

4) ح. صواليلي، سوق القروض الاستهلاكية في الجزائر تقدر بـ70 مليار دينار، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2007/11/6 عدد5161

5) س.بن عبد الرحمن، تعديل قانون النقد والقرض ضروري لتطوير البنوك الإسلامية، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2008/11/5، عدد5468

6) قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 1990/04/14.

7) النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

8) أمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 2003/08/27

9) انظر قانون رقم 66-366 الصادر في 1966/12/29 الصادر في الجريدة الرسمية

10) أنظر قانون 67-204، والمتعلق بإنشاء البنك الخارجي الجزائري الصادر في 1967/10/01

11) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة1998، الدورة الثالثة عشر، 1999

12) لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مجموعة قوانين، 1997

13) المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل 1993.المعدل والمتمم للأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن للقانون التجاري الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، الصادر بتاريخ 25 أفريل 1993

14) المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 .

المواقع الالكترونية

1/ د صلاح الدين محمد الامين ، الصيرفة الشاملة –الصيرفة ذات الخدمات الكاملة مأخوذ من الموقع الالكتروني
j http://www.sendspace.com/file/c3mdn

2/ احمد عبد الخالق .البنوك الشاملة .قسم بحوث الاقتصاد على الموقع الالكتروني
-WWW.ARABIAWINFO.COM12

3/ إبراهيم بورنان، أ.عبدا لقادر شارف، البنوك الشاملة كأحد إفرازات الاصلاح المصرفي ، بحث منشور عبر موقع
http://manifest.univ ouargla.dz

4/ أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
.www. Op.cit

5/ موقع الدكتور اشرف دوابه ، لتمويل و الاقتصاد الاسلامي
http://www.drdawaba.com

6/ الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية ملحقة الخروبة الطابق الأول الموقع :
www.clubnada.jeeran.com2015/06/04

7/ ع. بوكروح، البنوك العمومية والخاصة ستنطلق في منح قروض السكن، يومية الشروق، الصادرة بتاريخ
www.echoroukonline.com2006/06/1، عدد1701، ص:02 لمزيد من الإطلاع راجع الموقع:

8/ م. بوزامة، تسهيلات للحصول على قرض عقاري، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 2006/05/2، عدد4692، ص:06.

www. Elkhabar. comلمزيد من الاطلاع راجع الموقع:

9/ سليمان المنذري، البورصات العربية وصفة للعلاج، مقال على الموقع الالكتروني:

www.islamonline.net/arabic/economics

10/ د، محمد فوزي ، دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة ، مقال مدرج في جريدة الشرق ليوم الاحد 2015/02/22 لمزيد من المعلومات

http://www.al-sharq.com

11/ جمعية-البنوك-والمؤسسات-المالية-الضغوط-المالية-الحالية ستحث على تطوير السوق المالية http://www.aps.dz/ar/economie/10935 يوم 2014/12/29

12/ صندوق النقد العربي،"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 "،الفصل السابع ،ص ص 13-17 بموقع الصندوق على الانترنيت

. www.amf.org.ae

13/ صالح فلاحي، بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية و القانونية وإمكانيات تطويرها لتفعيل الاستثمار، بحث منشور على شبكة الانترنت على الموقع WWW.INGDZ.COM

14/ مفتاح صالح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية ، ص 04، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.raheems.info/ima/38.doc (12/02/2014)

المراجع باللغة الاجنبية

Banque d'Algérie, présentation de la banque d'Algérie, apartir du site d'internet : www. Bank –of-

algeria . dz / present.htl.consulté le : 04/05/2015

Revue historique documentation CPAopat, P 41.

Ong, L. L., and Amadou Sy,The Role of Mature Market Mutual Funds in Emerging Markets: Myth or Mayhem?", IMF Working Paper, .WP/04/133, International Monetary Fund,2004

Houthakker,P.S &P.J.williamson, "The Economic of Financial - Markets",(N.Y: Oxford university press,1996)p.p 71-73

-Francis,J.C. "Investment :Analysis and Management",(N.Y:Mac Graw Hill Book Company,1980),pp33-35

COSOB, Guide de l'investisseur, les guides COSOB, impression ANEP-Algerie-, 1997, P10-11.

Abdelhak Lamiri, Gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, Prestcomm éditions, 1997, P47.

JO.R.A, N-34, décret législatif N-93-10 du 23 mai 1993,

Source Royc Smith & Ingo Walter, Global Banking, New York oxford university press,1997